

وبعدما أصبح المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم معروفا في أوساط تجارة المخدرات على الصعيد الدولي، تمكن من تكوين علاقات واسعة مع كبار تجار المخدرات في المغرب ودول الساحل والصحراء، وتعرف على عدة أشخاص في مجال الإتجار الدولي بالمخدرات سواء المهربين أو مزارعي القنب الهندي بشمال المغرب، ومن بينهم المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ الماطي والوجدي) وعناصر شبكته الإجرامية، والذي أنجز معه عدة عمليات تهريب مخدرات منذ سنة 2006، لذلك فإنه عندما قرر سنة 2013 المجيء إلى المغرب والاستقرار به، قام شريكه في هذا المجال المدعو "أمومن" AMOMEN من دولة النيجر بربط الإتصال لتحقيق هذه الغاية بالمسمى عبد النبي بعوي الذي كان المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم على اتصال دائم به عبر الهاتف عند التنسيق معه في عمليات تهريب المخدرات، دون أن يقابله بصفة شخصية، وهو الأمر الذي لم يتم سوى بعد حلوله بالمغرب سنة 2013 والتقائه به بمدينة وجدة بتركيبة من صديقه النيجري المذكور من أجل الاستقرار بالمغرب وجعله مركزا لنشاطه في ميدان التهريب والاتجار الدولي في المخدرات بمشاركة عناصر شبكة المسمى عبد النبي بعوي التي تنشط في هذا المجال.

وبخصوص تعامل المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم مع شبكة المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ الماطي والوجدي) في مجال تهريب المخدرات على الصعيد الدولي، فيمكن الحديث عن فترتين زمنيتين:

١ \* فترة ما قبل بناء الخندق الأمني (2006-2013): حيث تميزت هذه الفترة بتهريب كميات من المخدرات تقدر بحوالي 3 أطنان إلى 6 أطنان من مخدر الشيرة في كل مرة يتم تهريبها عبر منطقة الراشدية والريش ورأس الخلوة حيث كان المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ الماطي والوجدي) يستعين بمجموعة من مساعديه الذين يتولون التنسيق معه من بينهم: إسماعيل المعلم الملقب بولد الريفية، الطيبي العربي، علل حجي، بلقاسم مير، عبد الرحيم بعوي، كريم باتريك بلمهدي الملقب بـ "كاراكاس"، برحيلي بنزيان وعبد القادر برحيلي حيث يتم نقل المخدرات بواسطة سيارات رباعية الدفع عبر التراب الجزائري وخصوصا منطقة تمنراست في الجزائر ثم النيجر ثم الأراضي الليبية، حيث قام المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم خلال هذه المرحلة إجمالا بتهريب كمية 200 طن من مخدر الشيرة لفائدة المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ الماطي والوجدي) وذلك مقابل 140 إلى 160 ألف أورو للطن حسب المسالك المتبعة وحسب المسافة المقطوعة.

٢ \* فترة ما بعد بناء الخندق الأمني (2013): بعد بناء الخندق الأمني بين المغرب والجزائر أصبح تهريب المخدرات بكميات كبيرة مستحيلا عبر المسالك الصحراوية المعتادة، وبالتالي فقد تم تغيير المسارات الخاصة بتهريب المخدرات حيث أصبحت هذه الكميات تنقل على طول الصحراء المغربية في اتجاه مدينة السمارة ثم منطقة "الحنيك" في اتجاه منطقة تمنراست بالجزائر ثم في اتجاه النيجر ثم دولة ليبيا، كما أن المرحلة الصعبة في عملية تهريب المخدرات هي عبورها من التراب المغربي لكون بعد ذلك تصبح عملية نقلها إلى الأراضي الليبية أو المصرية سهلة نظرا لطبيعة المنطقة الصحراوية من جهة ومن جهة ثانية نظرا للثقة التي يحظى بها كل طرف متدخل في هذه المرحلة.

\* ومن بين العمليات التي تم إنجازها من طرف هذه الشبكة خلال هذه المرحلة ثلاث عمليات لتهريب المخدرات انطلاقا من المغرب تمت بين سنة 2013 وسنة 2015، وذلك على الشكل التالي:



١٠٠٠

٩٠ العملية الأولى: انصبت على تهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة سنة 2013 لحساب المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)، حيث قام المواطن المالطي الحاج احمد بن ابراهيم بتسليم المبلغ الخاص بتنفيذها والذي بلغ أزيد من 11 مليون درهم بحسبة الأورو لكل من المسميين سعيد الناصري وعبد الواحد لغزاوي وشقيقه سعيد لغزاوي وذلك بالقبلة الخاصة بزوجته السابقة المسماة لطيفة رافت المتواجدة بحي السويس بالرباط. وهي العملية التي تمت بنجاح بعدما شارك في تنفيذها كل من المسمين عبد النبي بعوي وعبد الرحيم بعوي وبلقاسم مهر، وتم تهريبها عبر البحر إلى السواحل المقابلة لمدينة تطيرق إلى تاجر المخدرات الليبي المدعو الحاج ناصر الملقيب بـ"بوراس"، والذي قام بدوره بتسليمها بالقراب المصري بمنطقة تسمى النجيلة (NJILA) لتاجر مخدرات آخر يدعى الحاج عطية والذي ينحدر من قبيلة اولاد علي بنفس المنطقة.

### ① العملية الثانية

١٥) العملية الثانية: انصببت على تهريب كمية 10 اطنان من مخدر الشيرة، وقد قام المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بمناقشة تفاصيل تنفيذها مع المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ الماطي والوجدي) بورش لتكسير الأحجار بطريق وجدة في اتجاه مدينة السعيدية وذلك بحضور صهر هذا الأخير المسمى بلقاسم مير وسعيد الناصري، كمية المخدرات المذكورة تم تحميلها على متن باخرة تعود ملكيتها للمسمى كريم باتريك بلمهدي تحمل اسم الصفصاف غير أن هذه العملية تم إجهاضها من قبل الحرس المدني الإسباني في عرض البحر.

وبعد تضيق الخناق على عمليات تهريب المخدرات عبر المسالك الصحراوية فقد فكر المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدني) في طريق آخر لتهريب المخدرات وإيصالها إلى زبائنه المدعويين الحاج ناصر ويوسف النخيل بالبيبا وذلك عن طريق جلب المخدرات من منطقة إيكاون وتهريبها عبر شواطئ السعيدية والناظور، حيث يتكلف بهذه العملية لفائدة المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدني) عدة أشخاص منهم: عبد الواحد لغزوي، السعيد لغزوي، عبد الرحيم العمراني الملقب بـ "الشركة"، الحاج عيسى وصهره محمد زريقة (رأس مرطس)، كما يتولى عملية التنسيق لتنفيذ هذه العملية كل حسب دوره كل من: الحاج مليلية (صراف ومقاول)، عبد اللطيف الحفطلاوي (صهر الحاج مليلية)، كريم الملقب بـ "غوردو"، سعيد الملقب بـ "فيري"، ومصطفى (صراف).

### ③ العملية الثالثة:

٣) العملية الثالثة: انصبت على تهريب كمية 40 طن من مخدر الشيرة موضوع البحث، وهي التي تم إحباطها بمدينة الجديدة سنة 2015 وأصبح المواطن المالي الحاج أحمد إبراهيم مبحوثا عنه لأجلها. حيث كان مقررا توزيع كمية 40 طن من مخدر الشيرة المحجوزة إلى قسمين:

\* 15 طن سبتم نقلها بحرا إلى موريتانيا ومن ثم سبتم نقلها برا إلى ليبيا وتسليمها لتاجر المخدرات المدعو الحاج ناصر.

\* 25 طن سيتم نقلها الى عمق المياه الدولية بقصد الالتقاء بسفن تجارية قادمة من ميناء سانتوس بساو باولو بالبرازيل محملة بكميات من مخدر الكوكايين حيث تتم عملية المقايضة وتبادل السلع في أعالي البحار بعيدا عن مراقبة السلطات الأمنية (1 طن من مخدر الكوكايين مقابل 05 أطنان من مخدر الشيرة).

ورغم مشاركة المواطن المالي المذكور في تهريب هذه الكمية وتنظيم سيرها، فإنه كان إبان إحيائها رهن الاعتقال بالسجن بموريتانيا، فلتقى بعد مرور عدة أيام على عملية الحجز المذكورة اتصالاً هاتفياً من المسمى سعيد الناصري الذي كان برفقته شريكهما عبد النبي بعوي وبلغاسم مير، وأخبره ثلاثتهما أن الشحنة المذكورة قد تم حجزها من قبل السلطات المغربية، وبناء على تحذيراتهم قام المواطن المالي المذكور بالاتصال بالشخص المكلف بمقابلة هذه



الشحنة الذي قام بدوره بالاتصال بمواطن تركي يدعى "بختيار يلماز" الذي كان يقود الباكورة التي كانت مستقومة بنقل كمية المخدرات المحجوزة ومطلب منه مغادرة المياه الإقليمية المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب عناصر شبكة عبد النبي بعوي وسعيد الناصري، فإن جزء من كمية 40 طن من المخدرات المحجوزة يقدر بحوالي 08 أطنان ترجع ملكيته إلى كل من المسمى الطيبي العربي (بطاقة تعريفه الوطنية عدد: FD20360) وشريكه المسمى اسماعيل المعلم الملقب بـ "ولد الرييلة" اللذان سبق للمواطن المالي المذكور أن أنجز لفائدتهما عدة عمليات تهريب للمخدرات بلغت حمولتها الإجمالية حوالي 50 طن من مخدر الشيرة.

أما بخصوص عائدات تجارة المخدرات التي يتحصل عليها المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) فإنه يكلف المسمى فؤاد اليزيدي بتهريب مبالغ مالية بعملية لأعوان المسمى إبراهيم بوفخيل وهو برلماني جزائري سابق، هذا الأخير يتولى تحويل هذه الأموال بطرقه الخاصة إلى فرنسا لفائدة المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي)، كما يقوم هذا الأخير بتحويل جزء من أمواله العائدة من تجارة المخدرات إلى هولندا عبر مساعده المدعو الحاج مليلية.

وفي نفس الصدد، فإن المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) يستعين في إطار نشاطاته المختلفة بخدمات صياغة آخرين أمثال حسن أجيلي والمسمى هشام الوافي وخالد مصليح بمدينة الدار البيضاء. وعبد العالي الغماري بمنطقة بني أنرار وغيرهم.

أما بخصوص دور المسمى سعيد الناصري ضمن هذه الشبكة الإجرامية، فإضافة إلى مشاركته بكميات من المخدرات ضمن الكمية المعترضة تهريبها سواء فيما يتعلق بكمية 40 طن التي تم حجزها بمدينة الجديدة أو في عمليات أخرى، فهو يقوم أيضا بدور المنسق بين أفراد هذه الشبكة وبإقاي أفراد الشبكات الإجرامية المتعاملين معها، كما يعد المسؤول الأول عن اللوجستيك وعن العلاقات العامة بما في ذلك التعامل مع أفراد القوات العمومية من أجل تسهيل تنفيذ عمليات التهريب الدولي للمخدرات.

عناصر هذه الشبكة الإجرامية ظلوا في تنسيق تام مع المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم حتى بعد اعتقاله سنة 2015 وسجنه بموريتانيا الذي قضى فيه 04 سنوات، واستمر التواصل معه حتى بعد الإفراج عنه من السجن بموريتانيا سنة 2019 ودخوله إليه مجددا في نفس السنة بعد عودته إلى المغرب، وهو ما أثبتته التحريات التقنية الهاتفية التي أوضحت تواصلهم المستمر مع المسجون المذكور وهو بالمسجون في موريتانيا والمغرب لمدة 08 سنوات، كان خلالها المكلف بالتنسيق داخل هذه الشبكة المسمى سعيد الناصري هو صلة الوصل بين هذا المسجون وبين زعيم الشبكة عبد النبي بعوي، إضافة إلى تزويد هذا المسجون بمبالغ مالية كانوا يرسلونها إليه طيلة فترة سجنه سواء من طرف عبد النبي بعوي أو سعيد الناصري، وبطمئنانه بعدم وجود أية مشاكل قضائية في شأنه في صلة بقضية حجز 40 من مخدر الشيرة بمدينة الجديدة، مما يدل على تأكيد العلاقة المشبوهة التي تجمعها بتهريب المخدرات المالي المذكور، التي لم يمنعها اعتقاله من أجل تورطه في قضايا ذات صلة بنشاطه الإجرامي المذكور الذين كانوا على علم تام به.

وقد تخلل بين هذين الفترتين السجنتين، فترة قصيرة بعد الإفراج عنه من السجن بدولة موريتانيا بتاريخ 03 يوليوز سنة 2019 بعدما قضى 04 سنوات من الاعتقال، توجه خلالها

المواطن المالي بوا إلى دولة السنغال قضى فيها حوالي خمسة عشرة يوما. وخلال هذه الفترة أجرى عدة اتصالات هاتفية مع المسمى سعيد الناصري عبر رقمه الهاتفي 06.61.13.57.57، تحدث خلالها حول الترتيبات التي قام بها هذا الأخير لتسوية وضع مهرب المخدرات المالي المذكور بخصوص تورطه في قضية حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة بمدينة الجديدة، فأخبره المسمى سعيد الناصري أنه يمكن له السفر والقدوم إلى المغرب في أي وقت لكونه لم يُنخذ في حقه أية تدابير أمنية.

كما أرسل المواطن المالي المذكور وهو بالسنغال إلى المسمى سعيد الناصري بمدينة الدار البيضاء مبلغ ثمانية ملايين درهم عن طريق المدعو عبد السلام الزعيم أحد تجار المخدرات بدولة ليبيا، من أجل تخصيص جزء من هذا المبلغ لتغطية مصاريف الإصلاحات التي ادعى له سعيد الناصري بأنه أحدثها بالفيلا المتواجدة بحي كالفورنيا بالدار البيضاء، في حين أن شغلها من هذا المبلغ كان من المفترض أنه سيسترجعه منه متى حل بالمغرب، إلا أنه بعد دخوله إلى السجن عند عودته إلى المغرب وعده المسمى سعيد الناصري باستغلال بقية هذا المبلغ في إجراءات ترحيل السجين المالي من المغرب بالاستفادة من علاقته بالسيد عبد اللطيف وهي.

وقد حاول الحاج أحمد بن إبراهيم خلال أطوار محاكمته بالمغرب التهرب من صلته بالشاحنة التابعة لشركته التي تم ضبطها محملة بالمخدرات بمدينة الجديدة، عبر توفير وثائق مزورة ومشكوك في مصدرها ولكن دون جدوى. كما علم خلال تواجده بالسجن بأن المسمى سعيد التزروتي المعتقل معه على ذمة نفس القضية قد قام بالإدلاء لهيئة المحكمة بمعطيات غير صحيحة مفادها أن تاجر المخدرات المسمى الطيبي العربي ليس هو الشخص المقصود بتصريحاته وبالتالي قامت هيئة لمحكمة بالإفراج عن هذا الأخير، كما تقدم منه بدوره المسمى سعيد التزروتي وأخبر السجين المالي المذكور بداخل السجن بأنه يود طواعية تحرير إتهاد بإسمه يعترف من خلاله بكون الشاحنة موضوع البحث تخصه وذلك بغرض تبرئة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من التهمة المنسوبة إليه.

المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم قام في غضون سنة 2022، بتوجيه 07 شكايات إلى السلطات القضائية المختصة عن طريق مكتب الضبط القضائي بالسجن المحلي الجديدة 02 ضد المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدي) والمدعوة سميرة التي تعمل لفائنته وفؤاد اليزيدي وبلقاسم مير من أجل الاستيلاء على أموال الغير والنصب غير أن هذه الشكايات قد تم إحالة معظمها على الدوائر القضائية بمدينة وجدة وبقيت دون أن يتم تحريك أية دعوى بخصوصها.

بناء على المعطيات السابقة، فإن البحث الذي تم إجراؤه بناء على تصريحات المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم قد أفضى إلى الوقوف على مجموعة من الحقائق والمعطيات تتعلق بوجود شبكة إجرامية متخصصة في التهريب الدولي للمخدرات وتبييض الأموال المتحصلة من هذا النشاط، كما تم الوقوف على تورط مجموعة من الأشخاص ضمن هذه الشبكة الإجرامية التي أنجزت عدة عمليات تهريب للمخدرات خارج التراب المغربي ومن بينها قضية حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة سنة 2015 بمدينة الجديدة، ويتعلق الأمر بالأشخاص الآتي ذكر أسمائهم:







المتطلبة من قبل السلطات المغربية، مؤكدا أنه في غضون صيف سنة 2014، تم بناء على أوامر المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم إرسال خمس شاحنات إلى المسمى عبد النبي بعوي الذي قام بإرسال سائقه للقيام بقيادة هذه الشاحنات إلى مدينة وجدة إحداها صفراء اللون من نوع BENNE CARRIERE 8x4، مضيفا أنه خلال هذا اليوم قدم السائقون إلى محطة الحافلات بمدينة الرباط وبعد اكتشاف أن الشاحنات غير مزودة بالوقود الكافي لقيادتها إلى مدينة وجدة قام الأشخاص العاملون مع المسمى عبد النبي بعوي بإستدعاء شاحنة صهرجية محملة بالوقود تخص شركة بعوي للأشغال العمومية (BIOUI TRAVAUX) حيث قام السائقون الذين قدموا لقيادة الشاحنات بتزويد هذه الأخيرة بالوقود وقام المسمى توفيق زنطار بدوره بتزويدهم بترقيم المرائب W18.. ثم انطلق السائقون المذكورون كل على متن شاحنة في شكل قافلة من الشاحنات في حين سبقهم المسمى توفيق زنطار والمسمى نبيل الضيفي على متن سيارة من نوع داسيا بأوامر من مشغلها الحاج أحمد بن إبراهيم حيث عند وصولهم لمحطة الإستراحة العرجات توقف السائقون المذكورون بنية تناول وجبة الغذاء ثم مواصلة السير بعد ذلك غير أنه بعد قيام المسمى توفيق زنطار بربط الإتصال هاتفيا بالمسمى عبد النبي بعوي، قام أحد المسؤولين التابعين لشركته بمعاينة السائقين هاتفيا (يتعلق الأمر بالمسمى نور الدين علالي) وأمرهم بمواصلة السير إلى غاية محطة الأداء بمدينة وجدة وهناك وجدوا المسمى نور الدين علالي في انتظارهم فقام بأداء رسوم الطريق الميار لفائدة الشاحنات المذكورة وعند عبور محطة الأداء المذكورة توجه المسمى توفيق زنطار إلى مدينة السعيدية رفقة نبيل الضيفي على متن السيارة من نوع داسيا وقضيا المبيت بشقة من شقق مشغلها المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم.

Camions

\* تصريحات المسمى توفيق زنطار المضمنة بمحضر أقواله والتي جاء فيها أنه في اليوم الموالي، وبسبب عدم تمكن السائقين من تشغيل ناقل الحركة إلى الوراء بالشاحنات المذكورة، فقد اتصل المسمى عبد النبي بعوي بالمسمى الحاج أحمد بن إبراهيم وطلب منه إرسال المسمى نبيل الضيفي إلى المستودع حيث تتواجد الشاحنات من أجل إرشاد السائقين إلى كيفية تشغيل ناقل الحركة إلى الوراء حيث انتقل المسمى توفيق زنطار والمسمى نبيل الضيفي على متن السيارة من نوع داسيا وهناك وجدا بالمستودع الشاحنات الخمسة مستوقفة كما وجدا المسمى عبد النبي بعوي بعين المكان وبعض العاملين معه. (هذه الوقائع أكدها كذلك المسمى نبيل الضيفي بمحضر أقواله)

\* تصريحات المسمى توفيق زنطار حول قنوم سائقين تابعين لشركة BIOUI TRAVAUX إلى مدينة الرباط وقيامهم بقيادة خمس شاحنات في اتجاه مدينة وجدة وركبتها بالمستودع الخاص بالشركة المذكورة بالقرب من السوق التجاري مرجان بنفس المدينة قد أكدها كل من المسمى نبيل الضيفي بمحضر أقواله وكذا السائقون السابقون بشركة BOUI TRAVAUX كل من محمد قاري، محمد الزياتي وكذا المسمى نور الدين العلالي المسؤول عن سائقين بشركة BIOUI TRAVAUX، فضلا عن المسمى سفيان لحبيس الذي أكد وجود شاحنات صينية بحظيرة الشركة المذكورة وأن واحدة منها قد إنقلبت به في غضون سنة 2014.

\* تصريحات المسماة سناء مرياح التي جاء فيها أنه عند تعيينها على رأس مصلحة ترتيب وتصنيف المقاولات بشركة BIOUI TRAVAUX، قامت بإتجاز لوائح لتصنيف الموارد المادية للشركة ومن بينها المعدات والشاحنات حيث لم تجد أية معلومات تخص هذه الشاحنات الخمسة من قبيل تاريخ الشراء والذبول الذي تم إقتناء هذه الشاحنات عنه وكذا ثمن وتاريخ شرائها وكل ما توصلت به منذ عدة سنوات من مصلحة المعدات هو أن هذه الشاحنات تتواجد بحظيرة الشركة منذ سنة 2015 ودون أي



لقد أثبتت مجريات البحث عدم صحة تصريحات المسمى عبد النبي بعوي سواء في علاقته بالمسمى الحاج أحمد بن إبراهيم في مجال الإتجار الدولي في المخدرات أو نشاطه المالي غير المبرر كصورة من صور تهريب الأموال، فضلا عن تورطه جرائم أخرى وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال النقاط التالية:

#### أ- بخصوص تورطه في مجال الإتجار الدولي في المخدرات:

\* لقد أثبتت مجريات البحث صحة تصريحات المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم والتي جاء فيها أنه قام باستيراد عدد من السيارات بلغ عددها حوالي 61 سيارة و 11 شاحنة من دولة الصين حيث حاول مرارا الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداول هذه العربات بالمغرب لكنه لم يفلح في ذلك بسبب عدم مطابقة هذه العربات للمواصفات الفنية المطلوبة من قبل السلطات المغربية مما دفعه إلى توزيعها على بعض معارفه من بينهم المسمى عبد النبي بعوي مؤكدا أنه قد أرسل لهذا الأخير سبع شاحنات على دفعتين حيث أرسل خمسا منها إلى مدينة وجدة (عن طريق سائقه هذا الأخير الذين قدموا إلى مدينة الرباط لهذا الغرض) مضيفا أن إحداها كانت من صنف BENNE CARRIERE 8x4 SIZE-IVECO كما قام ببيع شاحنتين أخريين جمرابين لاحقا لفائدة المسمى عبد النبي بعوي أيضا حيث تم حجز شاحنة من هذه الشاحنات محملة بكمية مهمة من المخدرات سنة 2015.

\* أن نتائج الأبحاث والتحريات الميدانية بخصوص الشاحنات السبع التي أرسلها المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم إلى المسمى عبد النبي بعوي بمدينة وجدة قد تم حجز خمس منها من قبل عناصر هذه الفرقة بعدما حاول عمال شركة BIOUI TRAVAUX طمس أرقامها التسلسلية وقطعها إلى أجزاء وتحويلها لخرده بسهل التخلص منها وذلك تنفيذ لأوامر المسمى عبد النبي بعوي وشقيقه عبد الرحيم بعوي في حين تم حجز الشاحنة السادسة سنة 2015 من قبل عناصر المكتب المركزي للأبحاث القضائية وهي محملة بكمية مهمة من مخدر الشيرة، أما بخصوص الشاحنة السابعة (كان لونها أحمر) فقد تبين حسب تصريح المسمى سفيان لحبيس (أحد السائقين السابقين لشركة BIOUI TRAVAUX) أنها قد تعرضت لحادث حيث إنقلبت بأحد الأوراش وتعرضت لأضرار بالغة قبل أن يتم نقلها بواسطة شاحنة لنقل الآليات PORTE CHAR إلى مستودع الشركة بالقرب من السوق التجاري مرجان بمدينة وجدة دون أن يدري إن كان قد تم إصلاحها أو تفكيكها بصفة نهائية.

\* تصريحات المسمى توفيق زنتار أنه في غضون صيف سنة 2014 وفي إطار عمله كمسير في المعرض الخاص بالشاحنات والسيارات الخاص بشركة AL FASSI BROTHERS AL KABIDA تقدم أمامه المسمى عبد النبي بعوي وبعد أن قام رفقة بجولة بالمعرض استفسره عن شهادة الموافقة الخاصة بالشاحنات 11 المتواجدة بالمعرض فأخبره أن الأمر لا زال في طور الإنجاز ثم غادر المسمى عبد النبي بعوي وبعد مرور شهر ونصف تقريبا عاد مرة أخرى إلى المعرض حيث التقى بالمسمى توفيق زنتار أمام باب المعرض واستفسره مرة أخرى عن شهادة الموافقة الخاصة بالشاحنات وبعد أن أجابه المسمى توفيق زنتار بالنفي أطلعه بأنهم لن يوفقوا في الحصول عليها مما يؤكد إهتمامه بالحصول على هذه الشاحنات.

\* تصريحات المسمى توفيق زنتار خلال حديثه بخصوص 11 شاحنة التي تم استيرادها من دولة الصين والتي فشل المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم مرارا في الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداولها بالمغرب بسبب عدم مطابقة هذه العربات للمواصفات الفنية



معلومات أخرى عن التاريخ الفعلي لوصول هذه الشاحنات إلى الشركة، مضيفة أن هذه الشاحنات كانت تستخدم بداخل مقالع الأحجار فقط وبدون لوحات ترقيم.

\* تصريحات المسمى نور الدين العلالي المسؤول عن السائقين بشركة BIOUS TRAVAUX التي جاء فيها أنه في صيف إحدى السنوات إتصل به المسمى عبد النبي بعوي هاتفيا وطلب منه تجهيز خمس سائقين وإرسالهم إلى مدينة الرباط من أجل العمل على قيادة خمس شاحنات من أحد المستودعات بمدينة الرباط إلى مدينة وجدة، فعمل المسمى نور الدين العلالي على تعيين كل من: محمد الزياتي، أطولو البكاي، محمد قاري، وسائق آخر منحدر من تالينوت، وسائق خامس لم يعد يتذكره، وطلب من هؤلاء السائقين التوجه إلى مدينة الرباط عبر الحافلة كما أكد المعنى بالأمر أن السائقين المذكورين قد سافروا إلى مدينة الرباط عبر الحافلة ليلا ووصلوا صباح اليوم الموالي، حيث خلال ظهر هذا اليوم إتصل به أحد السائقين وأخبره أن الشاحنات المراد نقلها والتي كانت إثنان منها حمراء اللون وإثنان صفراء اللون وواحدة بيضاء اللون، كانت خزائنها فارغة من الوقود وبالتالي اضطر إلى الإتصال بالقرب ورش تابع لشركة BIOUS TRAVAUX بمنطقة عكراش بضواحي مدينة سلا وأرسل شاحنة صهريج خاصة بالوقود إلى مكان تواجد الشاحنات المذكورة من أجل تزويدها بالوقود حيث كان السائق على ما يتذكر هو المسمى حمو كرو الذي قدم على متن الشاحنة الصهريج لتزويد الشاحنات المذكورة بالوقود.

\* تطابق تصريحات كل من المسمى توفيق زنطار ، نبيل الضيفي، سناء مرياح، نور الدين العلالي، محمد الزياتي، محمد قاري وسفيان لحبيس حول واقعة تسلم المسمى عبد النبي بعوي لخمس شاحنات صينية الصنع من المعرض الخاص بالمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بمدينة الرباط إلى مستودع شركة BIOUS TRAVAUX الكائن بالقرب من السوق التجاري مرجان بمدينة وجدة واستخدامها بمقالع الأحجار التابعة للشركة المذكورة، والتي من بينها الشاحنة التي ضبطت بها كمية المخدرات موضوع البحث حيث تعرف على صورتها الفوتوغرافية كل من المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وتوفيق زنطار .

\* نتائج عمليات التقاط المكالمات الهاتفية التي تم إجراؤها تنفيذًا لأوامر الرئاسية الصادرة عن السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء والتي همت الأرقام الهاتفية لبعض المسؤولين والعمال بشركة BIOUS TRAVAUX بعد ورود معلومات دقيقة تفيد بتواجد بعض الشاحنات الصينية الصنع (التي قام باستيرادها المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم وسلمها للمسمى بعوي عبد النبي) لا تزال تتواجد بحظيرة هذه الشركة وأن المسمى عبد النبي بعوي وشقيقه المسمى عبد الرحيم بعوي يعتزمان التخلص من هذه الشاحنات عن طريق طمس أرقامها التمسلية وتقطيع هياكلها وبالتالي تحويلها إلى خردة مما يسهل بيعها بعد ذلك وإخفاء وجودها نهائيا، حيث تم التثبت من كون المسمى عبد الرحيم بعوي شقيق المسمى عبد النبي بعوي هو من قام بالترتيب لهذه العملية بتاريخ: 2023/10/05 غير أن إنتقال عناصر هذه المصلحة إلى جماعة عين الصفا بضواحي وجدة والاهتداء إلى مكان تواجد ضيعة فلاحية تم نقل خمس شاحنات إليها وتم تغيير معالم أرقامها التمسلية بالإستعانة بجهاز التحميم CHALIMONT حيث تم حجز هذه الشاحنات لفائدة البحث.

\* إقرار المسمى عبد الرحيم بعوي بأن هذه الشاحنات المحجوزة قد اقتنتهم شركة BIOUS TRAVAUX من معرض بمدينة الرباط دون أن يعرف بالضبط هوية الشركة البائعة كما اعترف أن هذه الشاحنات قد قدمت من مدينة الرباط وهي مزودة بترقيم W18.. الخاص بتأمين المرباب وأن شقيقه المسمى عبد النبي بعوي هو من طلب منه في غضون صيف هذه السنة التخلص من هذه الآليات.



١٠٥  
N. ٥٠  
- لقد أثبتت نتائج الأبحاث والتحريات الميدانية المشار إليها أعلاه بما لا يدع مجالاً للشك أن الشاحنة من صنع صيني المحجوزة سنة 2015 وهي محملة بكمية مهمة من مخدر الشيرة قد كانت من ضمن سبع شاحنات تسلمهم المسمى عبد النبي بعوي سنة 2014 من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم وقد قام المسمى عبد النبي بعوي باستخدام هذه الشاحنة في عملية التهريب المذكورة والتي جرى إحباطها بمدينة الجديدة من قبل عناصر المكتب المركزي للأبحاث القضائية.

١٠٦  
\* نتائج البحث مع كل من المسمين علال حجي وأحمد حجي إبان البحث معهما بموجب المسطرة عدد: 342 / ف و ش في بتاريخ: 2023/10/23 والتي بيئت أن الأمر يتعلق فعلا بشبكة إجرامية متخصصة في التهريب الدولي للمخدرات في اتجاه دولة الجزائر، والتي بقيت محافظة على نشاطها الإجرامي بالمنطقة بحكم دراية المرادها بتضاريس وشعاب الشريط الحدودي الرابط بين المغرب والجزائر منذ عدة سنوات حيث تعامل أفرادها مع المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم في هذا الميدان وكذا مع المسمين مير بلقاسم وعبد النبي بعوي إذ تعد هذه الشبكة الإجرامية الذراع التنفيذي بالمغرب لشبكة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم الدولية، حيث تؤمن نقل كميات المخدرات من مناطق زراعتها وتلقيها إلى المناطق المتواجدة ما رواء الشريط الحدودي المغربي الجزائري وهناك يتم إلزال هذه الكميات بعين المكان تحت مراقبة وتتبع أفراد الشبكة الإجرامية العاملين لفائدة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم أو أفراد شبكات إجرامية أخرى تنشط في فوق التراب الجزائري، وبمجرد مغادرة المسمين علال حجي وأحمد حجي ومساعديهما لمنطقة التسليم يتقدم أفراد الشبكة الإجرامية الجزائرية ويقومون بنقل الكمية المراد تهريبها إلى داخل التراب الجزائري ومن ثم إلى وجهتها النهائية.

\* المعاملات العقارية بين المسمى عبد النبي بعوي والمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بناء على مخالصات تدخل في إطار تصفية أموال عائلة من الإتجار الدولي في المخدرات، هذه المعاملات المالية المشبوهة تتجلى في النقاط التالية:

١- إقتناء مجموعة من الشقق بمدينة السعيدية تابعة لشركة bijoux immobiliere من قبل المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم حيث تم تسجيل 06 شقق في إسم هذا الأخير والباقي من الشقق قام بتوقيع عقود شرائها دون إستكمال إجراءات تسجيلها في إسمه وذلك نظرا للثقة التي تجمع بين تجار ومهربي المخدرات في يخص معاملاتهم المالية.

٢- وسلية أداء المقابل المالي للعقارات المقتناة تكون دائما نقدا، حيث ثبت من خلال البحث أن هذه الشقق التي اقتناها المواطن المالي من المسمى عبد النبي بعوي قد تم أداء ثمن جزء منها بناء على مخالصة بين المسمى عبد النبي بعوي ومهرب المخدرات من جنسية نيجيرية المدعو Amomen كما أن الجزء الباقي من ثمن هذه العقارات تسلمه المسمى عبد النبي بعوي نقدا بفندق شيراتون عبارة عن مبلغ مليون أورو مباشرة بعد توقيع المواطن المالي المذكور عقود شراء 11 شقة بنفس الفندق.

٣- مبلغ مليار ومائة وخمسون مليون سنتيم التي سلمها نقدا المواطن المالي للمسمى عبد النبي بعوي بمدينة الدار البيضاء من أجل تمويل شراء فيلا بحي كاليفورنيا من المسمى محمد لحلو، حيث ثبت أن المسمى عبد النبي بعوي سلم هذا المبلغ نقدا للبائع المسمى محمد لحلو الذي أودعه بحسابه البنكي.



4- سيارة من نوع مرسيدس S-500 التي قام المسمى عبد النبي بعوي بشرائها من الخارج عن طريق تكليف المسمى فؤاد الزبيدي بإجراءات استيرادها من دولة ألمانيا وتسليمها لمهرب المخدرات على الصعيد الدولي المسمى عبد الواحد الغزاوي عن طريق المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، التحريات الميدانية مكنت من التوصل إلى كون السيارة تحمل الترخيم المغربي التالي: 1- د- 89266 رقم إمارتها التسلسلي: WDD2221821A012229 كما تبين أن السيارة المذكورة مسجلة حالياً في اسم المصممة فاطمة الزهراء الغزاوي بطلقة تعريفها الوطنية عند: D885846 (المعنية بالأمر تم الاستماع إليها في الموضوع بخصوص البحث عن السيارة المذكورة وتسليمها لهذه المصلحة بغرض حجزها لفائدة البحث).

5- قيام المسمى عبد النبي بعوي بتمويل شراء 05 شقق بشركة BIJOUX IMMOBILIERE لفائدة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم عن طريق بحث شخصين من طرفه لإيداع مبلغ الشراء المتمثل في 500 مليون سنتيم نقداً على دفعتين حسب تصريحات المديرية التجارية للشركة البائعة المصممة سميرة الشريف المسعودي، بعدما أوعىها أن الشخصين اللذين جلبا مبلغ الشراء من معارف المواطن المالي المذكور.

6- تمكين المسمى عبد النبي بعوي المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم من إستغلال الفيلا الكائنة بحي كاليفورينا وكذا الشقة المتواجدة بحي المعاريف بعد إيهامه ببيعها له دون توثيق عملية ترويتهما ونقل ملكيتهما في اسمه.

← التحريات التقنية والميدانية الداعمة:

\* رصد ما يقارب (67) تواصل هاتفي (مكالمات ورسائل نصية) ما بين رقم النداء المغربي +212661056848 لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي +212674608459 لمستعمله المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2013/11/02 إلى 2013/12/02.

\* رصد ما يقارب (19) تواصل هاتفي (مكالمات ورسائل نصية) ما بين رقم النداء المغربي +212661542154 لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي +212674608459 لمستعمله المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2013/11/06 إلى 2013/11/23.

\* وجود (16) اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي +212661056848 لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي +212630682707 لمستعمله المواطن اللبناني وسام نادر الذي كان يشغل كمدير أعمال للمسمى الحاج أحمد بن إبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2015/02/06 إلى 2017/09/01.

\* وجود (02) اتصالات هاتفيين ما بين رقم النداء المغربي +212661056848 لمستعمله عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي +212651446883 لمستعمله المواطن اللبناني وسام نادر بتاريخ: 2017/11/18.

\* وجود (20) اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي +212601597276 المواطن اللبناني وسام نادر ورقم النداء المغربي +212661087302 لمستعمله المسمى عبد النبي بعوي خلال الفترة الممتدة من 2015/07/17 إلى 2020/05/24.



\* علاقة بالنصوحات الاولية للمسمى توفيق الزنطار (وطنيته هند: AB115146) مستعمل 212626393828 تم تحميل الابحاث التقنية استنادا الى المعلومات الواردة بسجل كشف مكالماته لرصد التمرعات الجغرافية للواظ الاتصال الهاتفية التي حولت مكالماته الهاتفية، ولا سيما الطريق الرابطة بين مدينة الرباط و مدينة وجدة و منها الى مدينة السعيدة و النواحي ذهابا و ايابا خلال سنة 2014 ، تبين معها وجود سفرين (02) هي كما يلي :

1\* الرحلة الاولى كانت ذهابا من مدينة المصنعية الى مدينة وجدة و السعيدة ثم ايابا الى مدينة الرباط و هي على التوالي بالتواريخ التالية : ذهابا في يوم 2014/08/05 و ايابا في يوم 2014/08/07 .

2\* الرحلة الثانية ذهابا الى وجدة والنواحي و ايابا الى مدينة الرباط و هي على التوالي بالتواريخ التالية: ذهابا في يوم 2014/08/08 و ايابا في يوم 2014/08/12 ، هذه الرحلة الثانية هي التي واقت تاريخ نقل الشاحنات الخمس من مدينة الرباط إلى مدينة وجدة لفائدة المسمى عبد النبي بحوي.

\* رصد عدة مكالمات هاتفية جرت يوم 2014/08/08 بين الرقم الهاتفي 06.61.05.68.48 المستعمل من قبل المسمى عبد النبي بحوي وبين الرقم الهاتفي 06.26.39.38.28 المستعمل آنذاك من قبل المسمى توفيق الزنطار (يوم نقل الشاحنات من مدينة الرباط الى مدينة وجدة) وعلى الخصوص في التوقيت الذي توقف فيه السائقون مطالبين بتناول وجبة الغذاء وفق ما صرح به المسمى توفيق الزنطار

\* وجود اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي 212626393828 لمستعمله توفيق الزنطار، ورقم النداء المغربي 212661353222 لمستعمله المسمى نور الدين علالي بتاريخ 2014/08/08 ، تم رصدها من طرف لاط الاتصال الهاتفي المتموقع جغرافيا بمعاذاة الطريق السيار الرابط ما بين مديي حلال البحراوي و تيفلت بالتقريب من الجماعة القروية عين الجوهرة وهو ما يتوافق مع الأحداث التي تم سردها كل من توفيق الزنطار، نبيل الضيفي ونور الدين علالي.

\* من خلال تفحص قائمة المكالمات الصادرة والواردة على الرقم الهاتفي 212661353222 لمستعمله نور الدين علالي، وطنيته FB20770، رئيس السائقين التابع لشركة BIOUS TRAVAUX فقد تبين أنه قد تواصل يوم 2014/08/08 (يوم نقل الشاحنات من مدينة الرباط إلى مدينة وجدة) مع الارقام التالية :

- رصد 09 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعمله علالي نور الدين مع الرقم الهاتفي 212610191337 لمستعمله محمد زياتي (سائق شاحنة) وطنيته F730412 وذلك خلال يوم 2014/08/08.

- رصد 16 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعمله نور الدين علالي مع الرقم الهاتفي 212629356892 لمستعمله محمد قاري (سائق شاحنة) وطنيته F362890 .



رصيد 12 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعملة نور الدين علالي مع  
الرقم الهاتفي 212648549484 لمستعملة محمد حسناوي (سائق شاحنة) وطلبته UB24265  
وذلك خلال يوم 2014/08/08.

رصيد 04 مكالمات هاتفية 212661353222 لمستعملة نور الدين علالي مع  
الرقم الهاتفي 212662445834 لمستعملة عولو البكاي (سائق شاحنة)، وطلبته FJ11456،  
وذلك خلال يوم 2014/08/08.

وفي نفس التاريخ 2014/08/08 تم رصد 21 اتصال هاتفي ما بين رقم النداء  
المغربي 212661056848 لمستعملة عبد النبي بعوي ورقم النداء المغربي  
212661353222 لمستعملة المسمى نور الدين علالي.

#### ب - بخصوص تورطه في عمليات مالية مشبوهة:

بالنسبة للمسمى عبد النبي بعوي يتوفر على حسابين بنكيين مفتوحين لدى الشركة  
العملة واللذان عرفا تسجيل عمليات إيداع نقدية لما يناهز 80.564.638,00 درهم منذ سنة  
2006 الى غاية سنة 2023 ولوما يلي تفاصيلها:

#### الحساب الاول:

- سنة 2006 إيداع ما مجموعه 500.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2007 إيداع ما يناهز 4.705.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2008 إيداع ما يناهز 10.036.920,00 درهم نقدا.
- سنة 2009 إيداع ما يناهز 7.543.790,00 درهم نقدا.
- سنة 2010 إيداع ما يناهز 10.906.178,00 درهم نقدا.
- سنة 2011 إيداع ما يناهز 17.894.750,00 درهم نقدا.
- سنة 2012 لم يتم إيداع أية مبالغ مالية نقدية.
- سنة 2013 إيداع ما يناهز 1.722.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2014 إيداع ما مجموعه 7.000.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2015 إيداع ما مجموعه 100.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2016 إيداع ما يناهز 16.636.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2017 إيداع ما مجموعه 100.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2018 لم يتم إيداع أية مبالغ مالية.
- سنة 2019 إيداع ما مجموعه 970.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2020 إيداع ما مجموعه 1.450.000,00 درهم نقدا.
- سنة 2021 لم يتم إيداع أية مبالغ مالية نقدا.
- سنة 2022 إيداع ما مجموعه 1.000.000,00 درهم نقدا.

#### الحساب الثاني

حرف صليات إيداع نقدية لمبلغ 3.582.900,00 درهم خلال سنة 2013 ومبلغ 100.000,00 درهم خلال سنة 2017.

ولتبرير هذه الإيداعات النقدية أدلى المعطي ضمن محضر استماعه بنسخة من بيان الحساب بنفس البنك برسم شهر ماي من سنة 2014، والذي يبين ضيغ مبلغ 7.000.000,00 درهم نقدا بتاريخ 2014/05/02، هذا المبلغ متحصل من صرف قيمة سند الصندوق " BON DE CAISSE ANONYME " فضلا عن وثيقة للمعار " AVIS DE VERIFICATION " صادرة عن المديرية العامة للضرائب بخصوص أداء ضريبة عن الإيداعات النقدية.

وحيث بالنظر أن مصدر المبلغ المالي موضوع سند الصندوق " BON DE CAISSE ANONYME " لم يبرر مصدره المسمى عبد النبي بعوي، كما أن اعتماد هذه الخدمة البنكية التي تم حظر التعامل بها بحكم استخدامها في إطار مشبوه يتعلق بغسل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن أداء دعائر لفائدة مصالح إدارة الضرائب بخصوص المبالغ المالية النقدية لا يبرر بأي حال من الأحوال مصدرها المشبوه.

وقد أبان التحليل المالي كذلك أن المسماة فنوي أزيوار (من معارف المواطن المالي) سبق وأن توصلت بتاريخ 2017/05/19 بمبلغ 250.000,00 درهم عن طريق تحويل بنكي من حساب شركة "BIJOUX IMMOBILIERE" التي يملك أكبر نسبة حصص بها المسمى عبد النبي بعوي، حيث صرحت بشأن هذه العملية البنكية المديرية التجارية للشركة المسماة سميرة الشريف المصعودي أنها تلقت مكالمة هاتفية من أجل تحويل المبلغ المذكور من حساب الشركة بعد توقيع جميع المسؤولين بالشركة وثيقة الأمر بالتحويل، مضيفة أنه من المحتمل أن يكون المسمى عبد النبي بعوي هو من طلب منها ذلك دون أن تجزم في الأمر نظرا لطول المدة.

يستخلص من خلال الأبحاث والتحريات المالية التي تم إجراؤها في مواجهة المسمى عبد النبي بعوي أن هذا الأخير لم يبرر المبالغ المالية النقدية المهمة التي تم ضخها بحسابه البنكيين بالشركة العامة، وبحكم تورط المعطي في الاتجار الدولي في المخدرات ونسجه لعلاقات مالية وشخصية مع بارون المخدرات المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم، فإن مصدر تلك المبالغ يبقى متحصل من هذا النشاط الإجرامي.

ج- حول مشاركته في النصب والإستيلاء على عقارات المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم:

\* لقد أثبت البحث أن المسمى عبد النبي بعوي وخلافا لما صرح به من كونه لم يكن له علم بالعقارات التي إقتناها المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم منه نظير تسوية حسابات مالية بينه وبين أحد تجار المخدرات بدولة الليجر، فقد أشرف فعلا على عملية بيع المواطن المالي 11 شقة تتواجد بمنتجع بمدينة السعيدية من قبل شركة BIJOUX IMMOBILIER حيث أكدت الوثيقة المسماة سليمة بلهاشمي أن المسمى عبد النبي بعوي قد هاتفها شخصيا في



ممنون سنة 2013 وعرض عليها كوثائق 11 شقة سببها للمواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم وأخبرها أن ثمن البيع قد تم أدائه من قبل. وبالفعل بعد أن قامت بتحرير عقود التفويت، طلب منها المسمى عبد النبي بعوي جلبها إلى مدينة الدار البيضاء وطلب لقاءها رفقة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم لينتقل شراطون بنفس المدينة من أجل أن يقوم هذا الأخير المذكور مستعمل وبريد السفر خارج المغرب (هذه التصريحات أكدها كذلك كل من لبيب الضولي والمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم كون المسمى عبد النبي بعوي قد حضر عملية توقيع العقود المذكورة وأنه قد أخبر الموثقة بأن أداء ثمن هذه الشقق قد تم فعلا).

\* التحريات الميدانية أثبتت صحة تصريحات المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من كونه اقتنى أزيد من 17 شقة بمنتجع سياحي بالسعودية تابع لشركة Bijoux Immobiliers وشقتين وفلا بالملي الإسباني (La Cite Espagnole) بنفس المدينة، حيث تقدر قيمتها بأزيد من 03 مليارات و150 مليون سنتيم، جزء منها وقدره مبلغ مليوني أورو كتصوية دين كان بئمة المسمى عبد النبي بعوي (مالك العقارات المذكورة) لفائدة مهرّب المضدرات المدعو أمومن من التاجر في إطار الاتجار في المضدرات على الصعيد الدولي، في حين سلمه المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بقية قيمتها بمبلغ يقدر بـ مليون و150 ألف يورو سلمته للمسمى عبد النبي بعوي.

1- حول الشقق الاحدى عشر التي كانت محجوزة (réservés) باسم الحاج أحمد بن إبراهيم بمشروع السعودية:

1- الشقق الخمسة التي تم توثيق عقود ملكيتها في اسم المواطن المالي:

يتعلق الأمر بالرسوم العقارية عدد: 40/32395 و 40/32388 و 40/32389 و 40/32390 و 40/32391 والتي عرفت التفويطات التالية:

- الرسم العقاري عدد: 40/32388:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 77 سنتيوار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعودية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بيجو إيموبيليلر.

وبتاريخ 2013/12/26 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الاستاذة سليمة بلهاشمي موثقة بوجدة، لفائدة الحاج أحمد بن إبراهيم، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بثمن قدره 967.343,17 درهم.

وبتاريخ 2014/08/28 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2014/07/21 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة بوجطاط نجوى (ب ت و عدد CD186217) و عبد المولى العتيقي (ب ت و عدد: R153327) من البائع لهما المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم.

- الرسم العقاري عدد: 40/32395:

- الرسم العقاري عدد: 40/32389:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 93 سنتييار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بوجو أموبوليار.

وبتاريخ 2014/08/28 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2014/07/21 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة سعيد الناصري ( ب ت و عدد: BH77848)، من البائع له الحاج أحمد بن إبراهيم بمبلغ 760.000,00 درهم.

وبتاريخ 2015/03/03 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2015/02/23 من طرف الموثق حبيب محمد لفائدة العوشي لخضر ( ب ت و عدد: F346919) و بلخود هسنا ( ب ت و عدد: F354655)، من البائع لهما سعيد الناصري بثمن 620.000,00 درهم.

- الرسم العقاري 40/32390:

ما بين تاريخي 2013/11/01 و 2013/12/04 تم توثيق عقد اقتناء شقة موضوع الرسم العقاري المذكورة من شركة Bijoux Immobiliere لفائدة المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بمبلغ 740.313,65 درهم تم أدائه خارج انظار الموثقة سليمة بلهاشمي ودون المرور بحسابتها. وبتاريخ 2014/17/21 تم تفريغ الشقة المذكورة للمسمى سعيد الناصري بمبلغ 740.000,00 درهم تم أدائه خارج انظار الموثقة سليمة بلهاشمي ودون المرور بحسابتها.

- الرسم العقاري عدد: 40/32391:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 93 سنتييار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم Bijoux Immobiliere.

بتاريخ 2013/12/26 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الموثقة سليمة بلهاشمي لفائدة الحاج أحمد بن إبراهيم، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 917.988,93 درهم. وبتاريخ 2014/12/16 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الموثق ميميط محمد بسلا لفائدة كريم عياد ( ب ت و عدد: AB120652) بثمن 917.000,00 درهم.



بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 75 سطر الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدة، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم بهجو ايموبيليار.

بتاريخ 2013/12/26 تم تلييد بيع كلي مؤرخ في 2013/12/04 من طرف الموثقة سلومة بلهاشمي لفائدة الحاج أحمد بن ابراهيم، من البالغ له شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 740.313,65 درهم. وبتاريخ 2014/08/28 تم تلييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2014/07/21 من طرف سلومة بلهاشمي بوجدة لفائدة عبد الصمد عشوري ( ب ت و عدد: FB31838) و مريم الحدام ( ب ت و عدد: V187447).

وبخصوص عمليات تفويت الرسوم العقارية عدد: 40/32389 و 40/32390 و 40/32395 و 40/32388، فقد أكد المواطن المالي أنه لم يسبق أن فوت أو تلقى بمجلس العقد مع مقتني الشقتين موضوع الرسمين العقاريين 40/32388 و 40/32395 ولم يكن في علمه أنه تم تفويتهما للفائدتهم، في حين أبانت الأبحاث والتحريرات أن الشقتين موضوع الرسمين العقاريين عدد: 40/32389 و 40/32390 تم تفويتهما في ظروف مشبوهة لفائدة المسمى سعيد الناصري بنفس تاريخ الشقتين الأخرتين وهو 2014/07/21، أي أن العقود الأربعة تم تحريرها بنفس التاريخ من لدن نفس الموثقة سلومة بلهاشمي، وأن عملية الأداء تمت خارج أنظارها ودون المرور بمحاسبتهما، وثلاثة عقود توثيقية منها تحمل نفس التاريخ والساعة رغم اختلاف المشتريين وعدم التقائهم في نفس المجلس لدى الموثقة المذكورة.

أما الشقة موضوع الرسم العقاري عدد: 40/32395، فقد تم تفويتها لفائدة المسماة مريمة أنجدام وزوجها عبد الصمد العشوري بمبلغ 740.000,00 درهم بتاريخ 2014/07/21، مع الإشارة أنه بتاريخ توقيع العقد كان عبد الصمد العشوري خارج التراب الوطني. وما يؤكد هذا المعطى هو أداء المقتنين لمصاريف التسجيل والتحفيز خلال شهر غشت من سنة 2014، وهو ما تأكد أيضا من تصريحات الموثقة سلومة بلهاشمي التي زعمت أنها لم تنتبه سهوا لتضمين تاريخ توقيع المقتنين للعقد، كما أنه تم الإشارة بالعقد على أن مبلغ البيع المذكور تم أدائه خارج أنظار الموثقة ودون المرور بمحاسبتهما، شأن ذلك الشقة موضوع الرسم العقاري رقم 40/32388 التي تم تفويتها لفائدة المسماة نجوى بوجطاط وزوجها عبد المولى العاتقي بمبلغ 968.000,00 درهم بتاريخ 2014/07/21.

وفي هذا الاطار تم إجراء خبرة خطية على العقود التي يشكل المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم طرفا بانعا فيها فأسفرت لنتيجتها عن كون هذه التوقيعات تعود فعلا للمعني بالأمر.

ولكشف ظروف وحيثيات عملية بيع الشقتين الأخيرتين موضوع الرسمين العقاريين 40/32388 و 40/32395 وكيفية أداء مبلغيهما، اتضح تبعا للتحريرات بعد تلقي تصريحات

وفي شهر يوليو 2014، قام الحاج أحمد بن إبراهيم بتحرير ملكية الشقة الثلاثة بمشروع الشروق لفائدة المسمى كريم حماد، هذا الأخير الذي يملك شركة متخصصة في بيع السيارات الفارهة، صرح بخصوص هذه المعطيات أنه في إطار معاملة بينه وبين المواطن المالي المتمثلة في اقتناء هذا الأخير لسيارة فارعة بقيمة 1.300.000,00 درهم، تمت مقايضته بتحويل ملكية الثلاث شقق المسالفة الاشارة لفائدته وقد قبل بالأمر لضمان حقوقه المالية بعدما مماطلة الطرف المشتري في صلية التسديد، مشيرا أن الحاج أحمد بن إبراهيم سلمه مبلغ السيارة على دفعات نقد، ليتم التخلي عن تحويل ملكية الشقة لفائدته، وتم بيع شقتين بواسطة منه بطلب من المواطن المالي والثالثة تم تفويتها مبادرة من الشركة لفائدة شخص ينحدر من مدينة فاس يتتبع مع المواطن المالي.

حول تورط الموثقة سلمية بلهاشمي بصفتها التي أشرفت على توثيق العقود المسالفة

الذكر:

من خلال الأبحاث والتحريات وكذا تصريحات المعنية المشار إليها أعلاه، تبين أنها تواصلت مع المسمى عبد النبي بعوي من خلال انتقالها الى مدينة الدار البيضاء بناء على طلب هذا الأخير، مصحوبة بـ 11 عقد بيع الشقق الألفة الذكر، دون الحصول على إذن النيابة العامة المختصة من أجل الاشراف على توقيع عقود بيع توثيقية خارج دائرة نفوذ محكمة الاستئناف بوجدة، ودون إشعار رئيس المجلس الجهوي لهيئة الموثقين بوجدة، وكذا من خلال عدم إشعار الطرف المشتري الذي هو المواطن المالي بن إبراهيم الحاج أحمد بكون أن ستة شقق لم يقع تفويتها له بسبب عدم توقيعها من طرف ممثل شركة *bijoux immobilière* خاصة أنها ضمنت بالعقود التوثيقية أن مبلغ البيع الخاص بجميع الشقق 11 تم خارج أنظارها ودون المرور عبر محاسبتها، مع إقرار الطرف البائع بأنه تسلم ثمن المبيع، وذلك في إطار حرصها كموثقة على ضمان حقوق الطرفين البائع والمشتري.

كما أن المعنية بصفتها موثقة صعدت الى تضمين بعقد تفويت الشقة موضوع الرسم العقاري عدد: 40/32395 لفائدة المسماة مريم أنجدام وزوجها المسمى عبد الصمد العاشوري تاريخ توقيع هذا الأخير يوم 2014/07/21 علما أنه عند تنقيطه بالمراكز الحدودية للمملكة تبين أنه في هذا التاريخ كان يتواجد خارج المغرب، وما يؤكد أيضا هذا المعطى هو أن المعنى أدى مصاريف التسجيل والتخفيف خلال شهر غشت من سنة 2014 بعد حلوله بالمغرب.

3- بخصوص الفيلا الكائنة برقم 216 طريق مكة كاتيفورنيا الدار البيضاء موضوع

الرسم العقاري عدد: 33/8296

بخصوص هذه الفيلا فقد أفاد في شأنها المواطن المالي بأنه اقتناها من عبد النبي بعوي بعدما سلمه مبلغ 33.000.000,00 درهم نقدا، وقد أبانت التحريات في شأنها مايلي:

أن هذا العقار سبق وأن اقتنته المسماة سامية موسى زوجة عبد النبي بعوي سنة 2009 بمبلغ 16.000.000,00 درهم تم أداؤه نقدا، مرورا بمحاسبة الموثق رشيد كنون بهيئة الدار البيضاء، ثم تم بيعه سنة 2013 بموجب وكالة في اسم عبد النبي بعوي لفائدة صهره المسمى بلقاسم مير بمبلغ 16.500.000,00 درهم خارج أنظار الموثق أمين جديد بهيئة الدار البيضاء



المسمى فؤاد الزويدي، على أن المسمى معبد الناصري هو من اتصل به عضون سنة 2014 طالبا منه إيجاد مشاريح، وهو ما تحقق فعلا وتحصل على مبالغ بيع الشقتين مباشرة من المقتنين السابقين الذكر، جزء منها عن طريق شيكات والباقي نقدا على حد قوله، ليكتشف عدد التفتاة بالمسمى معبد الناصري وبحضور أيضا المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم بمكتب الموثقة سلمية بلهائمي بوجدة بتاريخ 2014/07/21، على أن الشقتين أيضا في ملكية المسمى معبد الناصري وإنما في ملكية المواطن المالي السابق الذكر، موضحا أنه أجرى تحويلا بنكيا بالحساب البنكي للمسمى معبد الناصري بمبلغ 650.000 درهم والذي يمثل مبلغ بيع إحدى الشقتين المملوكتين بقيمة 740.000 درهم واحتفظ بالباقي كمعولة لفائدته ومساعدته في هذه العملية. أما مبلغ الشقة الثانية بمبلغ 960.000 درهم فقد زعم أنه سلم جزء منها بمبلغ 200.000 درهم عن طريق شيك للمسمى توفيق زلفار مراكشي المواطن المالي آنذاك، والباقي سلمه لنفس الشخص عن طريق تحويل مالي وآخر نقدا، بالإضافة لتسليم مبالغ نقدية من مبلغ بيع الشقة للمسمى الحاج أحمد بن إبراهيم.

بخصوص الشقق التي تم تفويتها من لدن المواطن المالي لفائدة المسمى كريم هداد، وحسب تصريحات هذا الأخير أن عملية التفويت تمت في إطار مخالصة بينه وبين المواطن المالي المتمثلة في بيعه لسيارتين نوع رولكس افولك ونوع فولسفاكن، بحكم توفره على شركة متخصصة في بيع السيارات الفارهة، وهنا تجدر الإشارة كذلك أن نفس الشخص اقتنى من المواطن المالي الشقة موضوع الرسم العقاري عدد: 40/32271 في نفس الاطار.

2- حول الشقق التي كانت محجوزة (réservés) في اسم المواطن المالي ولم يقع توثيق عقودها:

يتعلق الأمر بست شقق وقع الحاج أحمد بن إبراهيم على عقود توثيقها بفندق شيراتون بالدار البيضاء من طرف وهي كالاتي:

- الرسم العقاري عدد: 40/32369:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 1 أ و 53 سنتيلار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الأرضي، من العمارة رقم 5 في اسم Bijoux Immobiliere. بتاريخ 2016/06/16 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في 2016/05/23 من طرف الموثقة دعاء زروقي بوجدة، لفائدة سويح الباتول من شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 1.320000,00 درهم.

- الرسم العقاري 40/32173:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 1 أ و 13 سنتيلار الكائن بإقليم بركان الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الأول، من العمارة رقم 1 في اسم

Bijoux Immobiliere بتاريخ 2014/01/14 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2014/09/10  
لفائدة أحمد الطلاحي (ب ت و عدد: R242809) من البائع له Bijoux Immobiliere بمبلغ  
1.300.000,00 درهم.

الرسم العقاري 40/32178:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية  
المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 13 سنتيوار الكائن بإقليم بركان  
الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الأول، من العمارة رقم 1 في اسم  
Bijoux Immobiliere.

وبتاريخ 2016/08/31 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2016/07/25 من طرف  
الموتقة سليمة بلهاشمي لفائدة ميرام كلثوم زوجة عبد النبي بعوي، من البائع لها Bijoux  
Immobiliere بمبلغ 1.115.405,09 درهم.

الرسم العقاري 40/32179:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية  
المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 98 سنتيوار الكائن بإقليم بركان  
الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الأول، من العمارة رقم 1 في اسم  
Bijoux Immobiliere. وبتاريخ 2016/08/31 تم تقييد عقد بيع كلي مؤرخ في  
2016/07/25 من طرف الموتقة سليمة بلهاشمي بوجدة، لفائدة ميرام كلثوم زوجة عبد النبي  
بعوي، من البائع له شركة Bijoux Immobiliere بثمن 967.343,17 درهم.

الرسم العقاري 40/32382:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية  
المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 96 سنتيوار الكائن بإقليم بركان  
الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الأول، من العمارة رقم 5 في اسم  
Bijoux Immobiliere. وبتاريخ 2016/02/18 تم تقييد بيع كلي مؤرخ في 2016/07/25  
من لدن الموتقة سليمة بلهاشمي بوجدة لفائدة بنموسى مليكة وعز الدين بالي، من البائع لهما  
شركة Bijoux Immobiliere بمبلغ 900.000,00 درهم.

الرسم العقاري 40/32393:

بتاريخ 2010/04/20 تم تأسيس الرسم العقاري عن طريق تطبيق نظام الملكية  
المشتركة على الرسم العقاري 40/28609 بمساحة تقدر بـ 93 سنتيوار الكائن بإقليم بركان  
الجماعة الترابية مداغ السعيدية، وهو عبارة عن شقة بالطابق الثاني، من العمارة رقم 5 في اسم  
بيجو إيموبيليار.



ودون المرور بمحاسبته، مع الإشارة إلى الأبحاث تبين أن الوكالة المذكورة لم تزودها من لندن الطرف الموكل له عهد النبي بعوي.

وفي سنة 2019 تم بيع الطار المذكور مجددا من لندن بلقاسم مير لفائدة سعيد الناصري بنفس المبلغ 16.500.000.00 درهم خارج الطار نفس الموثق أمين جديد ودون المرور بمحاسبته.

وقد شملت عملية تفويت الفيلا المذكورة للمسمى سعيد الناصري مجموعة من الشبهات بخصوص صورية المعاملة ومن بينها اعتماد الاداء النقدي وخارج محاسبة الموثق، واعتماد نفس مبلغ البيع رغم مرور حوالي 06 سنوات في ظل تزايد ائمة العقارات في مدينة الدار البيضاء، وتباين ادعاءات البائع الصوري بلقاسم مير مع المشتري سعيد الناصري بخصوص تزييف وظروف حيلة هذا الأخير لهذه الفيلا وطريقة اداء ثمنها وغير ذلك من تفاصيل التي سيتم الإشارة إليها بتوسّع لاحقا في هذا التقرير عند التطرق للأفعال الإجرامية المنسوبة للمسمى سعيد الناصري التي أسفر عنها البحث.

#### - حول تورط الموثق أمين جديد في عملية تفويت الفيلا المذكورة:

وفي إطار تفويت الفيلا الكائنة بالرقم 216 شارع مكة كاليفورنيا الدار البيضاء، من المسمى مير بلقاسم للشركة المدنية المقارية PRADO ممثلا القانوني سعيد الناصري، تبين أن القانون الاساسي للشركة المذكورة تم توثيقه من لندن الموثق أمين جديد بتاريخ 2017/11/15 والذي ضمن كمقر اجتماعي للشركة عنوان الفيلا المذكورة في غياب أي بروتوكول اتفاق بين الاطراف أو عقد الوعد بالبيع، وادعى خلال الاستماع إليه أنه عمد الى القيام بذلك بناء على التصريحات الشفوية للمسمى مير بلقاسم والذي حضر لوحده الى مكتبه خلال شهر ابريل من سنة 2017 ولم يتم توثيق القانون الاساسي إلا خلال شهر نونبر من نفس السنة دون حضور الطرف البائع علما ان عقد بيع الفيلا تم توثيقه كذلك من قبله خلال سنة 2019.

كما أن الموثق المذكور بصفته من الاشخاص الخاضعين لم يتم بالتصريح بالاشتباه بخصوص عملية البيع المذكورة التي تعثر بها شبهات خصوصا أن ثمن المبيع تم خارج أنظاره ودون المرور بمحاسبته.

وبالتالي تبقى مسؤولية الموثق أمين جديد قائمة في الافعال المقررة في إطار هذه المعاملة الصورية.

#### د- بخصوص تورطه في قضية التزوير في سجلات رسمية ووثائق عرفية:

على هامش البحث المجري من قبل هذه المصلحة بخصوص الفيلا المشار إليها الكائنة بطريق مكة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء المسجلة حاليا في اسم سعيد الناصري والتي يفيد المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بأن الشخص المذكور قام بتعريضه للنصب والاستيلاء عليها، فإنه تم فتح بحث فرعي حول تداول تفويت ملكية هذه الفيلا بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية، فأسفر ذلك عن التثبت من قيام المسمى عهد النبي بعوي بتفويت ملكية هذه الفيلا إضافة إلى فيلا أخرى توجد بمدينة وجدة باستعمال وكاليتين مزورتين مسووبتين لطبقته الحالية

وحرى بالذكر أن الشقة موضوع الرسم العقاري 40/32173 التي تم تفويتها مباشرة من شركة Bijoux Immobiliere لفائدة المسمى أحمد العطلائي، كانت من ضمن الشقق التي حجزها الحاج أحمد بن إبراهيم ووقع عقود شرائها بفندق شيراتون بالدار البيضاء. وحول ظروف وملابسات تفويت هذه الشقة صرح المسمى أحمد العطلائي أنه يملك شركة لبيع السيارات المستعملة وسبق له أن اقتنى من المواطن المالي سيارة نوع مرسيدس S350 بمبلغ 1.000.000,00 درهم وكانت ملكيتها مرهونة بقرض بنكي وقد نظرت عليه ببعضها في غياب شهادة رفع اليد بسبب عدم تسوية وضعتها من لدن الحاج أحمد بن إبراهيم، حيث طالب هذا الأخير بزرع مبلغ البيع، وكانت عملية التفويت المذكورة في إطار مخالصة بينهما، وأشار أن الفرق بين مبلغ السيارة وهو 1.000.000,00 درهم وثمان الشقة 1.300.000,00 درهم أي 300.000,00 درهم أداه نقدا لفائدة المواطن المالي.

وفي نفس السياق، صرحت المديرية التجارية لشركة Bijoux Immobiliere المسماة سميرة الشريف المسعودي أنها تلقت إتصالا هاتفيا من لدن المسمى عبد النبي بعوي وطلب منها تفويت الشقة موضوع الرسم العقاري المذكور لفائدة المسمى أحمد العطلائي دون تسلمها لمبلغ بيع الشقة، علما أن العقد تم توثيقه مباشرة بين شركة Bijoux Immobilier والمسمى أحمد العطلائي، وتمت الإشارة أن مبلغ البيع تم خارج أنظار الموثقة سليمة بلهاتمي ودون المرور بحسابتها، وقد ادعى المسمى عبد النبي بعوي عدم تذكره لهذه الواقعة بعد إجراء مواجهة بينه وبين المديرية التجارية السابقة الذكر.

وهذا المعطى يبقى دليلا قاطعا على أن تفويت 11 شقة لفائدة المواطن المالي كانت في إطار تسوية مبالغ مالية عالقة ناتجة من تجارة المخدرات بينه وبين عبد النبي بعوي بسبب الشبهات التي تحيط بطرق أداء مجموعة من هذه الشقق، فلو كان الأمر يتعلق فقط بحجز شقق فلماذا تم تفويت هذه الشقة التي كانت محجوزة باسم المواطن المالي لفائدة المسمى أحمد العطلائي دون أدائه لثمنها لفائدة شركة Bijoux Immobilier، وخاصة بعدما تبين أن ثمن البيع يندرج ضمن تسوية معاملة تجارية بين المواطن المالي -الذي ليس طرفا في العقد- وبين المسمى أحمد العطلائي، وهو ما يفند ادعاءات المسمى عبد النبي بعوي بأن سبب عدم توثيق 06 عقود شقق في اسم الحاج أحمد بن إبراهيم يرجع إلى عدم تأدية هذا الأخير لثمنها.

وفي سياق نفس الأبحاث والتحريات، وحسب تصريحات المديرية التجارية سميرة الشريف المسعودي فإن المواطن المالي سبق وأن قام بحجز ثلاث شقق بمشروع الشروق بمنطقة أهل الغلام بالدار البيضاء، الشقة الأولى ذات الرسم 49/76751 بمبلغ 498.000,00 درهم، الشقة الثانية ذات الرسم العقاري 49/76798 بمبلغ 533.000,00 درهم، والشقة الثالثة ذات الرسم العقاري 49/76792 بمبلغ 387.000,00 درهم. وبخصوص عملية أداء مبلغ الشقتين المذكورتين أولا فقد كانت نقدا، حيث قامت شركة Bijoux Immobiliere بإيداع المبلغ بحسابها البنكي بالبنك الشعبي بواسطة شيك الشباك cheque de banque، في حين أن الشقة الأخيرة قام بحجزها المواطن المالي المذكور دون أداء ثمنها، مع الإشارة أنه كان يستغل الشقق المذكورة ثلاثتها.



الطوبى التتالي مع تلك التي تميز كلفة الرقم 13/126 المحررة بخط اليد بضم حير ازور بالخط الخاص بتصحيح الإحصاءات بالوكالة الخاصة بالرسم العقاري عدد: 33/8296 الكائن بمدينة الدار البيضاء، وكذا مع كلفة التبعات المصنفة بالخانة رقم 126 بتاريخ 2013/01/14 على مستوى سجل تصحيح الإحصاءات نموذج السجل رقم 03 خاص بالمحفظات المركزية.

\* أنه بالموازاة مع التحريات السابقة تم إجراء تحريات أخرى على مستوى المحافظة العقارية بحين الشق الدار البيضاء وعلى مستوى الموثق جديد أمين بهنية الموثقين بالدار البيضاء تبين من خلالها أن الفلا الكلفة بالرقم 216 طريق مكة كاليفورنيا الدار البيضاء موضوع الرسم العقاري عدد: 33/8296 ، كانت باسم زوجة المسمى بعوي عبد النبي المسمدة موسى سامية ( ب ت و عدد: F617934 ) اقتنتها سنة 2009 بمبلغ 16.000.000 درهم ثم أدله نقدا، مروراً بمحاسبة الموثق رشيد كتون بهنية الدار البيضاء، هذا العقار تم بيعه سنة 2013 بموجب الوكالة المزورة موضوع البحث في اسم بعوي عبد النبي لفائدة صهره المسمى بلقاسم مهر بمبلغ 16.500.000 درهم خارج أنظار الموثق أمين جديد بهنية الدار البيضاء ودون المرور بمحاسبته ليتم بيعه من جديد من طرف هذا الأخير لفائدة المسمى الناصري سعيد بمبلغ 16.500.000 درهم خارج أنظار الموثق أمين جديد ودون المرور بمحاسبته.

وعليه، ومن خلال الأبحاث والتحريات اتضح أن المسمى بعوي عبد النبي قام ببيع الفلا المذكورة التي كانت مسجلة في اسم زوجته السابقة موسى سامية، وذلك بموجب وكالة من هذه الأخيرة، هذه الوكالة تبينت زوريتها وذلك من خلال النقط الآتية:

- أنه على مستوى مصلحة تصحيح الإحصاء بجماعة وجدة الرقم الترتيبي المضمن بالوكالة وهو 13/126 بتاريخ 2013/01/14 يخص معاملة أخرى.

- أنه بتاريخ 2013/01/14 كانت المسمدة موسى سامية متواجدة بمدينة الدار البيضاء حيث قامت بعملية سحب مبلغ 10.000.00 من الشركة العامة بموجب شيك الشباك، هذا المصطفى تم التأكد منه سواء من خلال الوثيقة المذكورة أو كشوفات الحساب.

- هذه التصريحات أكتنتها المسمدة سامية موسى والتي أفادت أنه سبق لها أن سجلت شكاية في الموضوع غير أنها تنازلت عن الشكاية نتيجة ابتزاز تعرضت له من لدن طليقتها بعوي عبد النبي.

بالإضافة إلى ذلك اتضح أن المسمى عبد النبي بعوي زور وكالة ثانية تحمل نفس الرقم الترتيبي استعملها لبيع عقار ثان ذي الرسم العقاري عدد: 02/75746 الكائن بمدينة وجدة في اسم طليقته بمدينة وجدة لفائدة صهره مرة أخرى المسمى بلقاسم مهر.

\* أنه عند مواجهة المسمى عبد النبي بعوي بهذه المعطيات الخاصة بالوكالتين مصححتي الإحصاء بالمكتب المركزي بجماعة وجدة بتاريخ 2013/01/14 تحت عدد: 13/126 والخاصتين بالرسم العقاري عدد: 75746/02 المتعلق بالعقار المتواجد بمدينة وجدة والرسم العقاري 8296/33 المتعلق بالعقار الكائن بمدينة الدار البيضاء، ادعى أنه تسلمها من زوجته المذكورة شخصيا دون أن يتذكر مكان تسلمها هل بمدينة الدار البيضاء أو وجدة، ليدلي بميلاريو من وحي خياله مفاده أنه سافر لها في الحصول على الوكالتين المذكورتين بعدما كانت تلح عليه في اقتناء عقار بمدينة باريس بفرنسا، ليوافق على الأمر مقابل تسلمه منها هاتين الوكالتين دون أن يعلم بظروف إنجازهما.

\* أنه بخصوص التماس الوارد بتصريحه مع ما سبق أن صرح به ضمن محضر  
الحوال المنجز له من طرف المصلحة الولائية للشرطة القضائية بوجدة موضوع التقرير عدد:  
11425-6984-4816 ش في بتاريخ: 2014/04/29 يكون زوجته المسماة صامية  
موسى سلمته الوكالتين المذكورتين بنفس التاريخ إنجازهما ليلا بمدينة الدار البيضاء بمنزله  
الكائن بشمارع تدارت بعدما تكلفت هي بإنجازهما بمدينة وجدة ، فقد صرح المعني بالأمر أنه لا  
يشكر مكان تسامهما هل بمدينة الدار البيضاء أو وجدة، وذلك لطول السدة والتي تفاخر العثر  
سنوات.

\* أنه في ذات السياق صرح المسمى عهد النبي بعوي أن الحظر الكائن بمدينة وجدة  
القتاء من والد زوجته السابقة صامية موسى على أساس أن تقطن به وأن ينتقل والدها إلى مسكن  
آخر وقد تمت عملية البيع بالاستعانة بموثق ومرورا بمحاسبته وأدى مبلغ البيع عن طريق شيك  
بنكي وبعد حصوله منها على وكالة لبيع العقار المذكور (وكالة مزورة) صل على تقويته في  
إطار مخالصة بينه وبين صهره المسمى بلقاسم مير، هذا الأخير هو من قام بالإجراءات  
الضرورية بعد استكمال كافة إجراءات البيع وأصبحت الفيلا في ملكيته.

— لقد حاول المسمى عهد النبي بعوي التملص من مسؤوليته حول ظروف وملابسات  
إنجاز الوكالتين المزورتين رغم ما تم التوصل إليه من خلال الأبحاث والخبرات المنجزة التي  
اتضح من خلالها أن الوكالتين موضوع البحث مزورتين خصوصا وأن كل وكالة تخص حقرا  
معيونا أحدهما بمدينة وجدة والثاني بمدينة الدار البيضاء، حيث اتضح بأنهما تعلمان نفس الرقم  
ولا تتعلقان بنفس الموضوع وأن المعني بالأمر هو المستفيد الوحيد من هاتين الوكالتين، وهو  
من استعمل بنفسه هذه الوثائق المزورة في عملية بيع صورية للعقارين المذكورين دون أن يتم  
أداء ثمن بهما من قبل المسمى بلقاسم مير، وهو ما أكدته البحث مع المعنيين بالأمر (عهد النبي  
بعوي وبلقاسم مير) اللذين لم يستطيعا إثبات عملية الأداء مقدمين في المقابل تبريرات واهية  
وغير مقنعة.

وما يؤكد تورط المسمى عهد النبي بعوي في عملية تزوير الوكالتين والسطو  
والاستيلاء على العقارين بمدينة الدار البيضاء ووجدة وتقويتها لصهره المسمى بلقاسم مير  
دون علم من زوجته السابقة صامية موسى، هو الادعاء بكون والدتها المسماة جميلة البطوي  
قامت بسرقة ساعات يدوية فاخرة منه إثر تقدم زوجته السابقة بشكاية ضده في الموضوع. كما  
اتضح أيضا علاقته بتوريط شقيقها المسمى عهد اللطيف موسى في قضية تتعلق بالضرب  
والجرح والسرققة بغية الضغط عليها واعتقال والدتها وشقيقها للتنازل عن الشكاية من أجل  
التزوير والاستيلاء على هذين العقارين باستعمال الوكالتين اللتين اتضح فعلا أنهما مزورتين،  
وهو ما اضطرها إلى الجزأ تنازل عن شكايتهما والإقرار بأن التوقيعين الواردين بهما يتعلقان  
بها، وهو ما قامت بالمصادقة عليه بمقر القنصلية المغربية بباريس بتاريخ 2013/07/01، حيث  
تم فعلا مباشرة بعدها إطلاق سراح والدتها وشقيقها المذكورين.

بل أكثر من ذلك، فإن عملية بيع العقارين المذكورين موضوع الوكالتين المزورتين  
كما سلف الذكر، تمت دون أداء مبلغ البيع بين المعني بالأمر المسمى عهد النبي بعوي وبين  
الطرف المشتري صهره بلقاسم مير خارج أنظار الموثق ودون المرور بمحاسبته، حيث تم  
تفويت الفيلا الكائنة بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 2013/03/14 بأزيد من 16 مليون درهم، في  
حين أن العقار الكائن بمدينة وجدة تم تفويته بتاريخ: 2013/03/28 بمبلغ 3.900.000 درهم،  
أي مباشرة بعد تزوير الوكالتين. وقد ادعى المسمى عهد النبي بعوي في هذا الشأن بأن عملية  
بيع الفيلا كانت في إطار مخالصة بينه وبين صهره بلقاسم مير مقابل تفويت حصته من  
المركب السياحي "أفراح تاوريرت" الذي يمتلكه مناصفة، معترفا بالمقابل بأنه إلى حد الساعة





- إشارته بالتقرير أنه نادر عليه إتمام البحث نتيجة عدم الإدلاء بأصل العقود والوكالتين قصد إنجاز الخبرات اللازمة، في حين أن الوكالتين المطلوبين لهما بالزور تم الإدلاء بها من طرف المشتكى به عبد النبي بعوي لدى المحافظة العقارية بوجدة والدار البيضاء خلال تفويته للحارين لفائدة صهره مير بلقاسم، وأن توقيع سامية موسى كان بإمكانه الحصول عليه من جهات إدارية وبنكية دون الحاجة إليها، حيث أجاب أنه راسل بصدد ذلك المحافظ على الأملاك العقارية بوجدة من أجل هذا الموضوع إلا أنه تزامن ذلك مع توصله بتعليمات كتابية نيابية إضافية بتاريخ 2013/08/05 تقضي بضم القنازل والإقرار لمسطرة البحث الجارية والاستماع إلى المشتكة سامية موسى والدعا عن سبب تراجعها عن سابق تصريحاتها قبل مباشرته للبحث في النقط الواردة بالتعليمات السابقة بتاريخ 2013.07.02، أي بعد مرور حوالي شهر و ثلاثة أيام، والرامية إلى:

1- الاطلاع على السجل الخاص بالهدايع التوقيعات، والتأكد مما إذا كان الموظف المختص قد ضمن فيه توقيع صاحب الوكالتين مع إجراء خبرة بواسطة المختبر العلمي والتقني التابع للإدارة العامة للأمن الوطني على التوقيعين الواردين بالوكالتين وعلى التوقيع الوارد بالسجل والتأكد إذا كانت هذه التوقيعات صادرة عن المسماة سامية موسى.

2- ربط الاتصال بقسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية ببرشيد للتأكد من ظروف إبرام عقد الزواج بين سامية موسى وزوجها عبد النبي بعوي وتحديد من تولى الإدلاء بالوثائق المكونة لملف الزواج سيما شهادة العزوبة الخاصة بالمسمى عبد النبي بعوي مع ضم نسخة منها بالمسطرة.

3- إجراء التحريات بخصوص نسخة من شهادة السحب الصادرة عن الوكالة البنكية للشركة العامة بالدار البيضاء المؤرخة في 2013/01/14، لتحديد طريقة الحصول عليها ومن تسلمها.

- وحول عدم تنفيذه للنقط المذكورة بتعليمات النيابة العامة ، فقد أجاب أنه بالتزامن مع التعليمات الكتابية الأخيرة فقد توصل بتعليمات هاتفية من السيد وكيل الملك شخصيا قضية بالاستماع إلى الجهة المشتكية قبل مواصلة البحث في النقط الواردة بكتابه، وهو ما حدا به بإحالة المحاضر المنجزة على النيابة العامة بتاريخ 2014/05/29 دون تنفيذه للمطلوب أي بعد مرور حوالي عشرة أشهر.

كل هذه الاختلالات يتبين معها بأن العميد المذكور بقي يحتفظ بالملف دون إنجازه للمطلوب إلى حين توصله بتنازل المشتكية عن شكايتها والإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين يخصها، وذلك بعد اعتقال كل من والدتها جميلة البطيوي بالدار البيضاء من أجل السرقة و شقيقها عبد اللطيف موسى بوجدة من أجل الضرب و الجرح باستعمال السلاح الأبيض والسرقة. كما تعدد بسوء نية ارتكاب جنابة التزوير في محضر رسمي بعدم تضمينه بمحضر الانتقال والمعينة المنجز من طرفه لرقم المصادقة 126 بتاريخ 2013.01.02، واكتفى بتضمين الرقم 126 المطابق للوكالة المزورة دون إشارته إلى الرقم 986 المقدم بجانبه بالهامش، خصوصا أن الاطلاع على السجل يقتضي البدء من الصفحة الأولى وبالتالي فإن الرقم الأول الذي كان سيعاينه بادئ الأمر هو 126 بتاريخ 2013.01.02 وإن تم إغفال الرقم الثاني 126 بتاريخ 2013.01.14 كان سيكون بحسن نية، أما العكس فهو يؤكد سوء نيته التي يؤكدنا نقائصه في تنفيذ التعليمات الكتابية للنيابة العامة الذي يزكي هذا المعطى.



بخصوص إلتئامها بندق بمعدلة المعينة سنة 2017 بأنه من غير المستبعد أنه كلف أحد منطوقه بالمحور لالتئامها.

وارتباطا بهذا التناقض، فقد تم الاستماع من جديد إلى المسماء سامية موسى، التي تم عرض الوثائق المكونة لملف الزواج عليها، فأكدت أنها ألفت برسم ولادتها ونسخة من بطاقة تعريفها الوطنية ونسخة من عقد طلاقها، و سلمتها للمسماء زينب فخير والدلة بلوي التي تسلمت من تلقاء نفسها من أجل تصوية المشكل القائم بينها وبين زوجها عبد النبي بعوي آنذاك نتيجة رفضه عقد القران عليها، وبأن المسماء زينب فخير هي من تكلفت بباقي الوثائق التي كشف البحث عن زوريتها، موضحة أن التوقيع المضمن بطلب الإذن بالزواج لا يخصها، وأنه بتاريخ 2012/04/12 تقدمت رفقة زوجها لدى أحد العدول بمدينة برشيد وولعت إلى جانب زوجها على عقد الزواج، وذلك بحضور المسماء زينب فخير وابنتها دليلة بلوي وزوج هذه الأخيرة المسمى عمر بسلام الذي وقع بصقله شاهداً.

مع الإشارة إلى أنه نظر الاستماع إلى المسماء زينب فخير التي اتضح بأنها تعني من عدة أمراض حالت دون حضورها لمقر هذه الفرقة، وقد أدلت ابنتها دليلة بلوي بشهادة طبية في الموضوع.

و- بخصوص تورطه في تلقيق تهمة السرقة الموصوفة بالضرب والجرح لإكراه المسماء سامية موسى على التنزل عن شكائتها ضده من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين.

المسماء سامية موسى عقب إكتشافها لواقعة تزوير وكالتين تم بموجبها تقويت ملكية فيلقتين كانتا في ملكيتها دون علمها، قامت بتوكيل والدها الذي قام برفع دعوى قضائية بمدينة وجدة ضد زوجها المسمى عبد النبي بعوي من أجل التزوير، ولعلم هذا الأخير بأن هذه الجريمة يمكن إثباتها بسهولة، فقد لجأ إلى اقتعال قضيتين مغبركتين، الأولى تتعلق بالسرقة الموصوفة في حق والدتها جميلة بطوي بالدار البيضاء والثانية في حق شقيقها عبد اللطيف موسى من أجل الضرب والجرح والسرقة بمدينة وجدة، حيث تم الزج بهما في السجن مستغلا نفوذه كوسيلة للضغط على زوجته سامية موسى من أجل التنزل عن شكائتها والإقرار بأن التوقيعين المضمن بالركائتين صادرين عنها، وذلك تحت طائلة الإكراه وانعدام إرادتها، وسنتم إيضاح ذلك على الشكل التالي:

فبرقة قضية السرقة الموصوفة في مواجهة المسماء جميلة بطوي والدلة سامية موسى.

للحريات التي بوشرت من طرف هذه الفرقة، تم الاعتداء فيها إلى الإجراء المسطري عدد: 853/م وش في بتاريخ 2013.06.25، موضوع هذه القضية، حيث تبين أنه تم في البداية استدعاء المسماء جميلة بطوي والدلة المسماء سامية موسى من قبل ضابط الشرطة القضائية المسمى سعيد الطنجي والاستماع إليها ثم تم إخلاء سبيلها قبل أن تقوم المسماء دليلة بلوي بالتنسيق وتواطؤ مع المشتكى ضد النبي بعوي بالإدلاء بتسجيل صوتي عبارة عن مكالمتين هاتفيتين بينها وبين الخادمة سميرة العمراني وزوجها عبد الرحيم الركراكي على أساس أن جميلة بطوي هي من اقترفت فعل السرقة وأخفت المسروق بحقيقة جلدية تركتها بشقة دليلة بلوي، وتم اعتماده من قبل المشرف على البحث كقرينة لنشر مذكرة بحث على الصعيد الوطني في حق المسماء جميلة بطوي، ثم العمل على إيقاعها ووضعها رهن الحراسة النظرية وتقديمها

أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء في حالة اعتقال رفقة الخادمة المسماة سميرة العمراني و  
آخرون، ليتم متابعتها وتم إيداعها بالسجن المحلي بالدار البيضاء.

وخلال هذه المرحلة كانت المسماة سامية موسى تتواجد بفرنسا حيث سبق أن منحتها  
والدتها من القدوم إلى المغرب خوفا من قيام زوجها المسمى عبد النبي بعوي بالزج بها في  
السجن هي الأخرى، وهناك تلقت اتصالا هاتفيا من المحامية سميرة فرجي (دفاع عبد النبي  
بعوي) وأرشدتها إلى كيفية إنجاز تنازل عن شكايتها من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين  
في مواجهة زوجها عبد النبي بعوي وكذا الإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين المطحون  
فيهما بالتزوير يخصها وصانعه، وكيفية المصادقة عليهما بالمصالح القنصلية المغربية  
بباريس، وذلك مقابل الإفراج عن والدتها والخادمة المذكورة من السجن، وهو ما تم فعلا خلال  
نفس اليوم الذي قامت فيه بإعجاز التنازل والإقرار وتسليمه إلى شخصين من طرف عبد النبي  
بعوي ربطا بها الاتصال بفرنسا، حيث تم الإفراج عن والدتها والخادمة بدون جلسة إضافة إلى  
الإفراج عن شقيقها عبد اللطيف موسى الذي تم تليفق قضية مطبوعة له تتعلق بالضرب والجرح  
والسرقة واعتقاله بدوره بسببها.

وبعد إنتهاء البحث والإفراج عن والدة المسماة سامية موسى والخادمة، وفي غضون  
أواخر سنة 2014 طلب المسمى عبد النبي بعوي من المسماة سامية موسى مرافقته إلى مقر  
ولاية أمن الدار البيضاء، وعند وصولهما بقيا بالسيارة من نوع رولز رويس وقام زوجها  
المذكور بالاتصال هاتفيا بموظف للشرطة "الطنجي"، هذا الأخير قام بالنزول من مكتبه وجلب  
لها وثيقة خاصة بالقضية قامت بتوقيعها ثم غادرا إلى حال سبيلهما.

وقد أخبرت المحامية سليمة فرجي المسماة سامية موسى بأن زوجها المسمى عبد  
النبي بعوي قد قام بالصراخ ولطم وجهه بمجرد أن سمع بخبر اعتقال والدتها وإيداعها بالسجن  
غير أن المسمى سعيد الناصري أخذ في لومه بكون هذا التصرف كان هو الوسيلة الوحيدة لكي  
يدافع عن نفسه بدل الزج به في السجن من أجل تزوير الوكالة موضوع البحث.

وفي سياق تصريحات سامية موسى، أضافت أنه في غضون سنة 2013 يوم قدوم  
والدتها من مدينة وجدة تلبية للاستدعاء الموجه لها من طرف الشرطي سعيد الطنجي على إثر  
الشكاية المذكورة، فقد بلغ إلى علمها أن سيارة من نوع RANGE ROVER كانت تتعقب والدتها  
وشقيقها بالطريق السيار، حيث بوصولهما إلى سيدي علال البحراوي تم إيقافهما من طرف  
الدرك الملكي بالطريق السيار، بعدما أوشى بهما متعقبهما صاحب السيارة، وتمت إحالة والدتها  
على الشرطي المذكور بالدار البيضاء الذي وضعها رهن الحراسة النظرية، وعمل على تقديمها  
أمام النيابة العامة بالبيضاء في حالة اعتقال، مما يعني أن عبد النبي بعوي كان على علم مسبق  
بلمر مذكورة البحث الصادرة في حق والدتها بعدما أخبره بذلك الشرطي سعيد الطنجي.

وأكدت أيضا أن التنازل عن الشكاية التي تقدمت بها في مواجهة طليقها عبد النبي  
بعوي من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين في اسمها، وكذا الإقرار بأن التوقيعين  
المنجزين بالوكالتين يخصانها، قامت بإنجازهما بمقر القنصلية المغربية بباريس بتاريخ  
2013/07/01 تحت الضغط والإكراه والتزوير الذي تعرضت له من طرف طليقها، نتيجة  
تواجد والدتها وشقيقها عبد اللطيف موسى رهن الاعتقال بعد فبركة قضيتين لهما، ليتم الإفراج  
عنهما مباشرة بمجرد تسلمه للوثيقتين المذكورتين.

واسترسالا في البحث، تم الاستماع إلى الخادمة المسماة سميرة العمراني، التي  
اعتقلت بدورها رفقة جميلة البطيوي، حيث أكدت حضورها لأطوار نقل وشحن الأمتعة

الخاصة بالمسماة سامية موسى من بيت الزوجية بتاريخ 2013/05/14، و أنه بناء على اتصال هاتفى من هذه الأخيرة طلبت منها التوجه لدى المسماة فليلة بزوي لإحضار حقيبتها الشخصية والتي تركتها لديها بعد فساتينها المبيت لديها، وبتسليمها مع فليلة بزوي سلمتها الحقيبة المذكورة دون أن تطلع على محتوياتها أمامها بعدها قامت بالتوجه مباشرة بها لدى موبيلها سميرة بلمين التي عاتبتها على عدم اطلاعها على محتوياتها أمام فليلة بزوي على سبيل الاحتياط في حالة وقوع خلاف على ما بداخلها، للتكافؤ سميرة بلمين بفتحها والنقاط صور فوتوغرافية لمحتوياتها، مضيفة أنها قامت رفقة زوجها عبد الرحيم الزكراكي بإرسال هذه الحقيبة لمقر إقامة سامية موسى بمدينة وجد.

وأضافت أنه بعد حودتها تلقت اتصالا هاتفيا من فليلة بزوي واستدراجتها رفقة زوجها في الحديث، وعملت على تسجيل هذه المكالمات التي أدلت بها لدى الشرطى سعيد الطنجي بالادعاء بأنهما لم ينصحا له بأن الحقيبة المذكورة التي تركتها سامية موسى تتضمن على ومجوهرات وساعات رجالية، مضيفة أنها بعد الاستماع إليها من طرف الشرطى سعيد الطنجي عاتبها على إخفاء هذا الأمر، ومن أجل تنفيذ ادعاءات فليلة بزوي وتأكيد كون الحقيبة تتضمن على ومجوهرات وساعات تخص سامية موسى وليس بها أية ساعات رجالية، قد ربطت بها الاتصال سميرة بلمين بمقر الشرطة وسلمتها الصور الفوتوغرافية الملتقطة للإدلاء بها للشرطى سعيد الطنجي، الذي اطلع على هذه الصور الفوتوغرافية بإعلان و سلمها لمساعد زكري الصيباري الذي اطلع عليها بدوره، و بعدما تبين له عدم وجود أية ساعات رجالية من الأشياء المصرح بسرقتها، أعاد لها الصور المذكورة دون تضمينها بمحضر استماعها مكتفيا بالإشارة إلى كونها "ستدلي بها لاحقا صبيحة يوم الغد"، مضيفة أن الشرطى سعيد الطنجي عرضها لسوء المعاملة والسب الشتم والبصق على وجهها واتهامها بأنها متورطة في هذه القضية، كما أنه بتاريخ تقديمها أمام النيابة العامة نصحتها الشرطى المذكور بالاختصار في الكلام خلال استجوابها من طرف النيابة العامة، ليتم إيداعها بالسجن رفقة المسماة جميلة البطوي قبل أن يتم الإفراج عنهما بعد مدة وجيزة.

و أضافت الخادمة المذكورة بأن مساعد الشرطى زكري الصيباري في إحدى لقاءاتها به بحي لوسانفة أكد لها أنه كانت هناك تدخلات كبيرة في هذا الملف من أجل الزج بهما في السجن، وبأن مبالغ مالية مهمة سلمت لتحقيق هذا الغرض بقوله: "كون شتى شغل دبل اللوس لي تحطو عليكم باش دخلتوا وخرجتو من الحبس كون هربت".

وفي سياق البحث، تم الاستماع إلى المسماة سميرة بلمين الذي أكدت تصريحات سميرة العمراني، أنها حضرت بالقرب من ولاية الأمن وسلمتها الصور الفوتوغرافية، حيث كان رفقتها المحامي حاتم بناني، وقد أدلت بهذه الصور الفوتوغرافية بعدما عثرت عليها بحاجياتها موضوعة بظرف لاستوديو PHOTO SPORT، وأوضحت أنها عبارة عن صور لحفلات و ملاهي علق وساعتين لسويتين وساعة يد كبيرة، وهي التصريحات التي أكدها أيضا المحامي السالف الذكر جملة وتفصيلا.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم الاستماع إلى ضابط الشرطة زكري الصيباري الذي تمت مواجهته بتصريحات المسماة سميرة العمراني بخصوص الصور الفوتوغرافية المدلى بها دون تضمينها بمحضر استماعها كوسيلة إثبات لفائدتها، فأكد الشرطى المذكور أنها أدلت بها فعلا واطلع عليها وتبين له منها أنها لا تتضمن أية ساعات رجالية كما هو مصرح بسرقتها، وأنه بعد إرجاعها لرئيسه سعيد الطنجي عمل هذا الأخير على إعادتها إلى المعطية دون تضمينها بمحضر استماعها مكتفيا بالإشارة إلى أنها ستدلي بها لاحقا في اليوم الموالي، مبدئا جهله ساعتها لهذا الأمر كون رئيسه المذكور يبقى المسؤول عن ذلك، وموضحا أنه ساعتها كان مساعدا له وقد استمع إلى جانب سعيد الطنجي إلى كل من سميرة العمراني وزوجها عبد الرحيم الزكراكي.



**واستنادا إلى تصريحات المصممة سامية موسى بأنه** تم إيقاف والدتها جميلة البطيوي من طرف الدرك الملكي بسويدي خلال البحر اوي بناء على وثيقة توصلوا بها بأنها مبحوث عنها، فقد تم الاستماع إلى الدركي المسمى عبد المجيد الصراوي، الذي أوضح أنه في غضون سنة 2013 خلال حصة العمل التي كان يؤمنها ابتداء من الساعة الثانية عشرة زوالا إلى الساعة السادسة مساء، بكوكبة الدراجين بالطريق السيار بالخميسات، تلقى اتصالا هاتفيا من المسمى عبد النبي يعوي، مفاده أن سيطرة بوضاء اللون من نوع مرسيدس بقدى ترقبها ب [ - د - - - ] على متنها امرأة مبحوث عنها من طرف فرقة الشرطة القضائية بالدار البيضاء من أجل سرقة الماس في اتجاهها إلى مدينة الدار البيضاء، مضيفا أنه بعد مدة وجيزة استوقف السيارة المعنية، وبعد تنقيط المسائق والمرأة المرافقة له تبين له فعلا أنها مبحوث عنها من أجل السرقة الموصوفة، وأنه بعد إشعار النيابة العامة تمت إحالتها على فرقة الشرطة القضائية بالخميسات، وهي التصريحات التي أكدها أيضا زميله الدركي عبد العالي كلوني.

التحريات التقنية المنجزة على ضوء هذه النقطة أبانت بأن المسمى عبد النبي يعوي اتصل فعلا من رقمه الهاتفي 06.61.05.68.48 على الرقم الهاتفي 0626474949 المستعمل آنذاك من طرف الدركي عبد المجيد الصراوي بتاريخ إيقاف جميلة البطيوي 2013.06.23 على الساعة الواحدة وثلاث وخمسين دقيقة بعد الزوال، مما يعني أن عبد النبي يعوي كان علم مسبق بأمر نشر مذكرة بحث الصادرة في حقها على الصعيد الوطني، وأن الذي أخبره بها ليس إلا المشرف على البحث سعيد الطنجي الذي تبين أن له اتصالات هاتفية معه، مما يعد إفشاء للمس المهني بالنسبة للشرطي المذكور، ويؤكد الاتفاق المسبق معه لتفريق التهمة إلى جميلة البطيوي من أجل إيقافها ووضعها تحت الحراسة النظرية وتقديمها في حالة اعتقال تمهيدا للزج بها في السجن، واستخدامها كورقة ضغط على ابنتها سامية موسى من أجل التنازل على شكائتها ضده من أجل التزوير.

وفي سياق البحث، تم الاستماع إلى المسمى عبد الرحيم موسى، الذي أدلى بمجموعة من الوثائق لها علاقة بالبحث، منها عدة شكايات سبق أن وجهها إلى جهات مختلفة للتنظيم نتيجة الضرر الذي لحقه من استيلاء المسمى عبد النبي يعوي على عقارين في اسم ابنته سامية موسى أحدهما بوجدة والثاني بالدار البيضاء، وتقويتها إلى صهره مير بلفاسم بناء على وكالتين مزورتين، حيث قام هذا الأخير بعدها بإفراغ عائلتها من الفيلا التي تقطن بها بوجدة عن طريق القوة العمومية بعدما عمل على قطع التزود بماءتي الماء والكهرباء عن هذه الفيلا. كما أدلى المسمى عبد الرحيم موسى بنظير الرسم العقاري 33/8296 للملك المدعو رشاد المتعلق بالفيلا الكائنة بالدار البيضاء، والذي عملت ابنته المذكورة على محبه من المحافظة العقارية عين الشق ضمنا لحقوق ملكيتها للعقار المذكور وعدم تقويته إلا بموافقتها ورضاهها، إلا أن المشتكى به عبد النبي يعوي حين عزم على تفويت العقار المذكور بطرق تدليسية استغل الوكالة المزورة المنسوبة لزوجته سامية موسى وقام بالتصريح بضياغ نظير الرسم العقاري لدى مصالح الشرطة وعمل على استخراج نسخة مله من المحافظة العقارية بعين الشق وهي النسخة من النظير التي اعتمدها في تفويت العقار المذكور إلى صهره مير بلفاسم، مما يؤكد بأن زوجته وقتها سامية موسى لم تكن على علم بأمر تفويت العقار لكون نظير الرسم العقاري كان بحوزتها، وبأن هذا الأمر يتناقض مع تصريحات عبد النبي يعوي بأنها هي من سلمته الوكالتين المزورتين، لأنه لا يعقل أن تسلمه الوكالتين ولا تسلمه نظير الرسم العقاري الذي يبقى وثيقة ضرورية في تفويته وإنجاز عقد البيع.

في نفس الإطار، تم الاستماع أيضا إلى المصممة دليلة بزوي، التي صرحت أنه في غضون سنة 2013، ونزولا عند طلب المصممة سامية موسى قامت بالتوجه رفقتها إلى بيت

\* وجود حوالي (16) اتصال هاتفي ما بين رقم النداء المغربي +212674746283 لمستعمله موظف الشرطة معهد طنجة ورقم النداء المغربي +212615763029 لمستعمله المسمى عبد النبي بعوي .

\* وجود حوالي (654) اتصال هاتفي ( VOIX/SMS ) ما بين رقم النداء المغربي +212661765078 المسجل بقاعدة بيانات شركة الاتصالات في اسم بنسلايم عمر (وطنيته عدد: BE56289) لمستعمله المسماة دليلة بزوي وأرقام النداء المغربية +212661056848، +212661087302، +212666045464 و +212661542154 و +2126615763029 لمستعملها المسمى عبد النبي بعوي .

\* وجود حوالي (530) اتصال هاتفي ( sms/voix ) ما بين رقم النداء المغربي +212661765078 المسجل بقاعدة بيانات شركة الاتصالات في اسم بنسلايم عمر (وطنيته عدد: BE56289) لمستعمله المسماة دليلة بزوي وأرقام النداء المغربية +212661135757 و +212661151500 لمستعملها المسمى معهد الناصيري.

### موسى: فبركة قضية الضرب والجرح والسرقة للمسمى عبد اللطيف موسى شقيق سامية

متابعة للبحث الجاري بهذه الفرقة، فقد تبين من خلال الاستماعات المنجزة، أن المسمى "عبد اللطيف موسى" الذي يبقى صهر المسمى "عبد النبي بعوي" تم بدوره تلقين قضية تتعلق بالضرب والجرح بالسلاح الأبيض ضده، بتتسيق مع الضحية المسمى "عصام الدين عراض"، وتم اعتقاله على إثرها لمدة أربعة أيام ولم يفرج عنه سوى مباشرة بعد تنازل شقيقته المسماة "سامية موسى" عن شكائتها من أجل التزوير والاستيلاء على عقارين في مواجهة المسمى "عبد النبي بعوي".

وبغية التأكد من هذه الواقعة، فقد تم القيام بتحريات تم الاهتداء من خلالها إلى الإجرائين المسطربين عدد: 2018 و 2033/ ش ق بتاريخي 08 و 09/06/2013، اللذين قدما بموجبهما المسمى "عبد اللطيف موسى" و "نور الدين السامحي"، وبعد دراستهما تم رصد مجموعة من الاختلالات تبين أن واقعة الضرب والجرح مفبركة الهدف منها توريطة المعني بالأمر الذي تم اعتقاله بالسجن المحلي بوجدة بتاريخ 2013/06/28، بعدما تم اعتقال والدته "جميلة البطوي" بتاريخ 2013/06/25 بتهمة السرقة وإيداعها بالسجن المحلي الدار البيضاء، وذلك للضغط على شقيقته "سامية موسى" للتنازل عن شكائتها في مواجهة طليقها "عبد النبي بعوي" من أجل التزوير، حيث تم الوقوف على مايلي:

- أن المحامي عاقل مصطفى عن هيئة المحامين بوجدة تقدم بشكاية لنيابة عن الضحية "عصام الدين عراض" الذي تعرض بتاريخ 2013/05/27 لمحاولة قتل باستعمال الضرب المبرح والسلاح الأبيض، وضمن بها اسم عبد اللطيف موسى ونور الدين السامحي على أساس أنهما هما من عرضاء للإعتداء، وأن هناك شاهدين بوفلجة بنقاسو ورشيد حموا حضرا هذه الواقعة، وأن الضحية أدلى بشهادة طبية مدة العجز بها 60 يوما.

- الاستماع إلى الضحية "عصام الدين عراض" أكد ماورد بالشكاية، إلا أنه أكد أنه يجهل المشتكى بهما "عبد اللطيف موسى" ونور الدين السامحي" وليس متيقنا أنهما من اعتديا عليه أم لا، وأنه يجهل الكيفية التي توصل بها المحامي الذي ينوب عنه إلى اسميهما، مؤكدا أنه لم يصرح للمحامي باسميهما. وكذلك الشأن بالنسبة للشاهدين بوفلجة بنقاسو ورشيد حموا،

الذين وردا بشكاية المحامي كونهما حضرا هذه الواقعة، وأنه لم ينطرق لهما الضحية بمحضر استماعه و لم يتم استفساره طهما من طرف الضابط المشرف على البحث، وبالتالي يجهل كيف تم الاعتداء إلى اسميهما من طرف المحامي المذكور على غرار اسمي المشتكى بهما. الشئ الذي يطرح معه علامة استفهام كبرى حول من زود المحامي بهذه الأسماء التي من المفروض أن يكون الضحية على علم بها، مما يثير معه تواجد اتفاق وتلصيق على فكرة هذه القضية التي يقف من ورائها من له مصلحة في ذلك بتواطؤ بين المحامي والضحية والشاهدين والطبيب.

لقد تواصلت البحث بالاستماع إلى الشاهدين (بوفلجة بنقاسو، رشيد حموا) الواردين اسميهما بالإجراء المسطري المرجعي على أنهما من حضرا واقعة الضرب والجرح الذي تعرض له الضحية عصام الدين عراض من طرف المسمى عبد اللطيف موسى ونور الدين السامحي بتاريخ 2013/05/27، وبعد مواجهتهما بتصريحاتهما المذكورة تراجعنا عنها وأكدنا مايلي:

المسمى "رشيد حموا" أكد أن ماجاء في تصريحاته التي أدلى بتاريخ 2013/05/30، مجرد شهادة زور وسيناريو مفبرك تم تلقيه له من طرف المسمى حسن ماني والضحية عصام الدين عراض نزولا عند طلب المسمى عبد النبي بعوي، موضحا أنهما أطلعا على أن المسمى عبد النبي بعوي قد دخل في خلاف مع زوجته حول استئلائها على مبالغ مالية تخصه ولانته بالفرا، واقترحا عليه مرافقتهما على متن سيارة إلى حي CGI بوجدة من أجل أن يتكلف عصام الدين عراض بالختال شجار مع شقيق زوجة عبد النبي بعوي و التظاهر بتعرضه للضرب، وأن دوره هو مراقبة الوضع عن كثب وبعد نشوء الشجار بينهما يتدخل من أجل فضه حتى يتمكن المعتدي المستهدف من مشاهدته وهو الأمر الذي قام بتنفيذه، وبوصولهما إلى الحي المذكور حمل الضحية عصام الدين عراض باستفزاز عبد اللطيف موسى الذي كان برفقته أحد الأشخاص ودخل في شجار معهما بالأيدي دون استعمال أية أسلحة وتدخل المعني لفض النزاع رفقة حسن ماني، وغادروا في اتجاه أحد صناعي الأسنان الذي تكلف باقتلاع أحد الأسنان الأمامية للضحية وتوجهوا مباشرة إلى مستشفى الفارابي وبالتقرب منه قام المسمى حسن ماني بتوجيه ضربة على إحدى ساقى عصام الدين عراض بواسطة حجرة بعد لفها بقطعة ثوب لاقتل كسر بها، حتى يتسنى له الحصول على شهادة طبية مدة العجز فيها طويلة، وبولوجهم إلى المستشفى تمت معالجة حالة الضحية وتضميد رجليه وغادر المعني إلى حال سبيله.

وقد أضاف أنه بعد يومين أو ثلاثة تلقى اتصالا هاتفيا من المسمى حسن ماني وطلب منه القدوم إلى مقر الشرطة بوجدة من أجل الإدلاء بشهادته حول واقعة الضرب المفعل الذي تعرض له عصام الدين عراض كونه من الشهود الذين حضروا أطوار هذا الاعتداء، وبحضوره أدلى بالسيناريو الذي لقناه له المعنيين نزولا عند طلب المسمى عبد النبي بعوي، مؤكدا أن ترده على مقر الشرطة لم يكن إلا في مناسبة واحدة خلال الاستماع إليه كشاهد، مضيفا أن المذكورين كانا قد وعداه بأن عبد النبي بعوي سيتكلف بفتح لفائنته صالون للحلاقة نظير هذه الخدمة التي قدمها له، في حين أن الضحية عصام الدين عراض صرح له أنه تسلم مبلغ 100.000.00 درهم بعدما تنزل عن شكايته، أما المسمى حسن ماني فأطلعه أن المقابل الذي سيتمكنه منه عبد النبي بعوي نظير ذلك هو ملحه مجموعة من المشاريع بمدينة وجدة لتسييرها.

وفي ختام تصريحاته أكد أن ماجاء في شهادته لا أساس له من الصحة وأنه لم يكن مرفوقا بالمسمى بوفلجة بنقاسو ولم يتم الاعتداء على الضحية بأي قضيبي حديدي وأن هذه التصريحات التي أدلى بها مجرد سيناريو قام بتلقيه له المسمى حسن ماني مع عصام الدين عراض إرضاء لرغبة عبد النبي بعوي الذي كلفهم بهذا الأمر للضغط على زوجته التي قامت بالاستئلاء على مبالغ مالية تخصه، مبديا جهله كذلك لمصدر حصول المحامي مصطفى عاقل على هويته التي وظفها في الشكاية التي تقدم بها في مواجهة عبد اللطيف موسى.



أما بالنسبة للمسمى "هولقة بنقاصو"، أكد بدوره أن الشهادة التي أدلى بها في حق المسمى عبد اللطيف موسى لدى الشرطة في غضون سنة 2013 هي شهادة زور نزولا عند طلب المسمى عبد النبي بعوي الذي كانت تربطه به علاقة تجارية تقتل في كراته الشاحات له التي يستغلها في مغالع شركته.

موضحا أن المسمى عبد النبي بعوي عرض عليه في غضون سنة 2013 الإدلاء بشهادة لدى المصالح الأمنية يؤكد فيها تعرض المسمى عصام الدين عراض للضرب والجرح من طرف شقيق زوجته المسمى عبد اللطيف موسى، و لهذه الغاية لقنه التصريحات التي أدلى بها كونه حضر هذه الواقعة، كما عرض عليه صورته الفوتوغرافية قصد التعرف عليه حين عرضه على أنظاره من طرف العناصر الأمنية بوجدة، وهو الأمر الذي وافق عليه وقام بتنفيذه، بعدما تم استدعائه من طرف الشرطة بوجدة وأدلى بشهادته المذكورة وعرض عليه المشرف على البحث خمسة أشخاص من ضمنهم المعتدي المفترض الذي تعرف عليه استغلالا بالصورة الفوتوغرافية المدلى بها سابقا.

وقد أضاف أنه وبعد إدلائه بشهادته في الموضوع وضع رهن إشارة المشرف على البحث عدة صفحات من المحضر اطلع فقط على ديباجتها وهويته ووقع عليها دون اطلاعه على باقي النسخ، مؤكدا أنه لم يتردد على مقر الشرطة بوجدة إلا في مناسبة واحدة، ولم يلجأ له إلا محضرا واحدا في القضية وهو المحضر المتعلق بتعريفه على المعتدي وليس معضرين (محضر استماع و محضر التعرف) كما هو مضمن بالإجراء المسطري، مبدئا جهله للأسباب وراء طلب عبد النبي بعوي بإدلائه بتلك الشهادة وعلاقته بكلا الطرفين.

مؤكدا أيضا أنه لم يسبق له أن زود المحامي عاقل مصطفى بهويته الشخصية التي ضمنها بالشككية الموجهة للنياحة العامة في إطار شهادة الزور التي أدلى بها ( انظروا محضر استماعه بتفصيل).

أيضا تم الاستماع إلى المسمى "محمد عصام منته"، الذي أكد أن ماجاء في محضر استماعه الملجأ من طرف المصلحة الولائية للشرطة القضائية بوجدة بتاريخ 2013/06/21، أن جزء منه صحيح، موضحا أنه في غضون سنة 2013 تلقى اتصالا هاتفيا من زميله عصام الدين عراض وأطلعه أنه يتواجد بالمستشفى بعدما تعرض للضرب والجرح من طرف شقيق زوجة عبد النبي بعوي، وبالتحلق به بالمستشفى شاهد المعني ورجله عليها الجبس وبرفقته حسن ماني والمسمى رشيد حموا، خلافا لما ورد بمحضر استماعه أنه اتصل بعصام الدين عراض وطلب منه الحضور إلى منزله وبعد مدة من انتظاره خرج لقضاء بعض مأربه حيث التحق بعد ذلك بمنزله لتخبره زوجته أنه لا يتواجد بالمنزل، مؤكدا أن هذا الأمر لم تخبره به زوجته إطلاقا.

و أنه بعد ذلك تم استدعائه من طرف الشرطة للإدلاء بشهادته بعدما زودهم المسمى عصام الدين عراض باسمه، وبتقدمه لدى المصلحة المذكورة وجد بها كل من عصام الدين عراض و حسن ماني و برافتهما صهر عبد النبي بعوي والد زوجته يتبادلان الحديث حول إيجاد تسوية لهذا المشكل، مؤكدا أنه صرح للضابط المشرف على البحث بكونه لم يكن حاضرا مساعدا لواقعة الضرب والجرح وأن شهادته مبنية على ما بلغ إلى علمه من طرف زميله عصام الدين عراض .

و بغية الاختداء إلى هوية حسن ماني ، فقد تم القيام بمجموعة من عمليات التتقيط على مستوى قاعدة المعطيات الممسوكة لدى المديرية العامة، حيث تم استخراج صورته الفوتوغرافية و تم عرضها على كل من رشيد حموا و محمد عصام منته، اللذين أكدا أنه المعني بتصريحاتهما.

الأدلاء ببيانات وولائع كاذبة تعلم بعدم صحتها محابة للمسمى عبد النبي بعوي لبلوغ هدفه، وما يبرز ذلك هو المكالمات الهاتفية العديدة المتبادلة بينهما تزامنا مع هذه القضية وبعدها، إضافة إلى العلاقة الحميمة التي جمعتها بالمصنية بالأمر بعد ذلك وسفرياتهما المتزامنة خارج الوطن والقيمتها مما يفسد الفندق.

مواصلة للبحث، فقد تم الاستماع إلى عميد الشرطة ممتاز سعيد الطنجي، الذي تمت مواجهته بالإخلاطات المسبوبة له على ضوء مسطرة البحث عدد: 853/م و ش ق بتاريخ 2013.06.25 التي أنجزها بناء على شكاية عبد النبي بعوي في مواجهة جميلة البطوي، والتحيز الواضح للطرف المشتكى ومحابته له بالامتناع عن القيام بأعمال تدخل في إطار وظيفته، والتغاضي عن مجموعة من المعطيات المفروضة توظيفها في البحث للتأكد من فعل السرقة من عنده أو من كونها مجرد تصفية حسابات بين عبد النبي بعوي وزوجته، وذلك بتوجيهه للبحث وتوريث المسماة جميلة البطوي والدة زوجة هذا الأخير، عوضا عن زوجته المسماة سامية موسى التي كانت حاضرة فعلا أطوار هذه الواقعة، والتي تبقى المسؤولة عن نقل وشحن الحقائق من بيت الزوجية إلى مدينة وجدة نتيجة الخلاف الزوجي القائم بينهما، ولمعرفته وكذا المشتكى أن السرقة بين الزوجين غير معاقب عليها قانونا، وهو ما تبين جليا من خلال البحث المنجز من طرفه أنه لم يتم الاستماع إلى سامية موسى على الرغم أن الجميع بما فيهم الشاهد والخدعات أكدوا أنها كانت حاضرة لهذه الواقعة، وإخباره للمسمى عبد النبي بعوي بأن المشتكى بها جميلة البطوي تم نشر مذكرة البحث في حقها، وهو الأمر الذي أكدته الدركيين عبد المجيد العمراري و عبد العالي كلولي بعد الاستماع إليهما بأنه تم التوصل بهذه المعلومة من طرف عبد النبي بعوي نفسه بناء على اتصال هاتفي منه.

وحول هذه المعطيات صرح عميد الشرطة ممتاز سعيد الطنجي أن البحث الذي أنجزه كان تحت إشراف النيابة العامة بالدار البيضاء، وأن جميع الإجراءات التي قام بها كانت دون تحيز أو محابة لأي طرف، وأن عدم استماعه إلى سامية موسى هو بسبب كونها غير مشتكى بها، وادعى بأنه لم يتم تضمين الصور الفوتوغرافية بمحضر استماع سميرة العمراني بدعوى أنها لم تدل بها، رغم تأكيد عكس ذلك من طرف مساعده زكري الصيباري الذي أكد هذه الواقعة، في حين أسفر الاطلاع على إجراءات البحث المنجزة في هذه القضية بأنه لم يطالبها فيما بعد بهذه الصور التي ضمن بمحضرها بأنها ستدلي بها لاحقا في اليوم الموالي، على الرغم من أن هذه الصور دليل مهم ونقطة جوهرية ومفصلية في هذه القضية.

إن تضمين عميد الشرطة ممتاز سعيد الطنجي في محضر المواجهة بين دليلة بزي و سميرة العمراني بخصوص الصور الفوتوغرافية بأنها "ستدلي بها لاحقا صبيحة يوم الغد"، بالرغم من أنها أدلت له بها فعلا وكانت تحت عهده بشهادة مساعده زكري الصيباري وكذا سميرة بلمين و المحامي حاتم بناني، قد ارتكبه بسوء نية جنائية التزوير في محضر رسمي، لأنه يعلم جيدا أن هذه الصور الفوتوغرافية سوف تغير مجرى البحث و تبين الحقيقة، وبالتالي سوف تكون عائقا أمام بلوغ قصده وشريكه عبد النبي بعوي للزج بجميلة البطوي في السجن ما دام أنه دليل في صالحها.

تعميقا للبحث المجري في هذا الصدد، فقد تم الاستماع إلى المسمى عبد الله كايين، المكلف بالشؤون الإدارية والمحاسبية بشركة " بعوي عبد النبي"، الذي صرح أنه بناء على اتصال هاتفي من مشغله المذكور بتاريخ 2023/08/16، قام بتمكين الشرطي سعيد الطنجي من مفتاح شقة كاتنة بإقامة الجوهرة الزرقاء بمدينة السعيدية لقضاء إجازته السنوية بها، ثم أعادها إليه بتاريخ 2023/08/25 دون أن يسلمه أي مقبل ملاي لفترة إقامته بالشقة المذكورة لكونه من معارف مشغله، وهو ما يبين تقاضي الشرطي المذكور لفائدة عينية كرشوة على تواطئه مع

### بخصوص الجاز حد زواج يذاه طبر واثق واثق مزورة:

في هذا الإطار، ومواصلة للبحث فقد تم ربط الاتصال باسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية بموسم مكال إبرام حد الزواج بين عبد النبي بعوي وسامية موسى للتأكد من طروله والوثائق المدلى به سيما شهادة المزوجة الخاصة بالمسمى عبد النبي بعوي. وتم الحصول على أصل ملف الزواج حد: 121/1039 بتاريخ 2012/04/12، الملحق بهما، يتضمن من بين وثائقه:

- مطبوع خاص بطلب الإذن بتوثيق الزواج، به توقيعين خاصين بهما.  
- شهادة إدارية للخطيب: التي تخص سامية موسى تحمل تاريخ 2012/04/09 منسوبة للمقاطعة 46 سيدي البرنوصي كونها - مطلقة، والتي تخص المسمى عبد النبي بعوي بتاريخ 2012/04/12 منسوبة للملحقة الإدارية بمقاطعة الغداء بأنه - عازب.

- شهادتين طبيتين في اسميهما تحملان تاريخ 2012/04/04 مسلمتين من طرف الطبيب الحقوي الأديسي عبد الرحمان بمدينة الدار البيضاء.

وبغرض التأكد من صحة الشهادتين الإداريتين المتعلقين بالخطيب، فقد تم الانتقال إلى الملحقين الإداريتين وإجراء تحريات ميدانية حولهما اتضح من خلالها على أن الشهادتين مزورتين ومصطلعتين و الأختام المضمنة بهما مزورة و غير صالحتين عن الملحقين المذكورين (انظروا محضري الانتقال، البحث والتحري بتفصيل).

وللتأكد من صحة الشهادتين الطبيتين فقد تم الانتقال إلى مقر عيادة الطبيب الحقوي الأديسي، حيث تبين على أن العنوان عبارة عن عمارة مهجورة منذ مدة، وأن الطبيب المذكور سبق له فعلا ممارسة نشاطه بالعنوان المذكور، وبعد تنقيطه على مستوى النظم الآلي الممسوك لدى المديرية العامة للأمن الوطني تبين أنه توفي بتاريخ 2023/06/30 (انظروا محضر تلقي إفادة عون ضابط الشرطة القضائية والتنقيط).

واستنادا إلى معطيات البحث، فقد تم الاستماع إلى المسمى عبد النبي بعوي ومواجهته بضرورة الشهادة الإدارية المتعلقة به بوصفه - عازب- والتي تم الإدلاء بها ضمن وثائق ملف الزواج المبرم بينه وبين سامية موسى، حيث أكد أن هذه الأخيرة هي من تكلفت بجميع الوثائق والإجراءات المتعلقة بملف إبرام الزواج، كونها ساعته كانت حاملا وترغب في إثبات نسب ابنتها، موضحا أن الأمر الوحيد الذي قام به هو توقيع على عقد الزواج، وأن باقي الوثائق يجهل من أين حصلت عليهم طليقته سامية موسى ولم يسلمهم لها.

أما بخصوص ما تم تضمينه عقد الزواج كونه عازب في حين أنه متزوج، ومهنته عامل ويقطن بحي العرصة بالبيضاء، مما يؤكد أنه على علم بها، فقد أفاد أنه لم يطلع على هذه المعطيات بعقد الزواج مكتفيا بتوقيعه فقط دون الاطلاع على مضمونه، أما مسألة الزواج فقد كان فعلا متزوجا ساعتها وأب لثلاثة أبناء.

أما بخصوص علاقته بالمسماة دليلة بزوي التي أسفر البحث عن مشاركتها في فبركة ملف السرقة ضد المسماة جميلة بطوي والددة زوجته وقتها سامية موسى، فقد أوضح المسمى عبد النبي بعوي بأنه تعرف عليها عن طريق طليقته سامية موسى وتطور الأمر إلى أن جمعت معها علاقة حميمة بعد ذلك. وحول إقامتها بفندق إمشيلفن بإفراان بتاريخ 2018/01/13 الذي تزامن مع إقامته بنفس الفندق، فقد عزا هذا الأمر إلى عامل الصدفة، في المقابل أرجح



الاستماع إلى المسمى حسن مائي، أكد أنه في إطار حديثه مع صديقه خالد سداس، المدير المالي بشركات عبد النبي بعوي، أطلعه أن المسمى عبد اللطيف موسى سبق أن عرضة للضرب والإهانة ويرغب في الانتقام منه بتوريطه في قضية ما والزج به في السجن، ونتيجة هذا الأمر طلب منه تدبير شخص يقتل معه شجار من أجل تحقيق مبعثه وأنه سيملكه مقابل ذلك من مبلغ 100.000.00 درهم، ونزولا عند طلبه اقترح الأمر على عصام الدين عراض الذي وافق دون تردد، وفي اليوم الموالي التقى رفقة هذا الأخير بخالد سداس و قاموا بالتنسيق حول هذا الأمر والخطة المتبعة بالقتل الشجار وحضور الشهود و أن الباقي سيتكفل به خالد سداس، بعدها رافق عصام الدين عراض وأرشده على المسمى عبد اللطيف موسى للتعرف عليه، وتحيين فرصة خروجه من منزله والقتل شجار معه وتركه يبرحه ضربا لتلقيقه تهمة الضرب والجرح والحصول على شهادة طبية قصد توريطه.

ولتنفيذ هذه المهمة امتطى سيارته برفقة المسمى عصام الدين عراض دون أن يتذكر إن كان برفقتهما شخص آخر أم لا إلى غاية مكان إقامة المسمى عبد اللطيف موسى بحي CGI، حيث أثار التباهه وقوفه أمام باب منزله رفقة شخص آخر، حينها ترجل المسمى عصام الدين عراض من السيارة وتوجه نحوه واقتل معه شجار باستفزازه وهو ما أثار حفيظته ورفيقه وانها لا عليه بالضرب وتشابكا بالأيدي دون استعمال أي أسلحة بيضاء أو أي قضيبي حديدي، حيث قام بالابتعاد عن مكان الحادث قليلا وشاهد من مكانه مجموعة من المتفرجين قاموا بفض النزاع، ليلتحق به بعد ذلك عصام الدين عراض الذي كان لا يحمل أي آثار للضرب ظاهرة وتوجه به صوب مستشفى القرايبي وقبل دخولهما قام بلف حجرة بقطعة ثوب ووجه له ضربة إلى إحدى حتى يسلى له الحصول على شهادة طبية طويلة الأمد، وبداخلهما تم تشخيص حالته الصحية وتمت إحالته على قسم العظام حيث وجد أن الطبيب المداوم بهذا القسم هو المسمى النرفوفي عبد الحفيظ الذي يعرفه منذ مدة ورفقته طبيب آخر يجهله، هذا الأخير أخبر عصام الدين عراض أنه مصاب بشقوق على مستوى رجله وأنه يتعين عليه تضميدها وتم تمكيكه من شهادة تفيد طبيعة إصابته وختم عليها بالختم الحامل لاسم الدكتور عبد الحفيظ النرفوفي، ساعها قام باصطحابه إلى منزله وغادر إلى حال منبلي، ليشعر زميله خالد السداس أن المهمة قد أنجزت وفق الخطة المتفق عليها.

وأضاف أنه في اليوم الموالي توجه عصام الدين عراض بمفرده إلى المستشفى وتم تضميد رجله من جديد وحصل على شهادة طبية مدة العجز فيها ستين يوما، التي سلمها له وقام بتسليمها مباشرة لخالد السداس الذي تكلف بتعيين أحد المحامين بوضع شكاية من أجل الضرب والجرح في مواجهة المسمى عبد اللطيف موسى و مرافقه، وبعد إحالة الشكاية من طرف النيابة العامة بوجدة على مصلحة الشرطة القضائية بوجدة من أجل البحث فيها ربط به الاتصال هاتفيا خالد السداس وطلب منه إخبار المسمى عصام الدين عراض بالتوجه لدى الشرطة من أجل الاستماع إليه في الموضوع وتأكيد شكايته، وهو الأمر الذي قام بتنفيذه، وأنه بعد تقديم المسمى عبد اللطيف موسى ورفيقه أمام النيابة العامة بوجدة تم استنطاقهما وإحالتهم على قاضي التحقيق الذي قام بمناوبتهما في حالة سراح.

وأضاف أنه خلال هذه الفترة علم أن الشجار المفتعل كان بإيعاز من عبد النبي بعوي، وأن خالد السداس كان مساهما في هذه الخطة، وأنه اكتشف الأمر بعد إطلاق سراح عبد اللطيف موسى وزميله أن المسمى عبد النبي بعوي لم يرقه الأمر فقام بالضبط على قاضي التحقيق الذي عمل على إيداعهما بالسجن وتحقيق له مراده، وقد علم أيضا أن والد المسمى عبد اللطيف موسى تفاوض مع عبد النبي بعوي من أجل تسوية هذا المشكل بحيث تم الاتفاق على

وأضافت أنها منذ أن تولت المسؤولية القانونية لشركة بيوي سنة 2014، لم يسبق لها التعامل مع المحامي نور الدين الفلاحي قبل وفاته، ولم تكلف أي محلي للدفاع عن أي ملف خارج إطار الملفات المرتبطة بشركة بيوي، وأن جميع الإجراءات التي تتم بينها وبين المحامين تتم بموجب إرسالية وإشهاد بالتسلم سواء أثناء تكليف بقضية ما أو لمعرفة مالها لإخبار المسؤولين بالشركة بنتيجتها (انظروا محضر استماعها بتفصيل).

ونظرا للتناقضات العاصلة في تصريحات المحامي محمد أمقران والمسماة لمياء زايد، فقد تم إجراء مواجهة بينهما تثبتت هذه الأخيرة بتصريحاتها، في حين أن المحامي المذكور تراجع نسبيا عن تصريحاته، مرجحا أن لمياء زايد قد يمكن أن تكون كلفته بالتعري حول الملف موضوع البحث، ويمكن أن تكون قد زوخته بمراجعته قصد الاطلاع عليه، إن كان يتعلق بشركة بيوي.

وأمام هذه المعطيات، فقد تم الحصول على نسخ من التنازلات المدلى بها بالملف المعني، حيث تم الوقوف على تنازل عن شكاية مدلى به من طرف المحامية "سميرة فرجي" نيابة عن موكلها عصام الدين عراض بتاريخ 2013/07/01، الموجه إلى السيد قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بوجدة بناء على الصلح المبرم بينه وبين عبد اللطيف موسى وهو ما يتماشى مع تصريح الحصن ماني، الذي أفاد أن عبد النبي بعوي وافق عل التنازل عن الشكاية بصفته الشخصية بدون حضور الضحية يتسابق مع دفاعه سيما وأن المحامية المذكورة هي من اتصلت هاتفيا بسلامية موسى عندما كانت بفرنسا، وطلبت منها إنجاز تنازل عن شكايتها في مواجهة عبد النبي بعوي وعن الإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين المطعون فيهما بالزور يخصها، وأن نفس المحامية أدلت بتراجع عن التنازل عن شكاية بتاريخ 2013/07/18 وبتاريخ 2013/08/15 سيدلي مجددا المحامي نور الدين الفلاحي بتنازل عن شكاية نيابة عن عصام الدين عراض الذي سبق له وضع الشكاية و النيابة عنه كطرف مدلي ، وأن نفس المحامية سميرة فرجي تبين أنها سبق لها النيابة على عبد النبي بعوي بخصوص الشكاية الموجهة ضده من طرف طلبته من أجل التزوير و النيابة عن بلقاسم مير في مواجهة عبد الرحيم موسى من أجل إخراج الغلا المتواجدة بوجدة التي فوّتت له سوريا من طرف صهره عبد النبي بعوي . كما تم الوقوف من خلال التحريات التقنية أنه يوم الإفراج عن عبد اللطيف موسى من طرف قاضي التحقيق عمر زهري بتاريخ 2013/07/01، تم الوقوف على مكالمات هاتفية جمعت المحامية المذكورة مع القاضي المذكور من جهة، و بينها و بين عبد النبي بعوي من جهة أخرى، هذه المعطيات تؤكد بجلاء أن عبد النبي بعوي هو من يقف وراء فبركة هذه القضية بمشاركة كل من خالد سداد و حسن ماني وعصام الدين عراض والشاهدين رشيد حموا و بولجة بنقاسو قصد توريث عبد اللطيف موسى واعتقاله، ومن تم استغلال هذا الأمر للضغط على شقيقته للتنازل عن شكايتها في مواجهته، بالتزامن مع اعتقال والدتها جميلة البطوي بالدار البيضاء.

و من خلال ما سبق يتبين أن كل من :عصام الدين عراض ( الضحية المزعومة ) ، رشيد حموا، بولجة بنقاسو، حسن ماني، خالد سداد، وعبد النبي بعوي، اتفقوا ونسقوا وخططوا فيما بينهم على ارتكاب جريمة الإساءة ببيئات ووقائع كاذبة يطمون بعدم صحتها لم يمس عليها أمد النقاد الجنائي كونها مزالت راجعة بمحكمة الاستئناف بوجدة بموجب ملف جنحي استئنائي عادي عدد: 2022/2602/1385 بتاريخ 2022.07.21، و أنها أدخلت للمداولة بجلسة 2023.11.30.

\* إحتراف المسمى عبد الرحيم بعوي (شقيق المسمى عبد الله بعوي) كونه خلال بداية الشهر المنصرم، كان يتصفح موقع TIK-TOK فشاهد شريط فيديو يتحدث فيه صاحبه عن قضية مواطن مالي وعلاقته ببعض الشخصيات المغربية كما إطلع على أن الشريط يتحدث عن شاحنات صينية تم بيعها للفائدة الشركة التي يديرها، وتم الحديث عن بعض أفراد عائلته بكونهم متورطين في هذه القضية، عندها قام بإعطاء أوامره لمستخدمي الشركة بفرض التخلص من هذه الشاحنات وتجهيزها من أجهزة التتبع GPS الموضوعة بها مع إستعمال جهاز التلحيم CHALIMONT لتغيير معالم الأرقام التسلسلية لهذه الشاحنات وذلك لكون هذه الشاحنات كانت غير متوفرة على وثائق تثبت ملكيتها.

\* تأكيد المسمى عبد الرحيم بعوي للتصريحات كل من المصممة مساء مرياح والمصممين عبد الرحمن الدخيمي وتوفيق بن عيادة العاملين بشركة BIOUI TRAVAUX الذين أكدوا أنه هو من أعطى أوامره للمصممة مساء مرياح بفرض قيامها بالاتصال بمسؤولي الشركة المكلفة بتدبير أجهزة التتبع GPS الموضوعة بالشاحنات موضوع البحث ولزع هذه الأجهزة من الشاحنات المحنفة، كما أنه أمر كل من المصممين عبد الرحمن الدخيمي وتوفيق بن عيادة بالإشراف على عملية نقل خمس شاحنات من صلب صيني كانت تعمل بمقاع الشركة بعين الصفا إلى إحدى الضيعات بفرض تقطيعها وطمس أرقامها التسلسلية بإستعمال أجهزة التلحيم.

البحث المالي حول المسمى عبد الرحيم بعوي أبان أنه يتوفر على ثمان حسابات بنكية بالقرض الفلاحي، وكذا حسابات بنكية أخرى مفتوحة بكل من بريد بنك، الشركة العامة والبنك الشعبي، وقد عرفت هذه الحسابات مجموعة من العمليات البنكية تضمنت مبالغ مالية جد مهمة، كما عرفت اكتتابات في سندات الصندوق بمبالغ تتراوح ما بين 70.000.000,00 درهم و 80.000.000,00 درهم.

وفي سياق متصل بلغت قيمة الإبداعات النقدية التي عرفت تلك الحسابات البنكية مبلغا إجماليا وصل إلى ما يناهز 23.000.000,00 درهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و 2023، حيث حاول المسمى عبد الرحيم بعوي عند الإستماع إليه تبرير هذه الإبداعات النقدية على أنها تمثل عائدات استغلال المقالع والأراضي الفلاحية التي يملكها، إلا أن هذه التصريحات تبقى مجرد إدعاءات وأهية القرض منها هو إخفاء المصدر المشبوه لهذه المبالغ النقدية، وما يحض مزاعمه كونه مثلا خلال مدة 25 يوما الممتدة ما بين تاريخي 2021/02/01 و 2021/02/25 قام المعني بمجموعة من الإبداعات النقدية لمبلغ إجمالي يناهز 9.500.000,00 درهم وهو مبلغ جد مهم إذ من غير المعقول أن يكون من عائدات استغلال المقالع أو حصيلة موسم فلاحي.

البحث كشف أيضا أن المعني كان يدير حسابات بنكية في اسم والدته المصممة يامنة قيسي، واستغل ذلك بإجرانه عدة إبداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز مبلغ 10.475.000,00 درهم، وحاول تبرير ذلك بنفس الادعاءات السالفة الإشارة أعلاه، مضيفا أن والدته لا علم لها بحركية وتفاصيل هذه الحسابات البنكية.

وفي سياق آخر، جمعت بين المسمى عبد الرحيم بعوي والمسمى فؤاد اليزيدي عدة تحويلات مالية أبرزها تحويل مالي تم بتاريخ 2023/05/15 لفائدة الأخير بمبلغ



## موسم بعوي

الأبحاث الميدانية والتقنية الداعمة:

\* علاقة بالأجراء المصطري المنجز من طرف عنصر المصلحة الولائية للشرطة القضائية بولاية أمن وجدة كل من أسامة الهواري و سيكوك مرشيد و المتعلق بالبحث في الوكالة المزورة المنسوبة للمصممة سامية موسى، و قصد كشف اتصالاتهما المتبادلة مع زوج المشتكية المسمى عبد النبي بعوي، فقد تبين مايلي:

وجود حوالي 20 اتصال هاتفي ( SMS/VOIX ) ما بين رقم النداء المغربي 212661056864 لمستهمله عبد النبي بعوي، و رقم النداء المغربي 212673424553 لمستهمله موظف الشرطة اسامة الهواري.

وجود 33 اتصال هاتفي ( SMS/VOIX ) ما بين رقم النداء المغربي 212661087302 لمستهمله عبد النبي بعوي، و رقم النداء المغربي 212673424553 لمستهمله موظف الشرطة اسامة الهواري.

وجود 11 اتصال هاتفي ( SMS/VOIX ) ما بين رقم النداء المغربي 212661056848 لمستهمله عبد النبي بعوي، و رقم النداء المغربي 212666648191 لمستهمله موظف الشرطة سيكوك مرشيد.

وجود 19 اتصال هاتفي ( SMS/VOIX ) ما بين رقم النداء المغربي 212661087302 لمستهمله عبد النبي بعوي، و رقم النداء المغربي 212666648191 لمستهمله موظف الشرطة سيكوك مرشيد.

## 2- بالنسبة للمسمى عبد الرحيم بعوي:

أ- حول علاقته بالإجبار الدولي للمخدرات وإخفاء معالم جريمة إستعمال شاحنات في وضعية غير قانونية وإتلاف أرقامها التسلسلية:

بعد المسمى عبد الرحيم بعوي مساعدا لأخيه عبد النبي بعوي في تهريب المخدرات، حيث شاركهما المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم قبل بناء الخندق الأمني في الفترة ما بين (2006- 2013) في تهريب كميات تقدر بحوالي 3 أطنان إلى 6 أطنان من مخدر الشيرة، التي يتم تهريبها في كل مرة عبر منطقة الراشدية والريش ورأس الخفيرة، حيث يتم نقل المخدرات بواسطة سيارات رباعية الدفع عبر التراب الجزائري وخصوصا منطقة تمنراست في الجزائر ثم النيجر ثم الأراضي الليبية. كما ثبت من خلال البحث تداول المسمى عبد الرحيم بعوي لمبالغ مالية مشبوهة دون أن يتمكن من تبريرها خصوصا رفقة المسمى فؤاد اليزيدي مما سيأتي ذكره لاحقا.

\* اعتراف كل من المسمين توفيق بنعيادة وعبد الرحمان الدخيسي وسناء مرياح العاملين كاطر بشركة BIOUI TRAVAUX بأنهم تلقوا أوامر من المسمى عبد الرحيم بعوي كل في ما يخصه حول تجريد الشاحنات الخمس (من أصل سبع شاحنات تم إرسالها إلى المسمى عبد النبي بعوي سنة 2014 حيث ضبطت واحدة منها وهي محملة بكمية مهمة من مخدر الشيرة في حين تعرضت الشاحنة الأخرى لحادثة تسببت في تعرضها لأضرار كبيرة) من أجهزة التتبع GPS وتحضير الضبعة التي ستتم فيها عملية محو الأرقام التسلسلية للشاحنات المذكورة وتقطيعها وتحضير العمال والسائقين الذين سيتولون هذه العملية.

الاستماع إلى المحامي مصطفى عاقل، أكد أن الشكاية المتعلقة بالمسمى عصام الدين عراض في مواجهة المسمى عبد اللطيف موسى ومن معه من أجل الضرب والجرح والتي تم توجيهها إلى السيد وكيل الملك بوجدة باستعمال الرأسية الخاصة به، لقد أوضح أن زميله المحامي نور الدين قلايجي (واقته المعنية سنة 2021)، سبق أن طلب منه استعمال الرأسية الخاصة به في وضع الشكاية المذكورة أمام النيابة العامة بالبتدائية بوجدة باستعمال، بعدما أطلعته على أن المشتكى به من الطرف موكله عبد النبي يحيى الذي يلوب عنه في الملفات المتعلقة بشركته و أنه لا يرغب في أي إحراج يتسبب له في قطع العلاقة مع موكله المذكور، حيث وافق على طلبه ومكنه من نسخة من الرأسية الخاصة به، و بعد تحرير الشكاية من طرف زميله المذكور أطلع على مضمونها حيث تبين له أنها شكاية هادئة تم تضمين فيها أسماء الشهود و المشتكى بهما وكذا الشواهد الطبية و صور فوتوغرافية تبين إصابة الضحية، ليعمل زميله على توقيعها بخط يده والتكفل بجميع الإجراءات المصاحبة لها سواء لدى التحقيق أو المحكمة، و أنه بعد إدلاء زميله المذكور بتنازل في الموضوع لنيابة عن الضحية سلمه أتعابه، ظنا منه أن الملف قد تم حفظه نظرا للتنازل المدني به، إلا أنه ربط به الاتصال المحامي محمد أمقران عضون سنتي 2021 و 2022 وأخبره أنه الملف المذكور مازال رانجا و أنه سيتولى تتبعه بحكم أنه يلوب عن عبد النبي يحيى في الملفات المتعلقة به عوضا عن زميله نور الدين قلايجي، و أن هذا الملف من ضمنهم، مبدئيا جهله كون الشكاية مجرد سيناريو مغفرك ومخطط له ولا يمت للحقيقة بصلة، موضحا أنه تم وضعها بحسن نية نزولا عند طلب زميله المحامي نور الدين قلايجي باستعمال نسخة من الرأسية الخاصة به، و أما ورد بها من معطيات من وقائع وأسماء الشاهدين والمشتكى بهما فإن زميله المذكور هو المسؤول عنها و هو من تكلف بتحريرها.

وخلال الاستماع إلى المحامي "محمد أمقران"، أكد أن شكاية "عصام الدين عراض" في مواجهة عبد اللطيف موسى، مفيدا أنه سبق للمسماة لمياء زايد المسؤولة عن الشؤون القانونية بشركة بيوي للأشغال العمومية، أن ربطت به الاتصال هاتفيا، وأخبرته أن هذا الملف كان يلوب فيه المحامي نور الدين قلايجي (واقته المعنية سنة 2021)، و طلبت منه إتمام الإجراءات فيه و النيابة فيه عوضا عنه بعدما سلمته مراجعه، و بعد أن تحرى حوله بالمحكمة الابتدائية بوجدة، تبين له أنه مازال رانجا، و أن المحامي الذي يلوب فيه هو مصطفى عاقل، و بعد التنسيق معه ببهو المحكمة المذكورة، و استفساره عنه كونه سيتكلف به بناء على تكليف من شركة بيوي، حيث أخبره المحامي مصطفى عاقل أن دوره في الملف المعني تحدد في تحرير الشكاية المذكورة باستعمال الرأسية الخاصة به نزولا عند طلب زميله نور الدين قلايجي الذي كان منتصبا فيه طرفا مدنيا، كما أطلعته أن الملفات التي كانت بحوزة المحامي الهالك تم تعيين في مصفى من طرف لقيب المحامين بوجدة لإتمام الإجراءات فيها.

وأضاف أنه بناء على هذه المعلومات ربط الاتصال هاتفيا بالمسماة لمياء زايد، و عكس عليها الأمر، دون أن يلوب في هذا الملف، و انقطع الاتصال بينه وبينها حول هذا الملف. (الظروا محضر استماعه بتفصيل).

وعند الاستماع إلى المسماة لمياء زايد، ومواجهتها بتصريحات المحامي محمد أمقران، حول شكاية عصام الدين عراض في مواجهة عبد اللطيف موسى، أكدت عدم تنسيقها مع المحامي المذكور حول هذه الشكاية التي لا علاقة لها بالشركة مبدئيا جهلها بها وكذا بأطرافها، ولم يسبق لها أن كلفت المحامي المذكور أو أي محامي آخر من أجل المؤازرة فيه.

تمكين المسمى عصام الدين عراض من مبلغ 100.000.00 درهم نظير التنازل عن الشكاية، وقد تكلف المسمى عبد النبي بعوي بالموافقة على التنازل شخصيا دون حضور الضحية عصام الدين عراض بالتنسيق مع المحامي، واستفادته مقابل ذلك من تنازل زوجته عن الشكاية التي كانت موجهة ضده، والتي خولته الاستيلاء على عقارين كان باسمها أحدهما بوجدة والثاني بالدار البيضاء.

وفي اليوم الموالي ربط به خالد السداس الاتصال هاتفيا وطلب منه إخبار عصام الدين عراض من أجل ربط الاتصال بالمحامي لتسليم المبلغ المذكور، وهو الأمر الذي تم بعد ذلك، موضحا أنه لم يتلقى أي مقابل مادي نظير دوره في هذا السيلاريو المفبرك.

وبخصوص ما جاء في تصريحات الشاهد رشيد حموا، فقد أكد أنه لم يعد يتذكر إن كان برافته خلال هذه الواقعة أم لا، موضحا أنه يبقى صديقا لعصام الدين عراض، موضحا أنه بعد القتل الشجار كما هو مخطط له قام بنقل هذا الأخير مباشرة إلى المستشفى ولم يتوجه لدى أي صانع الأسنان من أجل القتل، وأن هذا الأمر اكتشفه في اليوم الموالي بعد أن تسلم شهادة طبية حيث شاهد بعض أسنانه الأمامية مقطعة، واستفسره عن ذلك ليخبره أنه قام بذلك على أساس أن المسمى عبد اللطيف موسى من قام بضربه ونجح عنه سقوطها.

وبخصوص ما جاء في تصريحات محمد عصام منقبة، أنه بعد استدعائه من طرف الشرطة بوجدة من أجل الإدلاء بشهادته، شاهده هناك رفقة والد عبد اللطيف موسى يتحدث معه حول إيجاد حل وإقناع زميله عصام الدين عراض للتنازل عن الشكاية، فقد أكد أنه لم يعد يتذكر هذه الواقعة بالضبط، وحول المسمى بوفلجة بنقاسو، فقد أكد أنه لم يسبق له التنسيق معه حول شهادته التي أدلى بها، وأنه من غير المستبعد أن يكون خالد سداس أو عبد النبي بعوي هما من طلبا منه الإدلاء بها.

وبخصوص المكالمات الهاتفية التي جمعتها بالطبيب عبد الحفيظ درفوفي الذي أجرى فحصا على عصام الدين عراض، فقد أكد أنه بعد تقديم شكاية في الموضوع، اتصل به هاتفيا الدكتور المذكور وأخبره أنه حضرت لديه الشرطة واستفسرته عن ظروف تمكين المسمى عصام الدين عراض من شهادة طبية مدة العجز فيها 60 يوما، وأنه انتابه خوف حول تسليمها، ليخبره أن زميله في العمل من سلمها له وختم عليها بختمه.

واسترسالا في البحث تم الاستماع إلى خالد سداس، الذي أوضح أنه بلغ إلى علمه وقائع هذه القضية من خلال ما كان يروج بمدينة وجدة، وبخصوص ما نسب له الحصن ماتي، فقد نفى ذلك موضحا أنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة، مؤكدا أنه لم يسبق له أن طلب من تدبر أي شخص بالقتال شجار مع المسمى عبد اللطيف موسى بإيعاز من مشغله عبد النبي بعوي، وأنه سيمكنه من مبلغ 10 مليون سنتيم مقابل ذلك، معرفته بالضحية المزعم عصام الدين عراض أو الشهود باستثناء الشاهد بوفلجة بنقاسو الذي له تعامل تجاري مع الشركة التي يعمل بها ( انظروا محضر استماعه بتفصيل).

ونظرا للتناقضات الحاصلة في تصريحات حصن ماتي و خالد سداس فقد تم إجراء مواجهة بينهما، تثبت فيها كل طرف بتصريحه.

وبغية الاستماع إلى الضحية المزعم عصام الدين عراض، فقد تعذر ذلك كونه يتواجد خارج أرض الوطن منذ تاريخ 2022.10.01 وذلك حسب نتيجة تنقيطه بقاعدة للمعطيات لشرطة الحدود.



- بخصوص محضر الانتقال و المعالجة المنجز من طرفه أنه عاين سجل تصحيح الإمضاءات الرقم 126 بتاريخ 2013/01/14، المتعلق بعملية المصادقة على الوكالتين المطعون فيهما بالزور بين سامية موسى وعبد النبي بعوي، دون معالجته إلى الرقم 986 المقدم بحاميه بالهافش، وإخفائه لمعالجة نفس رقم المصادقة 126 بتاريخ 2013/01/02 بين فتحة رمال و يعقوبي توفيق بخصوص تصحيح إضاء وثيقة ( Attestation de Prise En Charge)، فقد أجاب أن الرقم 986 لم يستفسر عليه رئيس مصلحة تصحيح الإضاءات الذي وضع رهن إشارته السجل المذكور، وتم التركيز على الرقم 126 المضمن بالوكالتين، وهو ما حدا به إلى عدم تضمينه بمحضر الانتقال و المعالجة.

أما بخصوص الرقم الآخر للمصادقة 126 بتاريخ 2013.01.02، فقد أوضح أنه لم يعالجه ولم بدله عليه الموظف المذكور في الوقت الذي كان لزاما عليه إجراء المعالجة بنفسه وتخص السجل بدقة وعدم الأخذ برأي الموظف الجماعي لأنه قد أصبح والحالة هذه مشتبها فيه، كما كان لزاما عليه أيضا معالجة سجل تصحيح الإضاءات من صفحته الأولى إلى غاية وصوله للرقم الترتيبي 126 المضمن بالوكالة والمطعون فيه بالزور، والتأكد من أطرافها وتاريخ تصحيح الإضاء للوقوف على مدى صحتها أو أي إقحام أو تلاعب شاب سجل المصادقة كما هو الحال في هذه الحالة، في حين أن المعالجة التي تمت من قبل طاصر هذه الفرقة تم الوقوف من خلالها على وجود 126 في مناسبتين بنفس السجل الأول بتاريخ: 2013/01/02 والتقي بتاريخ 2013/01/14.

- عدم استغلاله لما صرح به موظف الجماعة الحضرية سليمان القنوري بأنه يتم الاحتفاظ بنسخة من أي وثيقة تم تصحيحها إضاءتها رفقة نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحبها بلرشيف المصلحة، وذلك قصد الحصول على الوثيقة المطعون فيها بالزور واستغلالها في الخبرة التقنية.

- عدم استفساره لموظفي الجماعة الحضرية بوجدة للذين عملا على تصحيح الوكالتين المطعون فيهما بالزور إن كان يتوجب تسجيلهما برقم مصادقة واحد على الرغم من أنهما يتعلقان بعقارين مختلفين بكل من وجدة والدار البيضاء.

- وحول تعهد المشتكى به عبد النبي بعوي، أنه سيدلي بالشيكات البنكية التي سلمها لوالد المشتكية عبد الرحيم موسى مقابل اقتنائه منه العقار المتواجد بوجدة، وعن إثباته لعمليات سابقة لبيع وشراء عقارات جمعت بصهره بلمير قاسم، حيث تخلف عن ذلك، فقد أجاب أن المشتكى به لم يراجع المصلحة من جديد حول ما تعهد به و لم يستطع تذكر إن تم استدعائه أم لا، ليتم إحالة الناتج على النيابة العامة على حاله.

- عدم تعميق البحث مع المشتكى به عبد النبي بعوي بخصوص تسجيل العقارين المذكورين في اسم سامية موسى تبلغ قيمتهما حوالي 20.000.000.00 درهم وهو مبلغ مهم قبل إبرامهما لعقد الزواج وهو ما يثير الشكوك، و تم الاكتفاء بتصريحاته فقط، فقد أجاب أنه لم يتم استفساره حول هذه النقطة كون زميله أسامة الهواري هو من تكلف بالاستماع إليه.

- إشارته بالتقرير إلى أنه تعذر عليه الاستماع إلى المشتكية ووالدها حول تراجعهما عن سابق تصريحاتهما بخصوص موضوع الإقرار و التنازل عن الشكاية، سيما و أن المشتكية أكدت أنه لم يتم استدعائها إلا مرة واحدة إلى جانب والدها، ولم يعرفا مال البحث في قضيتهما، حيث تبين أنه لم ينجز أي محضر استدعاء للجهة المشتكية أو الإشارة إلى طريقة استدعائهما.

المذكور أنه تم تكليفه على رأس فرقة مكافحة المرائم المعلوماتية وأسند البحث بعدها للمعيد الشرطية ممتاز "توفل أحمامي".

و في سياق البحث تم الاستماع إلى صعيد الشرطة ممتاز "اسامة الهواري"، الذي أنجز محضر استماع المشتكى به عبد النبي بعوي، بصفته رئيس الفرقة المالية والاقتصادية بالنيابة آنذاك عوضاً عن زميله "توفل أحمامي"، موضحاً أن هذا الأخير كان في إحالة مرسلة أو مهمة خارج مدينة وجدة، وهو ما حدا به إلى الاستماع إليه، حيث أوضح أن المشتكى به :

- نفي واقعة تزويره للوكالتين موضوع شكاية زوجته سامية موسى رغم أنه المستفيد الوحيد من هذه العملية جراء بومه للمقارين لفائدة صهره مير بالقاسم.

- نفي تزوير الشهادة الإدارية كونه غلاب و المدلى بها بملف الزواج المبرم بينه و بين سامية موسى، مبيداً أن هذه الأخيرة هي من تكلفت بجميع الإجراءات وجمع الوثائق المكونة لملف الزواج، وأن الأمر الوحيد الذي قام به هو توقيعها على عقد الزواج بمدينة برشيد.

- و حول عدم مواصلته للبحث في هذه القضية، وحصوله على أصل الوكالتين موضوع التزوير وإخضاعهما لخبرة خطية قصد التأكد من التوقيعين المضمنين بها، فقد أكد أنه ترأس الفرقة المالية بالنيابة لمدة لم تتجاوز خمسة عشرة يوماً، وأن هذا الأمر كان لازماً على "توفل أحمامي" القيام به نظراً لإشرافه على البحث.

- و حول عدم تعميقه البحث مع المشتكى به بخصوص الشيكات البنكية التي تعهد بالإدلاء بها لتأكيد صلبية القتائه للمقارين الكائنين بمدينتي وجدة والدار البيضاء، فقد أوضح أنه ونظراً للمدة القصيرة التي أشرف على البحث فيها، فإنه وضع جميع الإجراءات رهن إشارة "توفل أحمامي" لإتمامها.

المعيد الممتاز أسامة الهواري، تمت مواجهته أيضاً بنتيجة الأبحاث التقنية، التي أفضت إلى الوقوف على اتصالات هاتفية جمعتها بالمشتكى به عبد النبي بعوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2013/06/14 إلى غاية 2023/06/29، حيث أوضح على أن هذه الاتصالات تتعلق بمجموعة من الرسائل النصية المتبادلة بينهما والتي يتم التوصل بها أوتوماتيكياً في الأعياد والمناسبات، ولم يسبق له الاتصال به إطلاقاً.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم الاستماع إلى صعيد الشرطة ممتاز "توفل أحمامي"، المشرف والمسؤول عن البحث، حيث تمت مواجهته بالاختلالات التالية:

- أن المشتكية سامية موسى أكدت أنها كانت تتواجد بمدينة الدار البيضاء بتاريخ تصحيح الإمضاء على الوكالتين 2013/01/14 بمدينة وجدة، وأدلت بنسخة من وصل بنكي لاستخراج مبلغ مالي بواسطة شيك الشباك بالتاريخ المذكور يفيد تواجدها بمدينة الدار البيضاء، وهي الواقعة التي لم يتم استغلالها في البحث ومواجهة بها موظفي الجماعة الحضرية بوجدة اللذين أشرفا على تصحيح إمضاء الوكالتين، حيث صرح سليمان قدوري أن المعنية بالأمر حضرت شخصياً أمامه خلافاً للمعطى المشار إليه.

الإمضاءات برسم سنة 2013، ويتعلق الأمر بنموذج من السجل رقم 03 خاص بالمصالحات،  
م رقم من 01 إلى 226 صفحة.

\* واعتمادا على الوكالة موضوع البحث في اسم معاملة موسى، المصححة الإمضاء  
تحت عدد: 13/126 بتاريخ 2013/01/14 بجماعة وجدة، تمت معالجة الرقم الترتيبي عدد:  
13/126 بنفس السجل فتبين أنه يتعلق بشهادة العمل Attestation Prise En Charge  
بتاريخ 2013/01/02 منجزة من طرف المصملا: فتحة رمال بطاقة تعريفها الوطنية عدد:  
F146131 (الطرف الأول) لفائدة المسمى العكوي توفيق (الطرف الثاني).

\* وعلى إثر فحص باقي صفحات سجل تصحيح الإمضاءات، تمت معالجة نواحد  
نفس الرقم "126" بتاريخ 2013/01/14، بنفس تصحيح إمضاء وكالة في اسم معاملة موسى  
موقع بالخانة المخصصة لإمضاء الطرف الأول، لفائدة المسمى: عبد النبي بعوي، وغير موقعة  
بالخانة المخصصة لإمضاء الطرف الثاني، كما تمت معالجة أن الخانة المخصصة لنوع الوثيقة  
مدون بها عبارة "وكالة"، وأن الرقم الترتيبي 126 المتعلق بتصحيح إمضاء الوكالة، مدون  
بجانبه على الهامش خارج كل الخانات- رقم: 986.

\* باستفسار رئيس مصلحة تصحيح الإمضاءات حول تضمين الرقم 126 بتاريخ:  
2013/01/02 و تاريخ 2013/01/14 وبجانبه على الهامش خارج خانات السجل- رقم 986  
بنفس التاريخ، أضاف بأن الموظف المسمى نصر الدين بنعبيد هو من كان مكلفا بالسجل آنذاك مدليا  
لتأكيد ذلك بقرار تفويض تصحيح الإمضاءات بجماعة وجدة وكذا قرار إلغاء التفويض.

\* أسفرت التحريات الميدانية على كون عملية التزوير قد تمت بإحترازية وقصد  
جنائي، حيث لم يتم ترك أية نسخة من الوكالتين بأرشيف مصلحة تصحيح الإمضاءات بجماعة  
وجدة.

\* وقد تم إجراء خبرة خطية على التوقيع المنسوب للمصملا سامية موسى بالخانة  
الموازية للرقم 126 بتاريخ 2013/01/14 بالسجل المخصص لذلك والممسوك بمصلحة  
تصحيح الإمضاءات بالمجلس البلدي بمدينة وجدة وكذا على أصل الوكالتين المطعون فيهما  
بالزور، فتضح بأن التوقيع مزور فعلا.

\* كما تبين في نفس إطار البحث بأن المعنية السالفة الذكر لم تكن متواجدة بمدينة  
وجدة بهذا التاريخ، لكونها قامت بعملية سحب لمبلغ مالي من مؤسسة بنكية بمدينة الدار  
البيضاء، فضلا عن تصريحاتها أنه لم يسبق لها توكيل طليقتها عبد النبي بعوي لبيع عقارين في  
اسمها، فضلا عن احتفاظها بنظير الرسم العقاري خلال فترة نفويت الملكية الخاصة بالفيل  
موضوع البحث.

\* الأبحاث المنجزة أكدت على أن الموظفين بجماعة وجدة كل من نصر الدين  
بنعبيد، اسليمان قنوري والطبيب التنيالي قد ساهموا في جنابة التزوير بمحرر رسمي يتضمنين  
والمصادقة على الوكالتين موضوع البحث بتدوين البيانات الخاصة بهما بالوكالتين- دون  
حضور المعطية بالأمر أو توقيعها على السجلين الممسوكين من طرف مصلحة تصحيح  
الإمضاءات المذكورة، والتي يبقى المذكور أولا الضابط المفوض له الإمضاء ساعتها،  
والمذكور ثانيا مكلف باستقبال المرتفقين، والمذكور ثالثا مكلفا بالسجلات، حيث تأكد من خلال  
الخبرات الخطية المنجزة من قبل مختبر الشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء تطابق  
المميزات الخطية الخاصة بالمسمى اسليمان قنوري مع تلك الواردة بالوكالتين المزورتين  
بالختم الخاص بتصحيح الإمضاءات، بالإضافة إلى تطابق المميزات الخطية الخاصة بالمسمى



عملية تفتيش دقيق لها بالكامل رفقة عناصر الدرك الملكي الذين كانوا يرافقه الرقيب عزيز الجاري و الرقيب أيوب ملك .

الدركيون المذكورون فتحوا كافة أبواب السيارة بما فيها باب الصندوق الخلفي وتركوها مفتوحة، حينها أخذت المصممة سامية موسى هاتفها النقال وبدأت تشرح في التصوير بكاميرا فيديو حيث تم مدعها من ذلك بعدما أشار عليها رئيس الدورية بأن رجال الدرك الملكي يقومون أيضا بالتصوير بالكاميرات الصدمية المثبتة لديهم بزيهم الرسمي ولا داعي للقيام بذلك وأنه سيتم مثابعتها أمام العدالة من أجل هذا الأمر، ونظرا لكون المصممة سامية موسى وخالتها انتابتهما حالة من الهلع فقد طلبت من الدركي الذي يبدو رئيس هاتفه الدورية إن كان بإمكانها الجلوس بداخل السيارة نظرا لكونها كانت ترتعش من الخوف غير أنه رفض الأمر. وطلب منهما الاعتماد عن السيارة بعبارة "ما نظربوش للطوموبيل"، حينها حاولت المصممة سامية موسى ربط الاتصال هاتفيا بطليقتها عبد النبي بعوي غير أنه لم يكن يجيب على المكالمات.

أمام هذا الوضع، وبعد إشعار رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد أول حميد أومية بالأمر في مكالمة ثانية من الرقيب أول محمد معزولي، بادر إلى التوجه على الفور متن مجهزة المصلحة نوع داسيا دوستر بلباس مدني مرفوقا بنائبه المساعد بوشعيب المحجوبي والرقيب العالدي منتصر إلى حين المكان، وبالموازاة مع ذلك، وفي إطار احترام السلم الإداري فقد أشعر رئيسه المباشر قائد سرية وجدة القبطان منير نفيس بالأمر حيث تزامن وصوله إلى موقع السد القضائي ووصول قائد السرية المذكور، وتم تنقيط المعنيين بالأمر باستعمال اللوحة TABLETTE الخاصة بهذه العملية التابعة للدرك الملكي.

← لقد أكتت المصممة سامية موسى وخالتها المصممة الباتول بطويوي إلى أنه وحين حضور عناصر الدرك الملكي المذكورين أخذ رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد أول حميد أومية الذي كان بزي مدني تقليدي "لوقية" جواز سفر المذكورة سلفا لتستفسره عن الأمر حيث أطلعها بكونه بصدد التشاور مع النيابة العامة "عادة تعرفني حتى تشوفو مع وكيل الملك".

وخلال تلك اللحظة أثار انتباه المعتنقين قدوم سيارة رباعية الدفع سوداء اللون توقفت بالطريق المقابل لمكان إيقاف سيارتهما من طرف رجال الدرك الملكي وبدأ سائقها الذي لم يكن سوى رئيس جماعة عين الصفا المسمى عبد الرحيم بعوي (شقيق طليق المصممة سامية موسى المسمى عبد النبي بعوي) بالصراخ ويوجه السب والشتيم وكان يقول "بيا ولا بيهها" كما كان يعمل على فتح قميصه بالكامل، وقد توجه له مجموعة من الدركيين بما فيهم رئيس المركز الترابي ورئيس السرية حيث عملوا على تهدأته بتقبيل برأسه (حسب تصريحات المصممة الباتول بطويوي)، وهي اللحظة التي تأكدت من خلالها المصممة الباتول بطويوي بأن الأمر غير عادي وأن هناك سواجرة تحبك ضدهما خصوصا عندما توجه المسمى عبد الرحيم بعوي رفقة دركيين نحو مكان توقف سيارتهما وشرب من قينة ماء وقد كان يتكلم مع رجال الدرك الملكي في الوقت الذي كانتا فيه بمكان غير بعيد عن سيارتهما، وخلال قطع المسمى عبد الرحيم بعوي للطريق قادمة من مكان إيقاف سيارته نحو مكان إيقاف سيارتهما من طرف رجال الدرك الملكي وفي منتصف الطريق التقى شخصا كان متن دراجة نارية حيث صافحه وسلم عليه باليد وهي اللحظة التي توجهوا فيها جميعا نحو الصندوق الخلفي لسيارتهما وقام سائق الدراجة النارية المذكورة بإخراج شيء ملفوف بورق بلاستيكي يميل لونه إلى الأخضر أو الوردي حينها قامت الباتول بطويوي بالصراخ بأن شيء ما من الممنوعات سيتم دمه بسيارتها ومن المحتمل أن يكون مخدرات، حيث أصيبت بحالة من الهستيريا وهو الأمر الذي أكدته أيضا المصممة سامية موسى.

بأخبار رجال الدرك الملكي بالأمر كون الشخص المطلي لازال متن دراجته النارية مستوقفا بعين المكان من القرب من سيارتهما، عدها قام رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد أول حميد أومية بحمل ذلك الشيء من صندوق السيارة وأخبرها بأنه مجرد وجبة أكل "ساندويش" ولا داعي للقلق حيث طلبت منه الباتول بطيوي تسليمها إياه إلا أنه رفض الأمر واحتفظ به، عدها طلب رجال الدرك الملكي من المسمى عبد الرحيم بعوي مغادرة المكان والتوجه نحو سيارته.

بموازاة مع ذلك، وعلى إثر حضور قائد سرية الدرك الملكي القبطان منير لغيس متن سيارة مدنية بلبس أيضا لباسا مدنيا إلى عين المكان تقدم من المصممة سامية موسى وخالدها وأخبرهما بكونه يبقى قائد سرية الدرك الملكي بوجدة وأنهما في حمايته ولا داعي للقلق، وقد توجه بهما إلى منطقة بعيدة عن سيارتهما وأخذ يتكلم معهما ويهدئ من روعهما، وهي اللحظة التي توجه فيها المسمى عبد الرحيم بعوي إلى الجهة المقابلة لمكان تواجد سيارته حيث بقي يصرخ بصوت عال ويوجه السب والشتم لهما.

ومباشرة بعد مكالمات هاتفية بين المصممة سامية موسى وعبد النبي بعوي تليق لغة خطاب رجال الدرك الملكي لهما حيث ألحوا على المسمى عبد الرحيم بعوي مغادرة عين المكان، إذ وبمجرد مغادرته سلموا وثائق السيارة لسانقها وطلبوا من المصممة سامية موسى وخالدها مغادرة عين المكان دون أن يتم تحرير أية مخالفة لفائدة السائق أو لفائدتهما رغم إيقافهما لمدة طويلة وإخضاعهما لعملية تفتيش للسيارة في وقت متأخر من الليل.

وقد إتضح جليا بأن عناصر الدرك الملكي كل من رئيس الدورية الرقيب أول محمد معروزي ورئيس المركز الترابي أنجاد مساعد أول حميد أومية وبطهما بكون المصممة سامية موسى تبقى الزوجة السابقة للمسمى عبد النبي بعوي وبعدمها أطلع رئيس المركز الترابي المذكور المسمى عبد الرحيم بعوي بصفته رئيس جماعة عين الصفا بوجدة بالأمر وكذا بمكان إيقاف سيارتها واستغلالا لصفته ونفوذه وعلاقته برجال الدرك الملكي بوجدة فقد مورس عليها وخالدها تصف ومساء معاملة بالضغط والتهديد بإشعار النيابة العامة والقيام بتفتيش دقيق لسيارتها بحثا عن ممنوعات وعدم توفير الحماية لمسيدين بالطريق العمومي في ساعة متأخرة من الليل وإبقائهما بعين المكان لمدة طويلة من طرف عناصر الدرك الملكي المذكورين أثناء مزاولة مهامهم وهي أفعال وإجراءات لا تتناسب مع واقعة الحال، كما حاول شخص دس شيء مشتببه في كونه مخدرات بسيارة كل من سامية موسى وخالدها الباتول بطيوي بحضور عناصر الدرك الملكي.

بل أكثر من ذلك حضر المسمى عبد الرحيم بعوي إلى عين المكان واستغل مرة أخرى صفته ونفوذه وعلاقته برجال الدرك الملكي بوجدة ووجه إبلا من السب والشتم لطلبة شقيقه بحضور عناصر الدرك الملكي التي اكتفت فقط بتهدمته وتقبيل رأسه لمغادرة عين المكان ضاربا عرض الحائط الحضور الفعلي لضباط الشرطة القضائية المتواجدين ساعتها هناك والذين امتنعوا عن القيام بعمل بحكم وظيفتهم يتمثل في إثبات الحالة وتطبيق القانون وما يؤكد ذلك هو كونه سيتم مطالبة المصممة سامية موسى ومن معها مغادرة عين المكان إلا بعد أن ربطت الاتصال هاتفيا بطليقها عبد النبي بعوي وأخبرته بالموضوع (والذي أكد بكونه ربط الاتصال هاتفيا بدوره برجال الدرك الملكي حول الأمر) وكذا بعد مغادرة المسمى عبد الرحيم بعوي لعين المكان، بل ودون إشعار النيابة العامة المختصة حول الموضوع حسب تصريح رئيس المركز الترابي أنجاد مساعد أول حميد أومية حين أخذه جواز سفر المصممة الباتول بطيوي. وعدم تحرير مخالفة بعدم وضع حزام السلامة بالمقاعد الخلفية للمعنيين.

هذا، وعلاقة بالأبحاث المنجزة للمساعدة معلية موسى بتاريخ 2022/08/03، والمعرفة ما اذا كان هناك اتصال للمسمى عبد الرحيم بوي من خلال رقمه الهاتفي 212661850411 مع أي شخص تابع للدرك الملكي، فقد تبين أنه بتاريخ 2022/08/03 على الساعة 23 و 42 دقيقة و 16 ثانية هو على الساعة 23 و 49 دقيقة و 36 ثانية أنه تواصل مع رقم 212664822337 مسجل بقاعدة بيانات شركة الاتصال باسم حميد أومية، وطنيته UB22113، الذي تبين من خلال النماذج الالي أن مهلته بركي.

004000000197700	0044022222	NAMID OUMTA	US22113		BLADIDA	01/07/1997	
-----------------	------------	-------------	---------	--	---------	------------	--

• الأبحاث والتحليلات التقنية الخاصة بالتوقع الجغرافي  
GEOLOCALISATION مكنت من رصد رقم النداء +212661567522 المستعمل من قبل الممثلة سلمية موسى (طلبة المسمى عبد النبي بوي) على مستوى لواقط الاتصال الهاتفي لشركة اتصالات المغرب المتوقعة بمدينة المصيرة ووجدة وذلك أيام 03 غشت 2022 على الساعة 20h45 إلى 04 غشت 2022 على الساعة 04h42.

يلعب المسمى سعيد الناصري دورا محوريا ضمن شبكة تهريب والاتجار في المخدرات التي يترعها المسمى عبد النبي بعوي، ذلك أنه إضافة إلى مشاركته بكميات من المخدرات، يشرف المعنى بالأمر على التنسيق بين عناصر هذه الشبكة والسهر على اللوجستيك وتسهيل عبور المخدرات داخل المغرب باستخدام علاقاته المتشعبة، وتداول مجموعة من المبالغ المالية الضخمة نقدا المثلثة تحصيلها من المخدرات دون الإدلاء بما يبررها، إضافة إلى ما أثبتته البحث من ارتكابه عدة عمليات نصب على المواطن المالي المذكور، واستغلال منصبه كرئيس للنادي الوداد الرياضي في الضغط على مجموعة من الشهود المستخدمين بهذا النادي من أجل حملهم على تغيير تصريحاتهم المدلى بها لدى الضابطة القضائية وتحريضهم على الإدلاء بتصريحات كاذبة والتبليغ على جريمة خيالية، وغير ذلك من الأفعال الإجرامية المفصلة كما يلي:

حلّ المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بالمغرب سنة 2013 من أجل هدف واحد هو الاتجار في المخدرات، ولأجله فلن لقاء مع المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالي و الوجدي) كان لهذه الغاية، وهي الغاية نفسها التي قام من أجلها هذا الأخير بتقديم المسمى سعيد الناصري إلى المواطن المالي المذكور على اعتبار أنه أحد مساعدي المسمى عبد النبي بعوي وشركائه في مجال الإتجار الدولي في المخدرات، إضافة إلى كونه يلعب دور المنسق بين أفراد هذه الشبكة وباقي أفراد الشبكات الإجرامية المتعاملين معها، كما يعد المسؤول الأول عن اللوجستيك وعن العلاقات العامة وتسهيل مرور المخدرات داخل التراب المغربي.

11  
خلال البحث مع المسمى سعيد الناصري الذي أنكر فيه علمه بكون المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بنشط في ميدان الاتجار في المخدرات، لم يستطع المعني بالأمر أن يجد أي تبرير منطقي لعلاقته الوثيقة مع تاجر المخدرات المذكور طيلة تواجد هذا الأخير وإقامته بالمغرب انطلاقاً من 2013، حيث ادعى في البداية بأن المواطن المالي عندما تعرف عليه عن طريق عبد النبي بعوي سنة 2014، قدم له نفسه بكونه يعمل بالملك الدبلوماسي وبأنه يود إنشاء مقاولات ومشاريع بالمغرب لهدلاً أرقام الهواتف فيما بينهما من أجل تقديم العون له في هذا المجال، وعند استفساره إن كان ذلك قد تحقق فعلاً أقر المعني بالأمر بأن هذا المواطن المالي لم يقم بإنشاء أو الاستثمار في أية مشاريع بالمغرب، كما ادعى في بداية البحث معه بأن علاقتهما كانت ترتبط فقط بلقاءاتهما لتناول وجبات عشاء بمدينة الدار البيضاء، وهو ما أثبتت مجريات البحث عدم صحته من عدة جوانب للتقائهما معاً بعدة مدن مغربية وارتباطتهما بمعاملات مالية وتجارية وعقارية متنوعة ومتعددة، والتي تم فيما بعد مواجهة المعني بالأمر بها وبتناقض تصريحاته في شأنها وبمحاوله إنكاره طبيعة العلاقة الحقيقية المشبوهة التي كانت تجمعهم بمهرب المخدرات المذكور، والتي شاركه فيها في عمليات تهريب المخدرات وحصل الأموال المتحصلة منها.

2  
ذلك أن المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم قام بتنفيذ عدة عمليات تهريب لمخدر الشيرا في إطار شبكة الاتجار الدولي في المخدرات التي يدير المسمى سعيد الناصري من عناصرها، بلغت حمولتها الإجمالية ما يزيد عن 200 طن من مخدر الشيرة، والتي كان يتم نقلها بواسطة سيارات رباعية الدفع عبر التراب الجزائري في اتجاه الأراضي الليبية. ومن بين هذه العمليات، عملية تهريب تمت أواخر سنة 2013 انطلاقاً من منطقة الناظور انصبت على كمية 15 طن من مخدر الشيرة لحساب المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ الماطي والوجدي)، والتي قام المواطن المالي المذكور بتسليم المبلغ الخاص بتنفيذها، الذي بلغت قيمته بعملة الأورو أزيد من 11 مليون درهم، لكل من سعيد الناصري والشقيقين عبد الواحد لغزاوي وسعيد لغزاوي، وذلك بغية مواجهة بحى السويسى بالرباط خاصة بالمسما لطيفة رافة زوجة المواطن المالي المذكور آنذاك، حيث تسلم المسمى سعيد الناصري مبلغ 350 ألف أورو من أجل الإشراف على التنسيق والتحصير وتسهيل تنفيذ هذه العملية نظراً لعلاقاته الواسعة مع بعض أفراد القوات العمومية، في حين تسلم الأخوان عبد الواحد لغزاوي وسعيد لغزاوي مبلغ 800 ألف أورو من أجل تأمين عملية نقل كمية 15 طن من مخدر الشيرة، وهي العملية التي تمت بنجاح بعدما شارك في تنفيذها كل من المسمين عبد النبي بعوي وعبد الرحيم بعوي وبلقاسم مير، وتم تهريبها عبر البحر إلى السواحل المقابلة لمدينة طبرق إلى تاجر المخدرات الليبي المدعو الحاج ناصر الملقب بـ "بوراس"، والذي قام بدوره بتسليمها بالتراب المصري بمنطقة تسمى النجيلة (NJILA) لتاجر مخدرات آخر يدعى الحاج عطية والذي يلحدر من قبيلة اولاد علي بنفس المنطقة.

وكدانته أنكر المسمى سعيد الناصري معرفته بمهربى المخدرات المسميين عبد الواحد لغزاوي وسعيد لغزاوي أو حتى بأن يكون قد سبق له أن قبلهما أو سمع باسميهما من قبل. بل وأنكر بالخصوص أن يكون قد سبق له أن زار المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بالفيلا الخاصة بزوجته السابقة المسماة لطيفة رافة المتواجدة بحى السويسى بالرباط التي تم فيها هذا اللقاء التنسيقى لعملية تهريب المخدرات المشار إليها، إلا أن إنكاره هذا تمكن البحث من دحضه بشهادة الشهود أولاً ثم كذلك بما أسفرت عنه التحريات التقنية المنجزة على رقمه الهاتفي 0661135757 التي أكدت نتائجها حضور المعني بالأمر هذا اللقاء التنسيقى لعملية تهريب المخدرات المذكورة بفيلا المسماة لطيفة رافة بحى السويسى بالرباط أواخر سنة 2013.



أحمد بن إبراهيم، والتي سبق لهذا الأخير أن بحثها للمسمى عبد النبي بعوي إلى مدينة وجدة في غضون سنة 2014، بعدما ألح عليه في اقتلاعها بدعوى استغلالها في حمل الأحجار والرمال بمقلاع الأحجار، كما تمهد له بكون الشاحنات المذكورة سوف لن تغادر مقلاع الأحجار كونها لا تتوفر على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب، غير أن المسمى عبد النبي بعوي فاجأه باستغلال إحدى هذه الشاحنات في حمل كميات مهمة من مخدر الشيرة مما سهل الإيقاع به والزج به في السجن. وفي هذا الإطار، فقد أخبر المسميان عبد النبي بعوي وسعيد الناصري المواطن المالي المذكور خلال اتصال هاتفي به عبر تقنية الواتساب عندما كان معتقلا بالسجن بدولة موريتانيا، أنهما استعسلا شاحنة من شاحناته التي استوردها من دولة الصين كونهما كلاهما مطعونين بكون السلطات الأمنية المكلفة بالمراقبة سوف لن تعترض مرور هذه الشاحنات من المخدرات، غير أنهما تقابلا بوجود مصلحة أمنية جديدة قامت بحجز الشاحنات الثلاثة التي كانت محملة بكمية 40 طن من مخدر الشيرة، إلا أنهما أواماه لاحقا بكونهما قد قاما بحل مشكلته وبأنه لم تعد له أي علاقة لي بهذا الملف.

إضافة إلى هذه العملية، سبق للمسمى سعيد الناصري أن نفذ في غضون سنة 2014 عمليتين أخريتين لتهرب المخدرات: الأولى انصبت على كمية 300 كغ من مخدر الشيرة من النوع الممتاز "الغليظة" تم اقتلاعها من المسمى عبد الواحد الغراوي، والعملية الثانية انصبت على كمية 500 كغ من مخدر الشيرة تم اقتلاعها من المدعو الحاج بنعيسى، حيث تم إرسال الكميّتين من قبل كل من عبد الواحد الغراوي والحاج بنعيسى لأحد تجار المخدرات من معارف المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من جنسية إسبانية يدعى خيسوس يقطن بمدينة ملقا الإسبانية.

في المقابل، فشل المسميان سعيد الناصري وعبد النبي بعوي في تأمين تهريب شحنتين من مخدر الشيرة عبر البحر عندما كان المواطن المالي المذكور بداخل السجن حسب تصريح هذا الأخير، الأولى تمت في غضون سنة 2020 وانصبت على تهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة انطلاقا من شواطئ مدينة الناظور، وهي الكمية التي قام بنقلها من مناطق زراعتها وتلقيها إلى منطقة تهريبها بشاطئ البحر المسمى عبد الواحد لغراوي بطلب من المسمى عبد النبي بعوي، ثم تكلف التركي المسمى "بختيل" بتأمين النقل البحري لهذه الشحنة قبل أن يتم إحباطها في عرض البحر من قبل الحرس البحري الليبي. أما العملية الثانية فقد تمت في غضون سنة 2021 على نفس الشاكلة وانصبت على كمية 10 أطنان من مخدر الشيرة (لا أنها تم حجزها بدورها من قبل عناصر الحرس البحري الليبي).

ب- حول علاقته بتهريب العملة من أجل تمويل الإتجار الدولي في المخدرات وتبييض الأموال:

في صلة بميدان الاتجار الدولي في المخدرات، كان المسمى سعيد الناصري يستفيد من مبالغ مالية ضخمة متحصلة من عائدات هذا النشاط التي يتم اللجوء إليه من أجل غسلها ووضخها في مشاريع تجارية وعقارية، ومن ذلك مثلا أن المعطي بالأمر طلب من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم تسليمه مبلغ 5 مليار سنتيم من أجل اقتناء أراضٍ وإنشاء مشروع عقاري لتبييض الأموال المتحصلة من تهريب والاتجار في المخدرات، وبناء عليه التقيا معا بمدينة الدار البيضاء عندما توجه إليها المواطن المالي المذكور على متن السيارة رفقة زوجته وقتها المسماة لطيفة رافة قبل بضعة أيام من عقد قرانهما، وهناك التقيا بالمسمى سعيد الناصري على مستوى أحد شوارع الدار البيضاء، فتقدم منهما هذا الأخير وعرض على المسماة

العملة الصعبة التي تم تهريبها إلى داخل المغرب عن طريق شبكة من الصرافين من داخل الوطن وخارجه.

وعلى سبيل المثال، أنه في غضون سنة 2013، استنادا إلى حاجة المسمى عبد النبي بعوي لتمويل شراء فيلا لنفسه بحي كاليفورنيا بالقرب من المحل التجاري أمود، قام صراف من جنسية مصرية يدعى أبو ثورة بناء على طلب المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بإرسال مبلغ مليون ومائة وخمسين ألف أورو (أي ما يعادل وقتها 11 مليون وخمسمائة ألف درهم مغربي) إلى الصراف المسمى هشام الوافي، وتسلمه منه المواطن المالي المذكور بمعية كل من المسميين سعيد الناصري وعبد النبي بعوي بالقرب من مقهى PAUL بالمعاريف، قبل أن يتم لهذا الأخير لاحقا مبلغ 350 مليون سنتيم نقدا بحضور المسمى توفيق زنتار والمسمى وسلم نادر وسعيد الناصري بعدما قام فعلا بإبرام عقد البيع وانتقل للسكن في هذه الفيلا التي أدى ثمنها نقدا بأموال التي سلمتها إليه.

وفي إحدى صليات تهريب العملة الصعبة بنفس الطريقة من طرف شبكة الاتجار في المخدرات التي يلتصقون إليها، والتي همت هذه المرة مبلغ مليون وستمائة ألف أورو، تسلم مهرب المخدرات المسمى عبد الواحد لغراوي مليون أورو من أجل صرفه في اقتناء كمية من مخدر الشيرة تمهيدا لتنفيذ عملية لاحقة للتهريب الدولي للمخدرات، فيما سلم المواطن المالي المذكور للمسمى سعيد الناصري شخصيا مبلغ 400 ألف أورو من أجل القيام بدوره في تأمين الطرق لتمرير كميات المخدرات المهربة.

وبطلب من المسمى عبد النبي بعوي، أقرضه المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم عدة مبالغ مالية على دفعات قيمتها الإجمالية 3 مليون أورو، سلمها له من ضمن نصيبه المالي من عملية نقل وتهريب كمية 80 طن من مخدر الشيرة سنة 2013 التي نجحوا في تهريبها على مراحل في اتجاه دولة مصر. ومن بين هذه المبالغ المالية، قام المواطن المالي المذكور بناء على تعليمات عبد النبي بعوي بتسليم المسمى سعيد الناصري بمبلغ 15 مليون و800 ألف درهم، وهو المبلغ الذي جلبه إليهما مساعد الصراف مصطفى الناظوري بالمطعم الآسيوي ماي طاي بمدينة الدار البيضاء حيث كان وقتها المواطن المالي المذكور رفقة سعيد الناصري بنفس المطعم لتناول وجبة العشاء، ثم قام هذا الأخير بنقل هذا المبلغ الذي يزيد عن مليار ونصف مليار سنتيم بالصندوق الخلفي لسيارته، وهو الأمر الذي ورد بفحوى المكالمات الهاتفية بينهما المشار إليها سابقا، والتي تم التقاطها بتاريخ 2023/05/05 على الساعة 12 و08 دقيقة.

وفي غضون سنة 2015 تم إيقاف المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بموريتانيا وسجنه هناك لمدة أربع سنوات. ومباشرة بعد خروجه من السجن بموريتانيا سنة 2019 توجه المواطن المالي المذكور إلى السنغال فتواصل من هناك هاتفيا مع المسمى سعيد الناصري وأرسل له ما يقابل مبلغ ثمانية ملايين درهم، وذلك عبر صراف ليبي يدعى الزعيم أرسلها إلى أحد معارف "سعيد الناصري" بمدينة الدار البيضاء، حيث أن جزء من هذا المبلغ كان مخصصا لتغطية المصاريف التي ادعى له سعيد الناصري بأنه أحدثها بالفيلا المتواجدة بكاليفورنيا التي كان يعتقد بأن هذا الأخير يستغلها في الإقامة فقط، في حين أن شطرا من هذا المبلغ كان من المفترض أن المواطن المالي المذكور كان سيسترجعه منه متى حل بالمغرب، إلا أنه نظرا لكونه تم إيقافه واعتقاله مباشرة بمجرد دخوله التراب المغربي فإن المواطن المالي المذكور طلب من المسمى سعيد الناصري استخدام شطر من المبلغ المذكور في تسهيل إجراءات عملية ترحيله إلى مالي بأية طريق ممكنة، وخاصة أن هذا الأخير كان يوهمه بالسعي إلى تحقيق ذلك كما سيتم الإشارة إليه لاحقا.

لطفيفة رافة بحضور طليقها المذكور مجموعة من الخواتم الذهبية الخاصة بالعرائس من أجل انتقاء خاتم منها كخاتم للزواج بحكم دوره داخل شبكة تهريب المخدرات كمكلف بالولوجستيك والعلاقات العامة وقضاء الأعراس وتوفير مثل هذه المستلزمات بما فيها الشخصية لخدمة تجار المخدرات المذكور، ثم قام بعدها المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم في نفس هذا اللقاء بحضور زوجته المذكورة بتسليم المسمى سعيد الناصري كيمس بلاستيكية به مبلغ مالي مهم من العملة السعيدة متحصل من تجارة المخدرات يقدر بـ 02 مليون ووزو كان يتواجد بصندوق السيارة التي قاما على متنها، وذلك بناء على طلب هذا الأخير سابقا بتسليمه مبلغ 5 مليار سنتيم من أجل عمله في أحد المشاريع العقارية، إلا أن المسمى سعيد الناصري استأثر بهذا المبلغ لنفسه ولم يخبر المواطن المالي المذكور عن مال هذا الاستثمار، كما لم يعد إليه المبلغ المالي الذي سلمه إليه لهذا الغرض.

تدفع السيولة المالية لهذه الشبكة الإجرامية على المسمى سعيد الناصري أثبتته أيضا دعوى مكاملة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2023/05/05 على الساعة 12 و08 دقيقة، تمت بينه شخصيا مستخدما رقمه الهاتفي 0661135757 وبين المسجون المالي الحاج أحمد بن إبراهيم مستخدما الرقم الهاتفي 0523371955 الخاص بالمؤسسة المسجلية، وفي هذه المكاملة الهاتفية التي تم عرضها على مسامع المعني بالأمر، استفسر هذا الأخير المسجون المالي المذكور عن تفاصيل مبلغ أزيد من 3 مليارات الذي لهذا المسجون في ذمة المسمى عبد النبي بعوي، فذكره المسجون المالي أنه دفع هذا المبلغ نقدا cash للمسمى عبد النبي بعوي، وواجه المسمى سعيد الناصري بمعنى أنه على علم بهذا الأمر كما أشهده بأنه سأي سعيد الناصري- توصل بدوره بجزء من هذا المبلغ قدره مليار و500 مليون سنتيم وقام بقله في صندوق سيارته وهو ما يبين صحة هذا الأمر الذي لم يعترض عليه المسمى سعيد الناصري خلال هذه المكاملة.

إلى جانب ذلك سلم المواطن المالي المذكور إلى المسمى سعيد الناصري مبلغ 110 مليون سنتيم في غضون سنة 2014، وذلك بفيلا بمدينة الجديدة لشخص مغربي مقيم بأمريكا كانوا يقضون بها السهرات والحفلات الماجنة، حيث كان من المفترض أن يستعمل سعيد الناصري 100 مليون سنتيم من ضمن هذا المبلغ في تسهيل عبور كمية من المخدرات عبر معارفه بالمسالك التي ستمر منها داخل التراب المغربي، إلا أنه أخبره بأنه توجه إلى كازينو مازكان بنفس المدينة وأنفق كامل هذا المبلغ أي 110 مليون سنتيم في القمار.

ومن بين المبالغ المالية التي كان المسمى سعيد الناصري يتوصل بها نقدا من مهرب المخدرات المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم في إطار العلاقات المشبوهة بينهما ضمن هذه الشبكة الإجرامية، ما ورد بتصريحات هذا الأخير بأن السالف ذكره توصل منه بمبلغ مليون درهم نقدا على دفعتين، حيث أتى المسمى سعيد الناصري شخصيا لزيارة المواطن المالي المذكور بالفيلا الخاصة بزوجته السابقة لطيفة رافة وطلب منه مبلغ 500.000 درهم بدعوى رغبته في صرفها في القمار بأحد الكازينوهات فصلمه له ثم غادر إلى حال سبيله، وبعد مرور أسبوع تقريبا عاود زيارته مرة أخرى بنفس منزل زوجته المذكورة فصلمه مرة أخرى مبلغ 500.000 درهم.

عناصر هذه الشبكة المتخصصة في التهريب الدولي للمخدرات نشطت بشكل كبير في غسل الأموال وتهريب العملة مما له من العكاس سلبي شديد على الاقتصاد الوطني. وقد كانت للمسمى سعيد الناصري أدوار كبيرة في هذا المجال بصفته مكلفا بالولوجستيك داخل هذه الشبكة وأيضا بصفته رجل ثقة للمسمى عبد النبي بعوي الذي يعد رئيسا لهذه الشبكة من الناحية العملية، حيث أنه إلى جانب ما سلفت الإشارة إليه، شارك المعني بالأمر في تلقي مبالغ من

ذلك أنه عكس إكراه الوقائع المذكورة، صرحت الشاهدة لطيفة رافة الزوجة السابقة للمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، أنه خلال فترة مكوث طليقتها المذكور بممنها بمنزلها بحي السويسي بالرباط، طلب منها هذا الأخير أن تعد وجبة العشاء من أجل استقبال شخص وزوجته من أحياء منطقة نواكشوط كما أطلعها بأن سعيد الناصري مدعو أيضا للحضور، وبالفعل وصل الضيوف الرئيسي وهو عبد الواحد لغزاوي رافة كل من شقيقه سعيد لغزاوي وزوجته فاطمة الزهراء البشير البوهالي (وهو ما أكتته أيضا هذه الأخيرة بمحضر القوالها طيبة)، فيما تأخر سعيد الناصري عن الموعد ولم يحضر إلا بعد انتهائهم من تناول وجبة العشاء وخروج الضيوف إلى الحديقة استعدادا لمغادرة المنزل، حيث أنه بمجرد وصوله قام المواطن المالي المذكور بالعودة رافة سعيد الناصري والضيوف عبد الواحد وسعيد لغزاوي إلى صالون المنزل وهما بقيتا السيدة بالسيارة خارج المنزل، ثم طلب من زوجته لطيفة رافة التي صعدت إلى الطابق العلوي أن تبحث له الخادمة فاطمة الفلاني من أجل خدمة الضيوف، وبعد فترة من ذلك هاجر الضيوف المنزل في حين ظل المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم مجتمعاً بالمسمى سعيد الناصري بحديقة الفيللا.

لتتحقق من هذه المعطيات، توصلت بالبحث إلى شاهدة إضافية على حضور المعني بالأمر إلى جانب مهربي المخدرات المذكورين اللقاء التتبعي المذكور لتهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة بفيللا المسماة لطيفة رافة بحي السويسي بالرباط ويتعلق الأمر بالمسماة فاطمة الفلاني التي كانت تشتغل وقتها خادمة بهذه الفيللا، والتي أكتت بأنّها هي من قامت يومها بتحضير وجبة العشاء للضيوف التي حضرها كل من المواطن المالي زوج مشغلها آنذاك لطيفة رافة وهذه الأخيرة بالإضافة إلى المسمى عبد الواحد لغزاوي وزوجته الذي تعرفت على صورته الفوتوغرافية عند عرضها عليها. وبعد الانتهاء من الوجبة التحق بهم المسمى سعيد الناصري، وانفرد بكل من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم ومهرب المخدرات عبد الواحد لغزاوي، قبل أن يطلب المواطن المالي المذكور من الخادمة فاطمة الفلاني أن تساعد في حمل كيسين وحقيبة مملوءين بمبلغ مالية وإحضارها من الطابق التحت أرضي إلى الطابق الأرضي، مما يطابق تصريحات المواطن المالي المذكور حول تفاصيل هذا اللقاء.

**الأبحاث والتحريات التقنية المنجزة استغلالا للرقم الهاتفي 0661135757 الخاص بالمسمى سعيد الناصري، أكتت مما لا يدع مجالا للشك ما ورد بتصريحات الشهود المذكورين في شأن الوقائع التي أنكرها المسمى سعيد الناصري المتعلقة بحضوره هذا اللقاء التتبعي لتهريب كمية 15 طن من مخدر الشيرة أواخر سنة 2013 بفيللا المسماة لطيفة رافة الكاتنة بحي السويسي بالرباط، حيث أسفرت نتيجة هذه التحريات التقنية بأن المسمى سعيد الناصري توجه فعلا أواخر سنة 2013 وبالضبط بتاريخ 2013.12.17 إلى الفيللا المذكورة كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي 2G\_RAB\_OLMSUISSI بنطاق هذه الفيللا بحي السويسي بالرباط الذي رصد مكالماته الهاتفية التي أنجزها بالتاريخ المذكور انطلاقا من الساعة 20:21 إلى غاية الساعة 37:22، في الوقت الذي كان يتواجد معه بعين المكان المواطن المالي المذكور الذي كان يستعمل الرقم الهاتفي 0674608459 كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي بزنقة الزبير بن العوام بحي السويسي بالرباط، ومن خلال معاينة لائحة المكالمات الهاتفية المنجزة بينهما يومها تبين بأنه بدأ التواصل بينهما انطلاقا من الساعة 14:16 حيث كان المواطن المالي يتواجد خلالها بفيللا زوجته الكائن بحي السويسي بالرباط في حين كان سعيد الناصري لا يزال يتواجد بمدينة الدار البيضاء، ثم جرت بينهما تسع (09) مكالمات هاتفية آخرها على الساعة 49:19. وعلى الساعة 45:20 تم رصد الرقم الهاتفي للمسمى "سعيد الناصري" بمدينة تمارة قادما إلى الرباط، كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي الكائن في MBSC\_Temara\_Massira، وعلى الساعة 20:21 كان المعني بالأمر يتواجد بحي السويسي بالرباط بالقرب من فيلا زوجة المعني بالأمر كما يثبت ذلك لاقط الاتصال الهوائي 2G\_RAB\_OLMSUISSI وظل بعين**



الأبحاث والتحريات المنجزة على الحسابات المالية للمسمى سعيد الناصري على مستوى المؤسسات البنكية أكدت الشبهات المحيطة بمصادر أمواله وطرق تدبيرها، كما تدل على ذلك المعاملات التالية:

- أنه يتوفر على حساب بنكي ببنك المربقا وأنه قام بعمليات إيداع نقدية لمبالغ مالية بلغت قيمتها منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2023 إلى ما يلازم مجموعه 89.910.934,00 درهم.

- أنه يتوفر كذلك على حساب بنكي مفتوح بالقرض الفلاحي عرف ما بين 2020 و 2023 عمليات إيداع نقدية لما يلازم مجموعه 4.100.000,00 درهم.

- أنه بموجب وكالة لتسيير الحساب البنكي المفتوح في اسم ابنه زكرياء الناصري، قام ما بين سنة 2014 و 2023 بعمليات إيداع لمبالغ نقدية تناهز مبلغ 42.591.806,00 درهم، مع الإشارة أنه بتاريخ 2014/06/07 قام بإيداع مبلغ مالي نقدي قيمته 5.000.000,00 درهم، ثم بعدها بتاريخ 2014/07/02 قام بإيداع مبلغ مالي نقدي قيمته 10.000.000,00 درهم، أي أنه خلال فترة وجيزة تناهز 28 يوما أودع ما مجموعه 15.000.000,00 درهم.

- أنه خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2020 إلى غاية سنة 2023 تبين ضخم ما مجموعه 8.320.000,00 درهم نقدا في الحساب البنكي المفتوح بالقرض الفلاحي باسم شركته SOCIETE CIVILE IMMOBILIERE PRADO.

- توصل بتاريخ 2014/08/27 بحسابه البنكي الشخصي عن طريق تحويل بنكي من المسمى فؤاد اليزيدي بمبلغ 650.000 درهم.

- توصل بتاريخ 2013/05/02 من المسمى خالد سداس مدير شركة " BIOUI TRAVAUX " عن طريق العملية البنكية - MISE A DISPOSITION - انطلاقا من الحساب البنكي للأخير بمبلغ 200.000 درهم.

وحول مصادر هذه المبالغ موضوع الأيداعات النقدية ادعى المسمى سعيد الناصري أن الأمر يتعلق بقروض شخصية من لئن بعض الأشخاص، و حاول تبرير ذلك عن طريق الإدلاء بنسخ من شيكات بنكية في اسم هؤلاء الذين استخلصوا مبالغ مالية مسحوبة من حسابه البنكي الشخصي ومن حساب نادي الوداد الرياضي، فضلا عن الإدلاء ببعض بطاقات تحصيل مداخل المباريات. كما زعم المعني عند مواجهته بعملية إيداع ما مجموعه 15.000.000,00 درهم نقدا في الحساب البنكي المفتوح باسم ابنه زكرياء الناصري الذي يسيّره، أن هذه المبالغ تحصل عليها من معارفه وأصدقائه في الإطار الدعم المالي لنادي الوداد الرياضي مدليا بنسخ من إشارات في الموضوع.

وقد تم الاستماع إلى الأشخاص أصحاب هذه الإشارات ومطالبتهم بالإدلاء بما يؤكد تزويدهم للمسمى سعيد الناصري بالمبالغ المالية المدرجة بهذه الإشارات، فلم يتمكنوا من الإدلاء بما يفيد ذلك بأية وثائق محاسبية، وخاصة أنهم زعموا بكون هذه المبالغ المالية المسلمة إليه نقدا متحصلة من إيرادات شركاتهم وأنشطتها القانونية.

بناء على ما سبق، أسفر التحليل المالي لكشوفات الحساب سواء الخاصة بالحساب البنكي للمسمى سعيد الناصري أو حساب ابنه زكرياء الناصري الذي يسيّره أو حتى الحساب البنكي لنادي الوداد الرياضي الملاحظات التالية:

- أن مجموعة من ورقات المداخليل feuilles de recettes مؤرخة قبل شغل المطبخ

رئاسة نادي الوداد الرياضي و لا وجود لها بالحسابات المسالفة الذكر.

- أنه حتى إذا تم الافتراض جدلا بصحة الإشهادات المرحومة بتعلمه ما يناهز

15.000.000,00 درهم نقدا خلال سنة 2014، فإنه حتى بعد خصم هذا المبلغ يبقى مع ذلك

المبلغ غير المبرر خلال هذه السنة يناهز 18.446.070 درهم.

- أنه بعد خصم مبلغ 2.369.505,00 درهم كمعاملات نقدية للشبابيك من مجموع

الإيداعات النقدية التي ضخمها معهد الناصري بحسابه البنكي الشخصي ببناك الفريق، يبقى

المبلغ غير المبرر هو 17.576.565,00 درهم.

- أنه لم يدل بنية وثيقة تقرر الإيداعات النقدية برسم سنوات 2015 و 2016 و

2017 و 2018 والتي بلغ مجموعها ما يناهز 2.597.000,00 درهم.

- أنه خلال سنة 2019 بلغ مجموع الإيداعات النقدية حوالي مبلغ 8.248.516,00

درهم، وبعد خصم قيمة الشيكات البنكية المسحوبة من حسابه الشخصي وحساب نادي الوداد

والتي ادعى في شأنها أنها تدخل في إطار تسديد مبالغ مالية كتقروض شخصية موضوع

الإيداعات النقدية، يبقى المبلغ المالي غير المبرر هو 6.653.516,00 درهم.

- أنه خلال سنة 2020 بلغ مجموع الإيداعات النقدية بحسابه البنكيين المفتوحين

ببناك الفريق والقرض الفلاحي فضلا عن الحساب البنكي المفتوح في اسم ابنه زكرياء والذي

يسيره بموجب وكالة، ما يناهز 12.469.520,00 درهم، وبعد خصم قيمة الشيكات البنكية

التي ادعى أن مصدرها قروض من لدن أشخاص موضوع الإيداعات النقدية وقيمتها تناهز

6.331.500,00 درهم، يبقى المبلغ غير المبرر ما يناهز 6.138.020,00 درهم.

- خلال سنة 2021 بلغت الإيداعات النقدية كذلك ما يناهز 35.130.610,00 درهم

وبعد خصم مبلغ الشيكات التي أدلى بها وادعى أنه مصدرها المبالغ المالية النقدية موضوع

الإيداعات، وقيمتها تناهز 13.074.000,00 درهم، يبقى المبلغ المالي غير المبرر يناهز

22.056.610,00 درهم.

- أنه خلال سنة 2022 بلغت الإيداعات النقدية ما يناهز 28.982.902,00 درهم،

وبعد خصم قيمة الشيكات التي أدلى بها وادعى أنها موضوع الإيداعات النقدية ومصدرها

قروض من بعض الأشخاص قيمتها الاجمالية ما يناهز 11.188.000,00 درهم، يبقى المبلغ

غير المبرر هو 17.794.902,00 درهم.

- خلال سنة 2023 بلغت الإيداعات النقدية ما يقارب 27.471.187,00 درهم في

حين قيمة الشيكات التي أدلى بها هو 12.212.000,00 درهم، أي أن ما يناهز مبلغ

15.259.000,00 درهم يبقى غير مبرر.

خلاصة لما سبق، يتبين بأن المسمى سعيد الناصري لم يبرر الادعاءات النقدية بصافيته البنكيين وبحساب ابنه زكرياء الناصري الذي يديره بموجب وكالة، كما أنه لم يبرر الادعاءات البنكية النقدية بحساب شركته SOCIETE CIVILE IMMOBILIERE PRADO، إضافة إلى أن معاملة حصوله على اروض من أشخاص بمبالغ مالية مهمة نقدا تبقى مجرد ادعاءات، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت هذه القروض موضوع شيكات بنكية أو تحويلات بنكية لضمان حقوق المقرضين من جهة، ومن جهة ثالثة كيف سيتم تبرير تسديد هذه المبالغ كمصاريف تستخلص من حساب نادي الوداد الرياضي على المستوى المحاسباتي.

وحرى بالذكر أن المسمى سعيد الناصري تمتد إغلاقات الحساب البنكي الخاص بنادي الوداد مباشرة بعد ترأسه للنادي شهر يوليو من سنة 2014 وذلك إلى غاية شهر سبتمبر من نفس السنة، حيث قام بفتح حساب بنكي باسم النادي بذلك الفريق، في محاولة منه للتنويه بخصوص مداخل النادي وخلطه مع ادعاءاته النقدية المشبوهة وخاصة بمبلغ 15.000.000 درهم الذي أودعه في مناسبتين وفي زمن وجيز.

كما أن الإشهادات التي أدلى بنسخ منها تبقى غير مبررة بتاتا لإيداعه نقدا لهذا المبلغ الأخير لا اعتبار أن مبالغ التبرعات تكون عن طريق شيكات أو تحويلات بنكية في حساب النادي لتوضيح نوعيتها، أضف إلى ذلك أن جميع تلك الإشهادات أُنجزت مؤخرا في شهر سبتمبر من سنة 2023، أي تزامنا مع فتح البحث في هذه القضية، هذا إلى جانب أن مبلغ 200.000 درهم الذي توصل بها المعني من مدير شركة "BIOUI TRAVAUX" توضح العلاقة المشبوهة بينه وبين المسمى عبد النبي بعوي، ونفس الأمر بالنسبة للمسمى فؤاد اليزيدي الذي توصل منه بمبلغ 650.000 درهم بكيفية غير واضحة.

وحرى بالذكر أنه إذا افترضنا جدلا أن المثبرين قاموا بالفعل بتسليمه مبالغ نقدية خلال سنة 2014 فيبقى مجموعها يناهز 10.800.000,00 درهم في حين أن مجموع الادعاءات النقدية خلال هذه المدة بلغت ما يناهز 19.946.070,00 درهم وبالتالي لم يبرر مصدر مبلغ 9.146.070,00 درهم خلال سنة 2014.

وبالنظر لانخراط المعني ضمن الشبكة الإجرامية المتخصصة في الاتجار الدولي للمخدرات والعلاقات المالية المشبوهة التي جمعتها مع بارون المخدرات المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم والمسمون فؤاد اليزيدي وعبد النبي بعوي، فإن المبالغ المالية النقدية المشار إليها غير المبررة بوثائق تؤكد الشبهات بخصوص كونها متحصلة من هذا النشاط الإجرامي.

ج- بخصوص تداوله عربات صينية مشبوهة متحصلة من أموال المخدرات وغير حاصلة على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب:

قام مهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم باستيراد 11 سيارة و61 شاحنة من دولة الصين سنة 2014 متحصلة من نشاطه في المخدرات، ثم حاول مرارا الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداولها بالمغرب لكنه لم يفلح، مما دفعه إلى توزيعها على عناصر الشبكة الإجرامية للاتجار الدولي في المخدرات التي ينتمي إليها، بمن فيهم المسمون عبد النبي بعوي، وبلقاسم مير، عبد الواحد لغزاوي، وفؤاد اليزيدي، وصرايين مغاربة وأجانب وغيرهم، وهي الشاحنات التي ثبت تورط بعضها في نقل كمية 40 طن من مخدر الشيرة التي تم حجزها بمدينة الجديدة سنة 2015. وباعتباره من عناصر هذه الشبكة الإجرامية، فقد كان للمسمى سعيد الناصري نصيب من هذه السيارات الصينية حيث سلمه المواطن المالي المذكور 5 سيارات بمدينة الدار البيضاء، وهو نفس ما أكدته المسمى توفيق الزنطار الذي كان مساعدا مسيرا

به لشخصين متورطين حاليا ، ويتطابق الأمر بالمسمى قيد حياته محمد المهديوب الذي ادعى بأنه شريك المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم وبأنه جلب هذه السيارات لكونه لم يجد أين يضمها فقام بركتها بمقر فريق الوداد، وبأن مدير النادي وقتها المسمى قيد حياته محمد الرحيم بكيران هو من تسلمها منه وأذن له بذلك لتوفره على كامل الصلاحية في تدبير المقر بما في ذلك الإذن بركن السيارات المذكورة بداخله.

هذه المزاعم الكاذبة فندما جميع الشهود المبالغ ذكرهم، وخصوصا صهره عبد الإله أراكا المشرف على إدارة مركب بنجلون الذي أوضح بأن رئيس النادي وقتها المسمى سعيد الناصري هو من أحضر هذه السيارات إلى هذا المركب الرياضي، وهو أيضا شخصا من اتصل به هاتفيا لإسداء تعليماته بقلتها بجودا طه.

لكن المسمى سعيد الناصري لم يلبث أن تراجع عن ادعاءاته بعدم صلته بهذه السيارات، بعدما قامت هذه الفرقة بمواجهته بأقوال المسمى مصطفى المهديوب الذي أكد خلال البحث معه بأنه كان يشغل اليد اليمنى لوالده المسمى قيد حياته محمد المهديوب ويساعده في جميع أعماله التجارية والمقاولية، وأما بأن والده المذكور أخبره بأنه بشراكة مع سعيد الناصري كانوا يحتفلون بإنشاء معرض للسيارات بمحل متواجد بشارع المقاومة وبأنهما كانا يستخدمانه في بيع سيارات صينية من نوع GONOW قام باستيرادها المواطن المالي المذكور، وبأنه لهذا السبب عندما أحضرا له 06 سيارات صينية من نوع GONOW، ونظرا لعدم سعة المحل الذي كان مخصصا لمعرض هذه السيارات لركنتها فيه، اتفق والده مع سعيد الناصري بجاعتباره شريكه في هذا المعرض- على ركنها بمستودع المركب الرياضي بنجلون التابع لفريق الوداد الرياضي في انتظار الحصول على رخصة المعرض بالمحل المقار إليه، وفي انتظار أيضا حصول هذه السيارات على شهادة المطابقة، وهو ما لم ينجحوا في الحصول عليه، فظلت هذه السيارات الستة مركونة بالمركب الرياضي المذكور لفترة طويلة، وهو ما يؤكد أقوال الشهود بأن هذه السيارات سعيد الناصري هو من قام بجلبها إلى المركب الرياضي المذكور، كما عاد هذا الأخير بدوره ليتراجع عن أقواله السابقة ويؤكد بأنه هو من أذن فعلا بركتها داخله.

وفي المقابل أكد المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بأنه سلم السيارات الصينية الستة المذكورة للمسمى سعيد الناصري شخصا وتعامل معه مباشرة وليس مع أي شخص غيره، وبأنه لا علم له بشراكة هذا الأخير مع المسمى قيد حياته محمد المهديوب بخصوص هذه السيارات الصينية الستة التي تسلمها منه سعيد الناصري.

ولم تكن هذه السيارات الصينية الستة المشبوهة المسجلة في اسم شركة مهرب المخدرات المالي المذكور EL FASSI BROTHERS AL KABIDA هي الوحيدة التي حاول المسمى سعيد الناصري التهرب دون جدوى من صلته بها، بلطبق الأمر أيضا حول سيارة من نوع هيونداي I10 مرقمة تحت عدد 14-أ-31723 مسجلة في اسم نفس الشركة، والتي كان المعني بالأمر قد سلمها إلى صهره المسمى عبد الإله أراكا مدير مركب بنجلون الخاص بفريق الوداد البيضاوي وظل يستعملها هذا الأخير في التنقل منذ أربع سنوات بعدما كان يستغلها قبله سائق آخر لسعيد الناصري يدعى "محمد". حيث أنه تزامنا مع البحث معه في هذه القضية، حاول المسمى سعيد الناصري التخلص أيضا من هذه السيارة نوع هيونداي I10 كما فعل مع السيارات اللفجية الستة الصينية المصدر التي في ملكية نفس المواطن المالي، فاستقدم المستخدم المسمى عبد الحق عنيقي لمقابلته بالفيلكا الكائنة بشارع مكة، وأمره بأن يتوجه فورا إلى مقر النادي وبأن يتسلم من صهره المسمى عبد الإله أراكا السيارة المذكورة من نوع هيونداي I10 المرقمة تحت عدد 14-أ-31723، والتي كان هذا الأخير يستغلها بمناسبة مزاولته لمهامه، كما قام بالتأكد عليه بأن يركن هذه السيارة في مكان بعيد عن المركب الرياضي بنجلون وبأن ينتظر تعليماته بخصوص مالها دون أن يعرف هذا الأخير سبب هذه التعليمات



المفاجئة. وبالفعل قام المستخدم المذكور بتنفيذ التعليمات معبد الناصري باسترجاع السيارة المذكورة من صهروه السالف ذكره رفقة وثائقها ومفتاحها، وقام بسياقتها إلى غاية مقر منزل هذا المستخدم الكائن بحي لافيلات بالدار البيضاء، وقام بركتها أمامه بالشارع العلم في انتظار تلقي تعليمات مشغله المذكور بخصوص وجهة ومال هذه السيارة، إلا أن هذه الفرقة تمكنت من الوصول إلى هذه السيارة وحجزها لفائدة البحث وتلقي تصريحات كل من المسميين عبد الإله أراكا وعبد الحق عنيبي في الموضوع اللذين أكدا هذه الوقائع، تمت مواجهة المسمى معبد الناصري بها فأنكر بأنه أعطى أوامره فعلا باسترجاع السيارة المذكورة لصلتها بهذه القضية الجاري البحث معه فيها.

في سياق آخر، تجدر الإشارة إلى أنه بعد قيام المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بجلب العربات الصينية ووصولها إلى ميناء الدار البيضاء، كلف المسمى توفيق الزنطار الذي كان مساعدا مسيرا لشركة المواطن المالي المذكور EL FASSI BROTHERS AL KABIDA، بالتوجه إلى وكالة للتأمين تتواجد بالقرب من معرض بيع السيارات الخاص بشركة هيونداي بالمعي الصيني، وهناك وجد بالنظر أنه أحد الأشخاص، فاستفسره هذا الأخير إن كان مبعوثا من جهة المسمى معبد الناصري فأكد له توفيق الزنطار هذا الأمر، ليسلمه الشخص الذي قابله حينها لورتي ترقيم WW، وشهادة التأمين لمدة سنة، بالإضافة إلى شهادة خاصة بسير السيارات W18. ورغم زعم المسمى معبد الناصري بأنه لا يتذكر هذه الواقعة بدعوى أنه مر عليها أكثر من 10 سنوات، فإن المسمى أحمد العباسي صاحب شركة التأمين التعاون الكاتنة بالمعي الصيني بالدار البيضاء أكد معرفته الجيدة بالمسمى معبد الناصري وبأن منح مثل هذه الشهادات لا يسلموها إلا لشخص يعرفونه جيدا أو بوساطة من شخص ذي ثقة، مضيفا أنه بناء عليه، إذا كان المسمى توفيق زنطار جاء وتسلم هذه الشهادة الخاصة بترقيم W18 مفيدا أنه من طرف معبد الناصري شخصيا فإنه من الممكن تسليمها إليه خصوصا نظرا للعلاقة التي تربط المسمى أحمد العباسي بحسب تصريحه بهذا الأخير.

د- بخصوص استعمال الضغط والتهديد لحمل الغير على الإدلاء بوشاية كاذبة وعدم التصريح وتقديم إقرارات كاذبة والتحريض على التبليغ عن جريمة يعلم بعدم وقوعها.

كعادته في إبداء ردود فعل انتقامية ضد جميع المصالحين الذي يخلون بتصريحات تؤكد تورطه في هذه القضية، فإن المسمى معبد الناصري بعد مواجهته بتصريحات مستخدمي المركب الرياضي بنجلون الخاص بفريق الوداد الرياضي الذي يرأسه، قام المعني بالأمر في ليوم الموالي لتصريحاته أي في 02 أكتوبر 2023 بالتعرض لمستخدمي النادي عبد الإله أراكا وعبد الحق عنيبي وفاطمة أريم وطردهم بعدما نهرهم بنبرة حادة على التصريحات التي أدلوا بها ضده بمحاضر أقوالهم، حيث أنه أمر هذين الأخيرين بتحريف الوقائع الصحيحة التي أدلوا بها، وتحريضهما على الإدلاء ببيانات كاذبة وغير صحيحة عن طريق تحرير إشهاد بنفيان من لاله ما جاء في تصريحاتهما السابقة التي أدلوا بها أمام هذه الفرقة ودعاها إلى تسليمه وثيقة كد ذلك، بل وهدد الشاهدة المذكورة بأنه سوف يحرر شكاية ضدها يلقى لها من خلالها تهما تلق بالتزوير من أجل الزج بها في السجن، ثم عمل على طردها بلفة لحظة وحاطة من رامة وأمرها بأن لا تستألف عملها بمقر النادي إلا شريطة أن تدلي بهذا الاشهاد. كما جس الشاهد عبد الحق عنيبي على توجيه شكاية أمام النيابة العامة ضد عناصر الفرقة طلبة بمزاعم تغييرهم لأقواله التي سبق أن أدلى بها أمامهم، وعندما رفض المستخدم عبد ق عنيبي الخضوع لهذه الضغوطات والتمسك بتصريحاته المضمنة بمحضر أقواله، أخبره ما أدلى به يعتبر تصريحات موجهة ضده بأي ضد سعيد الناصري- وبالتالي أعلن له بأنه أنه لم يعد منذ ذلك الحين مستخدما بالنادي الذي يرأسه وعمد إلى طرده منه والقول له ا ما بقتيش خدام معايا، يا لاه قود". وهو ما بعد تحريضا على عرقلة البحث الذي تأمر

150 مليون ميق أن سلمه له أواخر سنة 2014 بدعوى أنه سيلتدب بهما لاجبان إرفيقان لفرق الوداد الرياضي بعدما تسلم رئاسته لهذا النادي)، إلا أن المسمى سعيد الناصري لم يلبث بعد ذلك أن قام بالاستيلاء على هذه الفيلا وانقاذها كمحل لسكنه الخاص بعدما قام بنقل ملكيتها في اسمه مستغلا عدم تسجيلها في اسم المواطن المالي، وهي عملية نقل الملكية التي تمت مباشرة بعد سجن المواطن المالي بالمغرب مما يبين بأنه لم يتواصل مع كل من المسمى عبد النبي بعوي وصهره مهر بلقاسم الذي كانت هذه الفيلا مسجلة في اسمه.

وبطبيعة الحال، أنكر المسمى سعيد الناصري هذه المعطيات التي أوردها كل من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم ومساعدته اللباني وسام ناصر، وأصر على الادعاء بأن مفتاح الفيلا سلمها له المسمى بلقاسم مهر صهر المسمى عبد النبي بعوي وليس المسمى وسام ناصر، كما أنكر أيضا تسليمه هذا الأخير مبلغ 100 مليون سنتيم وإيوانه بشقته بالمحمدية نظير إخلاء هذه الفيلا، إلا أن البحث توصل إلى شاهد حيان حضر هذه العملية ورد ذكره بتصريحات المواطن اللباني المذكور، ويتعلق الأمر بصديق "سعيد الناصري" المسمى عبد الواحد شوقي الملقب بـ"ببيتكوم" نسبة إلى شركة للأبواب تحمل اسمه، الذي أكد تصريحات المسجين المالي ومساعدته اللباني المذكورين، موضحا أنه في غضون سنة 2017، توجه رفقة صديقه سعيد الناصري إلى فيلا المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بطريق مكة بحي كالفورنيا بعدما ادعى له صديقه المذكور بأنه اقتناها وبأنه يرغب في إجراء إصلاحات بها، وعندما وصلا وجدا بداخلها المواطن اللباني المدعو وسام فاتفرد سعيد الناصري بهذا الأخير وتحدث معه دون أن يسمع المسمى عبد الواحد شوقي ما دار بينهما ثم غادر المكان رفقة هذا الأخير، وعادا مجددا مرتين إلى نفس الفيلا كان خلالهما سعيد الناصري في كل مرة يتوجه بمفرده مع المواطن اللباني المذكور إلى حديقتهما ويتحدثان على أفراد، حيث تبين للمسمى عبد الواحد شوقي بأن صديقه المذكور كان يطلب من المواطن اللباني وسام ناصر مغادرة الفيلا إلا أنه كان يرفض ذلك، وظل مصرا على الرفض إلى أن سلمه سعيد الناصري أمام مرافقه عبد الواحد شوقي وبحضوره مبلغ 100 مليون سنتيم ملفوفة ومعبأة في بلاستيك وتغليف بنكي، كما وعد هذا المواطن اللباني بتمكينه من الإقامة بشقته بالمحمدية نظير إخلاء الفيلا، وهو ما تم فعلا حيث وافق المواطن اللباني على المغادرة وسلم مفتاح الفيلا للمسمى سعيد الناصري وهي مؤنثة بالكامل بما في ذلك خزانات مغلقة تحتوي على أغراض المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، فاتفق المسمى سعيد الناصري مع صديقه عبد الواحد شوقي على أن يقوم بنقل أغراض المواطن اللباني وسام ناصر منها، وهو ما قام بتنفيذه فعلا حيث خصص لهذا الأخير شاحنة قامت بنقل جميع أغراضه إلى شقة سعيد الناصري الكائنة بمشروع الكتبية للتعمير خلف سجرة المحمدية.

وبعد تضيق الخناق على المسمى سعيد الناصري وكشف أكاذيبه بخصوص هذه الوقائع، ساد الارتباك جميع تصريحاته اللاحقة في هذا الشأن، حيث حاول بداية الانتقام من صديقه عبد الواحد شوقي الذي قدم شهادته ضده، حيث اتهم هذا الأخير بأنه كانت تربطه علاقة صداقة مع المواطن اللباني المدعو وسام ويستهلك بمعيته الرجيلة "الشيشة"، ويتناول معه وجبات الغداء والعشاء، وبأن صديقه المذكور أخبره بأنه هو من سلم المواطن اللباني المذكور مبلغ 100 مليون سنتيم خلال إحدى لقاءاتهما بمسكنه لسبب جهله، كما اتهم أيضا صديقه المذكور بأنه هو من كان يحتفظ بمفتاح شقته بالمحمدية -أي شقة سعيد الناصري- بدعوى أنهما كانا يترددان عليها من أجل التسلية مع الفتيات سنة 2016، وبأن صديقه المذكور هو من سلمها دون إذن أو علمه للمواطن اللباني المدعو وسام من أجل الإقامة فيها بحكم العلاقة التي تربطهما، كما قام دون إذن بنقل أمتعة هذا الأخير إليها.

وصل تسليم الذي يحمل رقم 170200631 المتعلق بإنجاز 06 إطارات خراطات Faux cadre .placard

تجدر الإشارة إلى أن محاولة المسمى سعيد الناصري تكذيب جميع الشهود الذين يقدمون شهادات ضده جعلته في أحيان عديدة يناقض تصريحاته بنفسه، ومنها ما يتعلق بموضوع تحوزة لهذه الفيلا التي أكد الشهود ما أسفرت عنه مجريات البحث بأنه تحوزها فعليا سنة 2017، في حين ظل هو ينكر ذلك ويدعي بأنه لم يتسلم مفتاحها وبيدا الإصلاحات فيها إلا سنة 2019 مدعيا بأنه يتوفر على فواتير تؤكد ذلك، إلا أنه عندما تقدم بهذه الفواتير التي اختارها لدعم مزاعمه تبين أنها بدورها تحمل تواريخ تناقض أقواله وترجع إلى سنة 2018، بل أن المعنى بالأمر بنفسه أنه أفاد في شأن هذه الفيلا بمحضرة أواله الأول بأنه اقتناها سنة 2017 إلا أنه لم يسجلها باسمه إلا سنة 2019.

من جانب آخر، فإن ما يؤكد أيضا أن المعنى بالأمر تسلم هذه الفيلا من المواطن اللبناني وسام نادر وليس من المسمى بلقاسم مير رغم تشبته بإنكاره ذلك، هو تصريحه أيضا بمحضرة الأول بأن المسمى بلقاسم مير أرشده إلى تسلم مفتاحها من المسمى وسام مساعد المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم إلا أن المسمى وسام حسب ادعائه أخبره بأنه لا يتوفر على مفتاحها، وهي التصريحات التي تعني بأن مساعد المسجين المالي وسام نادر هو من كان فعلا يقوم بالفيلا ويتوفر على مفتاحها وهو من سلمها له استنادا إلى الملاحظات الواردة بتصريحاته وتصريحات مشغله المالي وأيضا المسمى عبد الواحد شوقي، في حين أن المسمى بلقاسم مير الذي زعم أنه سلمه مفتاح الفيلا لم يكن يتوفر على هذه المفاتيح أصلا.

وتجدر الإشارة في الأخير أن عملية تسلم هذه الفيلا سنة 2017 من المسمى وسام نادر في الظروف المشار إليها، والتي ظل المسمى سعيد الناصري ينكرها وينكر خصوصا أنه تسلمها في هذه السنة من أجل إبعاد شبهة الاستيلاء عليها، ثبتت أيضا بحجية وثيقة تأسيس هذا الأخير لشركته المدنية العقارية Prado، والتي جعل مقرها الاجتماعي هو نفسه عنوان الفيلا موضوع البحث الكفانة بـ 216 طريق مكة حي كاليفورنيا الدار البيضاء، حيث تشير هذه الوثيقة المنجزة لدى الموثق أمين جديد إلى إنجزها انطلاقا من تاريخ 15 نونبر 2017 وبأنه تم تسجيلها بتاريخ 21 نونبر 2017.

المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم يؤكد بأن المسمى عبد النبي بعوي هو من قام بمنحه هذه الفيلا بمنطقة كاليفورنيا وتحويلها إليه عندما حل بالمغرب إضافة إلى شقة بمنطقة المعاريف بالقرب من مقهى PAUL، وبأن المسمى سعيد الناصري باعتباره أحد مساعدي هذا الأخير وشركائه في مجال الإتجار الدولي في المخدرات، هو من قام شخصيا بمرافقته إلى مكان تواجد الفيلا المذكورة قصد إطلاعه عليها بأمر من مشغله وشريكه السالف ذكره، كما أن هو نفسه من أعطاه مفتاحها أول مرة من أجل الانتقال للإقامة بها، وهو ما أكدته أيضا المسائق سعيد اسمعيل الذي كان حاضرا خلال اليوم الأول الذي تسلم فيه مشغله المالي آنذاك مفتاح هذه الفيلا من المسمى سعيد الناصري بمقر هذه الفيلا، والذي شاهد يومها أيضا عبد النبي بعوي خلال نقل الأغراض من شقة المعاريف إلى هذه الفيلا. ولم يكتف المسمى سعيد الناصري بإنكار هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشاهد المذكور بل الأدهى من ذلك هو أنه ادعى أيضا أنه عندما كان يزور المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم ويلتقي به بالفيلا المذكورة التي كان يقيم فيها بشارع مكة بحي كاليفورنيا أي قبل أن يستولي عليها المعنى بالأمر وينقلها في ملكيته، ادعى أنه طيلة تلك الفترة التي كان يزورها فيها لم تكن له أية ذراية يكون هذه الفيلا هي في ملكية المسمى بلقاسم مير صديق وزميله في الحزب المسمى عبد النبي بعوي، وبأنه علم بالأمر فقط عندما عرضها مالكها المذكور للبيع أواخر سنة 2017 فاتفق معه على اقتنائها منه. ونظرا

للشبهات الكثيرة التي تحوم حول انتقال ملكية هذه الفيلا من شخص إلى آخر، فإن المسمى "بلقاسم مير" أدلى بدوره بتصريح غير منطقي آخر ومناقض لما أورده المسمى سعيد الناصري في هذا الخصوص، حيث ادعى بأنه تعرف على المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم في صيف سنة 2014 عندما حل هذا الأخير بمدينة السعودية ومنها لزيارته بمدينة جدة من أجل اقتناء ضيقه الفلاحية بهذه المدينة وذلك بإرشاد من أحد السماسرة لا يعرفه، طمأن المواطن المالي المذكور كان على علاقة وطيدة وقتها بصهر هذا الأخير عهد النبي بعوي بدليل اقتنائه شققاً من هذا الأخير بمدينة السعودية في نفس الفترة من صيف سنة 2014، ثم ادعى أيضاً "بلقاسم مير" بأن المواطن المالي المذكور أطلعته خلال هذه الزيارة التي تمت سنة 2014 أنه على معرفة بتوفره على فيلا بمدينة الدار البيضاء بعدما علم بذلك من طرف المسمى سعيد الناصري، ثم طلب منه رفقة زوجته "الطيفة رافة" أن يضع رهن إشارته الفيلا المذكورة لمدة خمسة أشهر من أجل الإقامة بها فطلبه ووضعها رهن إشارته بدون مقابل، طمأن أن البحث بين بأنه في هذه الفترة كان المواطن المالي المذكور قد انفصل عن زوجته المذكورة، بعدما أقام معها بنفس هذه الفيلا لمدة أشهر سابقة لهذه الفترة من صيف سنة 2014، وهي كلها تصريحات كاذبة تبين حجم الشبهات التي تحيط بطريقة نقل ملكية هذه الفيلا بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية للاتجار في المخدرات قبل أن يستولي عليها في الأخير المسمى سعيد الناصري من المواطن المالي المذكور بطريقة مشبوهة، لدرجة أن هذه الشبهات دفعت المسمى عهد النبي بعوي بنفسه للدعاء بأنه لم يكن بدوره يعلم بكون المواطن المالي المذكور أقام بهذه الفيلا واستغلها لعدة سنوات.

للإشارة، فإن المسمى سعيد الناصري ادعى بأنه اقتنى هذه الفيلا من المسمى بلقاسم مير صهر المسمى عهد النبي بعوي بما قيمته 16.500.000 درهم، بشكل مباشر ودون المرور عبر الموثق، في الفترة ما بين 2017 و2019 عندما قام بنقل ملكيتها في اسمه، مدعياً عند استفساره حول طريقة الأداء بأنه دفع لصاحبها المزعوم مبلغ 650 مليون سنتيم نقداً، إضافة إلى خمس (05) شيكات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك، إلا أنه عند مطالبته من طرف الباحثين بالإدلاء بالوثائق القانونية والأدلة الملموسة التي تؤكد دفعه فعلاً لهذا المبلغ، حاول المعني بالأمر مرة أخرى تضليل البحث بتزييف الحقائق عبر إحضار نسخ 05 شيكات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك، والتي لم يتم صرفها من طرف البائع، ولا تتضمن أي تاريخ، ثم ادعى بأنه كان قد سلمها وقتها على سبيل الضمان للمسمى بلقاسم مير، وبأنه كان يسترجع كل شيك بنكي بعد دفع قيمته نقداً للمعني بالأمر إلى أن استكمل كامل المبلغ المقرر كتمن للفيلا، غير أن البحث كشف زيف هذه الادعاءات لكون الشيكات البنكية التي قدمها المعني بالأمر للباحثين زاعماً بأنه استخدمها في عملية أداء ثمن الفيلا قبل تسجيلها في اسمه سنة 2019، تبين بعد التحقق منها بأنها لم يتم استخدامها في عملية الأداء المزعومة، لكون هذه الشيكات تخص شركة تسمى AKAB كان مسيراً لها قبل نقل ملكية الفيلا باسمه بحوالي 12 سنة، وبأنه قدم استقالته منها منذ سنة 2007، واستغل احتفاظه دون وجه حق قانوني بدفتر شيكات يخصها إلى أن تم إخضاعه للبحث معه في هذه القضية ومطالبته بالإدلاء بما يفيد ادعاءاته بأنه اقتنى فعلاً هذه الفيلا بطريقة قانونية، فقام باللجوء إلى دفتر الشيكات القديم الذي ظل محتفظاً به، وحاول توظيفه دون أي جدوى لتغطية أكاذيبه المكشوفة بعدما تم تضيق الخناق عليه من طرف الباحثين في هذه القضية.

والأدهى من ذلك هو أن المعني بالأمر ادعى بأنه أدى كامل قيمة الخمس (05) شيكات المزعومة إلى المسمى بلقاسم مير، في حين أن هذا الأخير ادعى بأن المسمى سعيد الناصري استرجع أربع (04) شيكات فقط، وأن الشيك الخامس لا يزال بحوزته لكون المسمى سعيد الناصري لم يؤد قيمته بعد، وهو ما يبين سوء التنسيق بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية بخصوص تصريحاتهم الكاذبة بشأن عملية التفويت الصورية لهذه الفيلا، ويؤكد بالتالي الشبهات



حول ظروف وطريقة حيازة المسمى سعيد الناصري لها بما يطابق تصريحات المواطن المالي المذكور بأن المعنى بالأمر استولى عليها منه بطرق احتيالية.

وقد شابت عملية تلويث الفيللا المذكورة من المسمى بلقاسم مير إلى المسمى سعيد الناصري مجموعة من الشبهات بخصوص صورية المعاملة وتوضح من خلال النقاط التالية:

- أن سعيد الناصري ادعى أنه سنة 2017 قام بتوقيع وعد بالبيع بخصوص هذه الفيللا إلا أنه لم يدل بأية وثيقة في هذا الصدد سوى إشهاد بيته وبين الطرف البائع مير بلقاسم غير مسموح الإضاء بخصوص هذه المعاملة.

لأنه تم اعتماد الاداء النقدي وخارج محاسبة الموثق.

لأنه تم اعتماد نفس مبلغ البيع السابق للفيللا رغم مرور حوالي 06 سنوات عن ذلك، وهو الامر الغير منطقي في ظل تزايد أثمة العقارات بمدينة الدار البيضاء.

لأن عنوان الفيللا المذكورة تم تخصيصه كمقر اجتماعي لشركة Societe Civile Immobiliere Pardo في اسم سعيد الناصري وابنه لكريام التي تم إنشاؤها سنة 2017 رغم أن عملية البيع لم تتم إلا سنة 2019.

- أن دفتر الشيكات المتضمن للشيكات المدلى بنسخ منها تم طلبه بتاريخ 04/11/2007، وبالتالي خلال سنة 2017 بتاريخ المعاملة المزعومة ( اقتناء الفيللا ) تلعدم صفة سعيد الناصري لتوقيع أي وثيقة بنكية من جهة، ومن جهة ثانية كيف يعقل أن دفتر شيكات تم الحصول عليه خلال سنة 2007 يتم الاحتفاظ به واستعمال شيكاته سنة 2017 في ظل شركة تجارية تنقسم بالمعاملات التجارية المستمرة لم يعد يملك أي صفة فيها، علما أنه طلب بعده دفتر آخر للشيكات بتاريخ 2007/04/17.

- أنه بموجب القانون الأساسي المؤرخ في 07 و 08.12.2006 لشركة AKAB التي استغل سعيد الناصري دفتر شيكاتها، فقد تم تعيين هذا الأخير من لدن مالكي الحصص كمسير وحيد للشركة فقط، في حين تبين من خلال استقراء الفقرة المتعلقة برأس المال أنه لا يملك أية حصة بها.

- أنه من خلال الأبحاث والتحريات تبين بأن المعنى بالأمر استقال من مهمة التسيير من الشركة المذكورة بتاريخ 2007.08.13، وبالتالي انتفت صفته كمسير وحيد للشركة منذ هذا التاريخ، في حين لم يسلم للمسمى فضيل العلمي زين العابدين المسير الحالي للشركة المذكورة في إطار عملية تسليم المهام بالتاريخ المذكور دفتر الشيكات الذي استغله بعدها بحوالي 12 سنة في عملية الشراء الصورية للفيللا موضوع البحث.

بعد الكشف عن تواطؤ عناصر هذه الشبكة الإجرامية في عملية الاستيلاء على هذه الفيللا التي اقتناها منهم المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، وخاصة بعد ثبوت عدم صحة الادعاءات التي قاموا بتنسيقها بخصوص طريقة أداء ثمن الفيللا عبر دفعات عن طريق الشيكات المزعومة، كشف البحث جانباً آخر يتعلق بتفسير تأجيل المسمى سعيد الناصري نقل ملكية هذه الفيللا باسمه إلى غاية سنة 2019 رغم أنه وضع يده عليها قبلها بسنتين بشهادة الشهود وحجية الوثائق المتوفرة في شأن الإصلاحات التي باشرها بها منذ سنة 2017. ذلك أن مهرب المخدرات المالي المذكور كان وقتها مسجوناً بموريتانيا وعلى وشك مغادرة السجن التي تمت في شهر يونيو من سنة 2019، فانتقل مباشرة إلى دولة السنغال وهناك تواصل مع المسمى سعيد الناصري كما تدل على ذلك لائحة المكالمات الهاتفية بينهما التي توصل إليها البحث،

وبتوافق مع الموثقة سليمة بلهاشمي بمدينة جدة، قامت هذه الأخيرة بتحضير عقود تفويت ملكية هذه الشقق وطلبت من المواطن المالي المذكور توقيعها بعدما أكدت له أنها توصلت من المسمى سعيد الناصري بشركات بنكية بقيمة مبلغ البيع، إضافة إلى شيك بنكي من أجل تغطية مصاريف تسجيل وتحفظ عقود البيع المذكورة، دون أن يتوصل المواطن المالي المذكور إلى حدود اليوم بمبلغ بيع هذه الشقق من الموثقة المذكورة التي لم تتصل به بعد ذلك، ثم لم يلبث أن سافر إلى دولة موريتانيا وهناك تم إلقاء القبض عليه وقضى فيها أربع سنوات حبسا.

ورغم معلومات البحث التي أكدت ارتكاب جريمة النصب في عملية تفويت الشقق الأربعة المذكورة، فقد حاول المسمى سعيد الناصري إيجاد مخرج لذلك إلا أنه وقع في تناقض صريح بين مختلف تصريحاته في هذا الإطار، حيث صرح في محضره الأول أن المواطن المالي المذكور باعه شقتان بمدينة السعيدية، ثم عاد في نفس المحضر ليصرح بأنه باعه شقة واحدة فقط بمدينة السعيدية ومعها سيارة نوع هونداي 110 نظير قيمة سيارة مرسيدس 350 كلاس S سبق أن اشتراها منه دون تأدية ثمنها، ثم غير تصريحاته بمحضر أقواله الثاني بأنه لم يتم بيعه شقة واحدة نظير ثمن هذه السيارة وإنما شقتين معا، علما أن المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم يؤكد بأنه باعه 05 شقق بمدينة السعيدية.

إلا أنه عكس ادعاءاته هاته، فقد أسفرت التحريات المنجزة في هذه القضية عن أنه بتاريخ 2014.07.21 تواجد المسمى سعيد الناصري رفقة المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم بمدينة جدة، حيث قام هذا الأخير بالتوقيع فعلا لدى الموثقة سليمة بن الهاشمي على أربعة عقود توثيقية minutes لبيع أربع شقق: ثلاث منها تم إنجازها كلها على الساعة 11 و35 دقيقة صباحا من بينها عتدي شقتين اثنتين فقط مسجلين في اسم سعيد الناصري ويتعلق الأمر ببيع الرسمين العقاريين 40/32.389 و 40/32.390، دون الشقة الثالثة التي تم إبرام عقدها في نفس التاريخ والساعة بين المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم كطرف بائع وبين المشتريين المسميين مريمه انجدام وزوجها عبد الصمد عشوري ويتعلق الأمر ببيع الرسم العقاري 40/32.395، في حين تم إنجاز عقد الشقة الرابعة أيضا بنفس التاريخ على الساعة الخامسة و30 دقيقة بعد الزوال، وهو ما لم يجد المسمى "سعيد الناصري" أي تفسير له معزفا بأنه حضر بمفرده مع البائع المالي بمكتب الموثقة سليمة بلهاشمي من أجل إنجاز عتدين توثيقين minutes لاقتناء شقتين منه دون أين يكون معهما أي مشتر آخر اقتنى الشقتين المتبقيتين بتاريخ 2014.07.21.

تفسير كون جميع هذه العقود التوثيقية للشقق الأربعة تحمل تاريخا واحدا وهو 2014.07.21 في حين أن سعيد الناصري يعترف بأنه استفاد من شقتين فحسب منهما، لم يلبث البحث أن توصل إلى كشف ملابساته بناء على اعترافات المسمى فؤاد اليزيدي، الذي أفاد المواطن المالي أنه استفاد بدوره من إحدى هذه الشقق والذي يعد أحد مساعدي المسمى عبد النبي بعوي، ذلك أن المسمى فؤاد اليزيدي أكد بخصوص هاتين الشقتين المتبقيتين من الشقق الأربع ذات العقود المؤرخة في 2014.07.21 بأن المسمى سعيد الناصري هو من كلفه ببيعهما أيضا وطلب منه إيجاد مشتر لهما، فأبى طلبه وقام بتوجيه المشتريين إلى مكتب الموثقة قصد استكمال إجراءات البيع، وأضاف المسمى فؤاد اليزيدي أنه بمجرد تسلمه لثمن بيع هاتين الشقتين من كل من المشتريين عبد الصمد عشوري وعبد المولي عتيقي، حيث كانت إحداها بقيمة 960000 درهم والثانية بقيمة 740000 درهم، قام بالاحتفاظ بعمولته من بيع هذه الشقة الأخيرة الذي يقارب مبلغ 90.000 درهم وقام بإيداع باقي المبلغ وهو 650.000 درهم عن طريق تحويل بنكي لفائدة المسمى سعيد الناصري، وهو ما تم التأكد منه فعلا من طرف هذه الفرقة بمعالجة تحويل بنكي بهذا المبلغ بتاريخ القيمة 2014.08.27 من حساب فؤاد اليزيدي

البذكي للفائدة المسمى سعيد الناصري، وهو ما يؤكد مرة أخرى بأن هذا الأخير استفاد فعلاً بطرق مشبوهة من حدد شقق كانت في ملكية المواطن المالي المذكور ويؤكد ما ورد بتصريحات المواطن المالي المذكور بأنه فوت له 05 شقق بمدينة السويدية دون قبض ثمنها، وذلك بعدما عرضته للنسب بتواطؤ مع الموقلة معلومة بلهاشمي.

أما بخصوص الشقة الرابعة التي بقيمة 960000 درهم فقد ادعى المسمى فؤاد اليزيدي أنه سلم شيكا بنكيا بقيمة 200,000 درهم للمسمى توفيق زنتار مرافق المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم وأكمل لهما بقية المبلغ نقداً على دفعات حسب زعمه، إلا أنه لم يدل ب أية وثائق تؤكد ادعاءاته هاته، مما يؤكد بأن هذه الشقة الرابعة أيضاً تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق من طرف المسميين سعيد الناصري وفؤاد اليزيدي، علماً أن هذا الأخير أكد بأنه كان يعلم بأن هاتين الشقتين الأخيرتين مسجلتين باسم المواطن المالي المذكور مما يعني أنه ليس للمسمى سعيد الناصري أي حق في تكليفه بالبحث عن مشتري لها أو استفادته من ثمن بيعهما.

تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لعجز المسمى سعيد الناصري عن الإدلاء بأية وثيقة تبرر اقتناؤه بطريقة قانونية لأية شقة من الشقق الخمسة المذكورة وعدم توفره على ما يثبت طريق أدائه لثمنها، فقد زعم أنه في غضون سنة 2014، قام تلبية لطلب المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم باقتناء سيارة مرسيدس 350 سوداء اللون بقيمة 1750000 درهم تقريباً من شركة فجرين أوتو بحي المعاريف بالدار البيضاء، وبعد استعمالها لمدة ثلاثة أشهر تقريباً قام ببيعها للمواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم بمبلغ محدد في 1350000 درهم، وبأن هذا الأخير نظراً لكونه لم يزد له قيمتها المالية، فبأنه قام أوائل سنة 2015 ببيع شقة بمدينة السويدية نظير قيمة السيارة المذكورة ومعهما سيارة نوع هيونداي I10.

وإضافة إلى كون المسمى سعيد الناصري يتناقض نفسه في محاضر أقواله بين الادعاء بأن المواطن المالي المذكور باعه شقتين، وبين أنه باعه شقة واحدة فقط بمدينة السويدية ومعهما سيارة نوع هيونداي I10 نظير قيمة سيارة مرسيدس 350 كلاس S التي زعم بأنه سبق أن اشتراها منه دون تأدية ثمنها، فإن ما يؤكد عدم صحة مزاعمه هاته هو تاريخ عملية تقويت هاتين الشقتين المسجلتين في اسمه التي تمت في شهر يوليوز من سنة 2014 كما تدل على ذلك عقودها التوثيقية، وليس في أوائل سنة 2015 كما جاء بتصريحاته.

وفي المقابل، تبين من خلال تصريحات المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بأنه اقتنى بدوره سيارة من نفس النوع أي مرسيدس 350 كلاس S من المسمى عبد اللطيف فجرين الذي يعد من معارف كل من سعيد الناصري وعبد النبي بعوي، إلا أنه ليس وفق ما ورد بمزاعم سعيد الناصري، حيث أن المواطن المالي المذكور توجه في بداية سنة 2014 رفقة المسمى عبد النبي بعوي إلى مقر الوكالة المذكورة وسلم صاحبها عبد اللطيف فجرين مقابلها نقداً الذي يبلغ 1.350.000 درهم. ونظراً لكون صاحب الوكالة المذكور أنكر هذه الوقائع كما أنكر معرفته بالمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم رغم ما أسفر عنه البحث من رصد مكالمات هاتفية بينهما سنة 2014، فقد أكد المسمى كريم عياد صاحب شركة بيع وشراء السيارات MELLESIME-AUTO بأن المواطن المالي المذكور طلب منه في بداية سنة 2014 شراء هذه السيارة، إلا أنه عُد تفحصه لوثائقها وجدها مسجلة باسم شركة فجرين أوطو للسيارات فقام بالاتصال هاتفياً بالمدمر عبد اللطيف فجرين مسير هذه الشركة واستفسره عن الأمر وطلب منه أن يقوم بتسجيل عقد بيع السيارة المذكورة معه غير أن هذا الأخير رفض وأخبره أنه قد باع هذه السيارة للمسمى عبد النبي بعوي -وليس لسعيد الناصري كما ورد بتصريحاته- وأضاف له بأنه لم يتسلم بعد قيمة بيع السيارة كلياً، وبأن المسمى عبد النبي بعوي مازال مديناً له بمبلغ 150.000 أو 170.000 درهم، فقام المسمى كريم عياد بناءً على ذلك

إرجاع السيارة إلى المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم وتسلم مبلغ العربون من هذا الأخير والذي بلغ حوالي 200.000 درهم دون أن يطمح مسير هذا السيارة بعد ذلك، حيث أخبره المواطن المالي المذكور بأن الأمر سيتم حله بين المسمى عبد النبي بعوي وعبد اللطيف فجرين مسير شركة فجرين لبيع السيارات.

المسمى عبد اللطيف فجرين صاحب شركة "فجرين أوتو"، الذي يحد أيضا من معارف عبد النبي بعوي، أفاد بأنه باع فعلا سيارة نوع مرسيدس 350 Class S لصديقه سعيد الناصري سنة 2014، إلا أنه بعد تعميق البحث معه من خلال أربع (04) محاضر استماع ومطالبته بتوفير جميع الوثائق الضرورية للبحث، انتهى به الأمر إلى تأكيد بأن الأمر يتعلق بسيارتين مختلفتين من نفس النوع، حيث أن السيارة نوع مرسيدس 350 Class S الواردة بتصريحات المواطن المالي التي أكد البحث بأنه اقتناها منه بداية سنة 2014 (وهو نفس ما أكدته كل من كريم عياد وزوجة المواطن المالي السابق لطيفة رافة التي انفصلت عنه شهر ماي 2014)، لا تتعلق بالسيارة التي قام عبد اللطيف فجرين ببيعها للمسمى سعيد الناصري والتي لم يتم بالحصول على شهادة التخليص الجمركي التي تسمح بتفريغها Certificat de Dédouanement سوى بتاريخ 26 يونيو 2014 ولم يتم بيعها لهذا الأخير سوى في شهر شتنبر 2014 كما يتبين من الوثائق التي سلم للباحثين نسخا منها والتي تجدولها مرفقة طيه. بل وأكثر من ذلك أن المسمى عبد اللطيف فجرين أدلى من الوثائق بما يثبت بأن سعيد الناصري أرجع له هذه السيارة فيما بعد ودفعها له في إطار مخالصة لاقتناء سيارة ثانية جديدة نوع مرسيدس 500 coupée كما تؤكد ذلك نسخة من تصريح بالشروع في استخدام مؤقت لمركبة ذات محرك رقم 547381 WW مؤرخ في 2014.12.23، ثم قام عبد اللطيف فجرين بإعادة بيع السيارة الأولى نوع مرسيدس 350 Class S التي أرجعها الناصري وقام تفريغها إلى شركة A S K SAKANE بتاريخ 2015.03.04.

أي أن البحث توصل إلى أن المسمى سعيد الناصري هو من استفاد من ثمن هذه السيارة نوع مرسيدس 350 Class S، وبالتالي لم يكن بإمكانه في المقابل -عكس ادعاءاته- استخدام قيمتها نظير أي من شقق المواطن المالي المذكور بمدينة السعيدية، وبه فإن تفويت هذه الشقة لفائدته تم بدون مقابل بعدما قام بالنصب والمشاركة في التزوير في محركات رسمية واستعمالها لتمكينه من الاستيلاء على شقق بمدينة السعيدية في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بتواطؤ مع الموثقة سلومة بلهاشمي.

وباستثناء السيارة المذكورة، فإن جميع السيارات التي اقتناها بالمغرب مهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم كانت من شركة المسمى كريم عياد الملقب ب"السلوي"، وعندما يقتنيها يتم تزويد هذه السيارات فيما بعد بشارات البرلمان المغربي التي كان المسمى سعيد الناصري يقوم بجلبها له.

كما سبق للمسمى كريم عياد الملقب ب"السلوي" أن باع للمواطن المالي المذكور سنة 2013 سيارتين رباعيتي الدفع من نوع رولز روفر سلمه هذا الأخير قيمتهما المالية بفلا زوجته السابقة المسماة لطيفة رافة قبل أن يسلم المواطن المالي المذكور هاتين السيارتين بدورهما فيما بعد للمسمى سعيد الناصري.



ز- حول عملية النصب المحيطة باستيلائه على شقة بمدينة المحمدية بعدما تسلم قيمة بيعها من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم؛

يتعلق الأمر بشقة بإقامة Galia بشارع الحصن الثاني بمدينة المحمدية مساحتها 160 متر مربع اقتناها المسمى سعيد الناصري سنة 2008 بحوالي 160 أو 180 مليون سنتيم حسب ما ورد بتصريحاته، وبعد توطد علاقاته المتشعبة مع مهربي المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، عرض على هذا الأخير سنة 2014 اقتناء هذه الشقة بالمحمدية بقيمة 270 مليون سنتيم ثم انتهى الاتفاق على 200 مليون سنتيم كثمن لها، إلا أن الناصري تسلم كثمن لها 250 مليون سنتيم بناء على خطأ وقعت فيه الخادمة فاطمة الفلاني التي كانت مكلفة بتسليمه المال المودع لديها بداخل الفيلا، فاستحوذ على المال دون أن يعمل على نقل ملكيتها في اسم المواطن المالي المذكور.

نلك أن المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم من أجل دفع قيمة هذه الشقة، طلب من سائقه المسمى نبيل الضيفي أن يتوجه إلى أحد مصدري الخضر والفواكه من المغرب إلى دولة مالي المدعو SANGARI وأن يتسلم منه المبلغ المالي المذكور وهو ما قام به المسمى نبيل الضيفي فعلا، حيث تسلم مبلغ 250 مليون سنتيم من المدعو SANGARI بمدينة الدار البيضاء داخل كومين بلاستيكيين وعلبة كرتونية، وقام بناء على طلب مشغله المذكور بتسليمه للخادمة المسماة فاطمة الفلاني قصد الاحتفاظ به لديها بالفيلا الخاصة بمشغلها المتواجدة بحي كاليفورنيا وتسليمه لاحقا للمسمى سعيد الناصري، وبناء عليه حل هذا الأخير بالفيلا المذكورة وتسلم المبلغ المالي كاملا، أي 250 مليون سنتيم، من الخادمة المسماة فاطمة الفلاني علما أن الاتفاق مع المواطن المالي المذكور استقر على تسليمه فقط مبلغ 200 مليون سنتيم كثمن لهذه الشقة، وهو ما دفع بهذا الأخير بعد عودته إلى معاقبة الخادمة المسماة فاطمة الفلاني على عدم عذ المبلغ المالي الذي تسلمته من المسمى نبيل الضيفي قبل تسليمه للمسمى سعيد الناصري وعدم خصمها المبلغ الزائد عن 200 مليون سنتيم والاحتفاظ به إلى حين عودته.

وبعدما اقتنى المواطن المالي المذكور هذه الشقة بمدينة المحمدية لم يلبث أن تم إيقافه واعتقاله ثم سجنه بموريتانيا لمدة أربع سنوات انطلاقا من سنة 2015، فلم يأت له الانتقال للإقامة بهذه الشقة إلى غاية سنة 2017، حيث سلم سعيد الناصري مفاتيحها إلى المسمى وسام نادر من أجل الإقامة بها بعدما سلم إليه بدوره مفاتيح الفيلا الكائنة بطريق مكة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء من أجل الإقامة بها مؤقتا إلى حين خروج المواطن المالي من السجن وعودته إلى المغرب من أجل الإقامة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن حيازة المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم لهذه الشقة بمدينة المحمدية واستغلاله لها كمالك لها اعتقادا منه بأن المسمى سعيد الناصري سيسجل ملكيتها في اسمه بعدما سلمه قيمتها، دفع المواطن المالي المذكور بعد فترة من استغلالها إلى التفكير في التخلي عنها والبحث عن مشتر لها، حيث اتفق في هذا الإطار مع المسمى كريم عياد من أجل اقتنائها بتوافق مع المسمى سعيد الناصري على إتمام هذه العملية، وهو أمر يؤكد بأن هذا الأخير تنازل عنها فعلا لفائدته وإلا ما الذي يدفعه إلى التخلي عن هذه الشقة لفائدة المواطن المالي المذكور والسماح له باستغلالها والبحث عن مشترين لها ما لم يكن قد تسلم منه فعلا ثمنها، ثم تماطل بعد ذلك في إجراءات نقلها في اسم المواطن المالي المذكور إلى أن استرجعها منه بعد سجنه وقام بالاستيلاء عليها مجددا.

كما اتفق المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم مع مشتر آخر لهذه الشقة وهو المسمى أحمد العطلاي استيفاء لدين لهذا الأخير في ذمة المواطن المالي المذكور، حيث كان

وقتها يقطن بها مساعده اللبناني المدعو وسلم، فقام هذا الأخير الذي توليت والدته خلال هذه الفترة بتسليم مفاتيح هذه الشقة للمسمى أحمد العطلائي بناء على أوامر مشغله المالي وظل المسمى أحمد العطلائي يحتفظ بها لمدة شهرين تقريباً، ثم طلب بعد ذلك المواطن المالي المذكور من هذا الأخير أن يربط الاتصال بالمسمى سعيد الناصري وأن يطلب منه توقيع عقد بيع الشقة المذكورة معه لعدم المشتري بأن هذا الأخير كان قد باع هذه الشقة للمسمى الحاج أحمد بن إبراهيم دون توثيق عملية البيع، فالتصل المسمى أحمد العطلائي هاتفياً بالمسمى سعيد الناصري وأطلعه على طلب المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم المتمثل في تسجيل الشقة المتواجدة بمدينة المحمدية بإسمه فأبدى المسمى سعيد الناصري موافقته في البداية، غير أنه بعد مرور ثلاثة أيام أخذ في مضايقة الشخص المذكور بخصوص التوجه معاً إلى مكتب أحد الموثقين لإتمام عملية البيع قبل أن يخبره في آخر اتصال هاتفي معه أنه قد عدل عن إنجاز عقد بيع لفائدته وذلك بسبب وجود مشاكل مالية لا تزال عالقة بينه وبين المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم، وبالتالي فإن موافقة المسمى سعيد الناصري في البداية على تسجيل الشقة المتواجدة بمدينة المحمدية في اسم المسمى أحمد العطلائي بعدما أطلعه بأن ذلك يطلب من المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم يناقض مزاعمه بمحضر أقواله بأن هذه الشقة لم تكن قط في ملكية المواطن المالي المذكور أو أن يكون قد سبق أن باعها له أو أن تسلم منه أي مبلغ مالي مقبلاً لثمنها أو أن يكون قد سبق أن وعده بذلك بأي حال من الأحوال حسب ادعائه، والتي سبق أن أنكر فيها أيضاً أن يكون قد سبق له أن وضعها رهن إشارة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم أو مساعده اللبناني المسمى وسلم وهو ما أثبت البحث عكس تصريحاته.

وخلال سنة 2017، بينما كان المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم في السجن بموريتانيا، تواصل معه المسمى سعيد الناصري وطلب منه استغلال الفيلا الكائنة في حي كاليفورنيا بالدار البيضاء والإقامة فيها بشكل مؤقت، فأنتهى الاتفاق معه على تسليم المواطن المالي المذكور مبلغ 100 مليون سنتيم عن طريق مساعده اللبناني وسلم نادر الذي كان يقيم وقتها بهذه الفيلا كما سلفت الإشارة إلى ذلك، وذلك مع تمكين هذا الأخير من الإقامة بشقة المحمدية وتسليمه مفاتيحها التي اقتناها أصلاً المواطن المالي المذكور قبل سجنه دون أن يتمكن من تسجيلها في اسمه، وهو ما تم فعلاً حيث وافق المواطن اللبناني على المغادرة تنفيذاً لأوامر مشغله المالي وسلم المسمى سعيد الناصري مفاتيح الفيلا، فاتفق هذا الأخير مع مراقبه عبد الواحد شوقي على أن تخصص شاحنة لنقل أغراض المواطن اللبناني المذكور إلى الشقة المتواجدة بمشروع الكتبية للتعمير بإقامة كاليا بالمحمدية.

وبعد مغادرة المواطن اللبناني وسلم نادر المغرب، ظلت المسماة فدوى أزيرار خلية المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم تقيم بعده بهذه الشقة في انتظار خروج هذا الأخير من السجن، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب أنه بعد انتهاء فترة سجن المواطن المالي المذكور بموريتانيا عاد إلى المغرب فتم إيقاله وسجنه مجدداً من أجل قضية تتعلق بالاتجار الدولي في المخدرات، فقام المسمى سعيد الناصري باستغلال وضعه كونه معتقلاً بالسجن وغرر به مدعيًا له بكونه في حاجة لهذه الشقة بمدينة المحمدية لمدة زمنية محدودة فبعث له المسماة فدوى أزيرار التي سلمته مفاتيحها، ومن ثم عرضته لعملية نصب واستولى على هذه الشقة بعدما سبق أن أدى له المواطن المالي المذكور ثمنها نقداً. وقد سبقت مواجهة المسمى سعيد الناصري بهذه الوقائع في محضره الأول والثاني، فأنكر الأمر بزمته وادعى بأن هذه التصريحات غير صحيحة وبكونه لم يتسلم من المسماة فدوى أزيرار مفاتيح الشقة المتواجدة بالقرب من محطة القطر بمدينة المحمدية، بل وأكد أنها لم تكن تتوفر أصلاً على مفاتيح هذه الشقة، وهي التصريحات الكاذبة التي ثبت عدم صحتها بفحوى عدة مكالمات هاتفية بينه وبين المواطن المالي المذكور وهو بالسجن ومن بينها المكالمات الهاتفية التي تم عرضها على مسامعه والتي تم التقاطها بتاريخ: 2021/03/10 على الساعة 12 و33 دقيقة، والتي دارت بين المسمى "سعيد الناصري" مستخدماً رقمه الهاتفي

212661135757 وبين المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم مستخدما الرقم الهاتفي 212523392462 الخاص بالمؤسسة السجنية، التي أكد من خلالها "سعيد الناصري" من خلال حديثه مع السجين المذكور بأن مفاتيح شقة المحمدية كانت تتواجد فعلا وقتها بحوزة المصممة فدوى أزيرار قبل أن يتسلمها منها فيما بعد، حيث طلب منه إرسال المفاتيح مع هذه الأخيرة بعدما اتفق معه على تسليمها مبلغ 100.000 درهم دفعة واحدة وتخصيص مبلغ 10.000 درهم شهريا من أجل إيصالها إلى السجين المذكور مقابل تسليمه هذه المفاتيح، وقام بالنصب عليه بإيهامه في نفس المكالمة بأنه لم يعد بحاجة إلى هذه الشقة لكونه سيتم ترحيله من السجن في حدود شهر يونيو من نفس السنة، وذلك بقوله: "من هنا لشهر 6 بينما تمشي لحالك نقايا... غادي تمشي لحالك راه ما عنك ما تكبر بدار هنا لا دوار".

وقد تراجع المسمى سعيد الناصري عن إنكاره، واضترف بأن خلية المواطن المالي المصممة فدوى أزيرار كانت تحوز فعلا مفاتيح هذه الشقة بمدينة المحمدية، ولأجل ذلك طلب من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم الذي اتصل به من السجن، بأن يرسلها إليه لتعمل على إفراغ هذه الشقة وتسليمه المفاتيح مقابل منحه مبلغ 100.000 درهم دفعة واحدة و مبلغ 10.000 درهم شهريا. ورغم ادعاء المعني بالأمر بأنه كان يوم فقط المواطن المالي بذلك وبأنه لم يسلم لخليلته المصممة فدوى أزيرار سوى مبلغ 20 ألف درهم إضافة إلى مبلغ 2000 درهم لفائدتها شخصيا، فإن كلا من المواطن المالي المذكور إضافة إلى خليلته المذكورة أكدا بكون المعني بالأمر سلما فعلا مبلغ 80.000 درهم من أجل إيصاله وإيداعه على دفعات بحساب المواطن المالي المذكور بالمؤسسة السجنية التي كان نزىلا بها بمدينة الجديدة. وبعد فترة من ذلك، و بناء على طلب من المواطن المالي المذكور توجهت المصممة فدوى أزيرار إلى مسكن المسمى سعيد الناصري بالقبلا التي يقطنها من أجل طلب مزيد من المال، فأخبرها هذا الأخير بأنه سيقوم بتخصيص مبلغ مالي شهري قدره 10.000 درهم لفائدة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من أجل قضاء أغراضه الشخصية و اقتناء ما يلزمه من حاجيات بالسجن المحلي بالجديدة، وهو الوعد الذي ثبت أيضا من خلال فحوى المكالمة الهاتفية التي تم التقاطها بتاريخ: 2021/03/10 على الساعة 12 و33 دقيقة بينه وبين السجين المذكور في إطار النصب عليه للاستيلاء على هذه الشقة المتواجدة بمدينة المحمدية التي سبق له أن تسلم ثمنها دون تسجيلها في اسم المواطن المالي المذكور.

ج- حول عملية النصب المحيطة باستيلائه على شقة بحي الفتح بمدينة الرباط بعدما تسلم قيمة بيعها من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم:

يتعلق الأمر بشقة بحي الفتح بالرباط اقتناها المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من سعيد الناصري أواخر سنة 2013 أو أوائل سنة 2014 وتسلم مفاتيحها منه مقابل مبلغ 152 مليون سنتيم نقدا، بعدما قام المواطن المالي المذكور بنقل هذا المبلغ بصندوق سيارته رفقة سائقه نبيل الضوفي لتسليمه إلى المسمى سعيد الناصري أمام مقر شركة EL FASSI BROTHERS AL KABIDA بالرباط العائدة للمواطن المالي المذكور.

هذه الشقة هي أصلا في ملكية عهد النبي بعوي حسب تصريح المواطن المالي المذكور، وهو من اتفق معه على ثمنها وأرشده إلى تأدية هذا الثمن إلى المسمى سعيد الناصري من أجل إيصاله إليه. وبالفعل بعد تأدية ثمن هذه الشقة خصصها المواطن المالي المذكور لإقامة مستخدميه شركته EL FASSI BROTHERS AL KABIDA ويتعلق الأمر بالمواطنين اللبنتيين وسام نادر وإيلي نادر وكارلوس أبو زيات إضافة إلى الخادمة حورية، الذين لم يلبثوا أن أقاموا بها بضعة أشهر فطالبوه بنقلهم منها نظرا لضيقها وعدم شعورهم بالارتياح فيها، فخصص لهم المواطن المالي المذكور مكانا آخر عبر تأجير فيلا لإقامتهم بالهرجورة. ونظرا

لكون الشقة بحي الفتح ظلت غير مستعملة فقد حاول المواطن المالي بيعها للمسمى كريم عباد بتتسيق مع عبد النبي بعوي الذي وجهه إلى إنهاء الترتيبات مع المسمى سعيد الناصري، ثم ما لبث أن طلب منه عبد النبي بعوي بعدها في إحدى لقاءاتهما بوضع هذه الشقة رهن إشارة المسمى سعيد الناصري لاستخدامها في استقبال ضيوفه بمدينة الرباط في صلة بشاشته ككاتب برلماني، فسمح المواطن المالي المذكور لهذا الأخير باستغلالها مؤقتاً، إلا أنهما عرضاه للنصب بعدها واستغلا مسجته بمورينقيا للاستيلاء على هذه الشقة التي ظلت بحوزة سعيد الناصري وخاصة أن المواطن المالي المذكور لم يتم بتسجيلها في اسمه لاحقاً.

وتجدر الإشارة إلى كون المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم سبق له أن اتفق مع المسمى كريم عباد على بيعه هذه الشقة بحي الفتح بمدينة الرباط حيث سلمه مفتاحها وانتقل فعلاً كريم عباد إلى هذه الشقة من أجل معاللتها، فاكشف أن بها آثار رطوبة على جدرانها فقام بمحاولة نقل أثاثها إلى محل آخر من أجل إصلاحها في انتظار إبرام عقد بيعها مع المواطن المالي المذكور بقيمة 130 مليون سنتيم، غير أنه وخلال هذه الأثناء تلقى اتصالاً هاتفياً من المسمى سعيد الناصري (الذي أخبره حارس العمارة بوجوده بالشقة) أخبره من خلاله بأن هذه الشقة تخصه هو وأنه لا ينوي بيعها، فقام كريم عباد بالعدول عما كان يقوم به من معاملة للشقة وأغلق بابها وأرجع مفتاحها لاحقاً للمسمى الحاج أحمد بن إبراهيم.

### طـ المشاركة في التزوير والاستيلاء على عقارات الغير: قضية سامية موسى

يتعلق الأمر بنفس الفيلا الكائنة بطريق مكة بحي كالفورنيا بالدار البيضاء التي كان يملكها المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم والتي آلت في الأخير إلى المسمى سعيد الناصري بعد الاستيلاء عليها في الظروف والملابسات التي سبق تفصيلها، حيث أن هذه الفيلا التي ادعى سعيد الناصري أنه اقتناها من المسمى مير بلقاسم، كانت قبل تملكها من طرف هذا الأخير في ملكية المصممة سامية موسى الزوجة الثانية لصهره المسمى عبد النبي بعوي بعدما أهداها لها وسجلها في اسمها زوجها المذكور سنة 2009، أي بمعنى أن هذه الفيلا تنتقل ملكيتها من عنصر إلى آخر داخل هذه الشبكة الإجرامية بطرق مشبوهة.

وقد أثبت البحث بأن ملكية هذه الفيلا انتقلت سنة 2013 بشكل غير قانوني وبالإكراه والتزوير من مالكتها المصممة سامية موسى إلى المسمى مير بلقاسم صهر المسمى عبد النبي بعوي، وذلك بعدما قام هذا الأخير بتفويت هذه الفيلا منه إلى صهره المذكور استناداً على وكالة مزورة من زوجته المذكورة، التي قامت بناء عليه برفع دعوى قضائية ضده من أجل التزوير بخصوص هذه الفيلا وفيلا أخرى بمدينة وجدة، وهو الأمر الذي لم يستفسر زوجها المذكور فقام بتفويت تهماً بالسرقة ضد والدتها المصممة جميلة البطوي وخادمتها سميرة العمراني، وذلك بتواطؤ مع صديقتها آنذاك المصممة نائلة بنسلاّم وتتورط أيضاً من ضابط الشرطة القضائية الطنجي المكلف بالبحث في جريمة السرقة المذكور، وظلت والدتها وخادمتها معتقلتين على ذمة هذه القضية إلى أن أجبر المسمى عبد النبي بعوي زوجته آنذاك سامية موسى التي كانت تتواجد بفرنسا على إلجاز اعتراف مصادق عليه بالمصالح القنصلية المغربية ببغريس بفرنسا تؤكد من خلاله أن التوقيع المضمن بالوكالتين المزورتين، اللتين بيعت بواسطتهما الفيلتين بالدار البيضاء ووجدة، يخصها فعلاً، وقامت بإرساله إلى محامية تسمى سميرة فرجي. هذه المحامية الأخيرة أخبرت المصممة سامية موسى بأن زوجها المسمى عبد النبي بعوي قام بالصراخ ولطم وجهه بمجرد أن سمع بخبر اعتقال والدتها وإداعها بالسجن، غير أن المسمى سعيد الناصري أخذ في لومه بكون هذا التصرف كان هو الوسيلة الوحيدة لكي يدافع عن نفسه بدل الزج به في السجن من أجل تزوير الوكالة باسم زوجته، وهو ما يبين الدور الذي لعبه هذا الأخير في خبك هذه الممارسات غير القانونية - بحكم دوره داخل هذه الشبكة الإجرامية - وتورطه مباشرة في جميع الجرائم التي تم ارتكابها من أجل النزاع الفيلا المذكورة إلى جانب فيلا بمدينة وجدة من



مالكتهما وقتها مسلمة موسى وإرجاعهما إلى ملكية عبد النبي يعوي زعيم الشبكة الإجرامية التي ينتمي إليها، الذي قام بتفويتها مباشرة إلى المسمى مير بلالهم، ومنه إلى المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم الذي لم يتم تسجيلها في اسمه، فتم الاستيلاء عليها ونقل ملكيتها مباشرة بشكل مشبوه وبطرق احتيالية إلى مالكها الحالي المسمى سعيد الناصري كما سبق الإشارة إلى ذلك.

وإضافة إلى ما سبق، يؤكد الاشتباه في تورط المسمى سعيد الناصري في هذا الشق من القضية ما أسفرت عليه نتائج التحريات التقنية من تنسيق وقتها مع المسماء دليلة بلوي (صديقة المسماء مسلمة موسى التي توطأت مع زوج هذه الأخيرة وقتها عبد النبي يعوي من أجل الزوج بوالدتها جميلة بطوي وخادمتها سميرة العمراني في السجن من أجل المراقبة للضغط عليها لتقديم تنازل عن شكايتها من أجل التزوير)، حيث أبانت هذه التحريات عن كون الاتصالات الهاتفية بثت مستمرة ومنظمة بين المسمى سعيد الناصري وبين المسماء دليلة بلوي إلى حدود تاريخ: 2013/06/25 (تاريخ تقديم المسماء جميلة بطوي ومن معها ومتابعتها والمسماء سميرة العمراني في حالة اعتقال) ولم تستأنف هذه الاتصالات الهاتفية إلا بتاريخ: 2013/07/07 أي بعد القضاء هذه القضية بمرور أربعة أيام عن تاريخ الإفراج عن المسميتين جميلة بطوي وسميرة العمراني.

وإلى جانب تنسيق سعيد الناصري مع كل من المسميتين عبد النبي يعوي ودليلة بلوي، أسفرت التحريات التقنية الهاتفية بأنه كان ينسق أيضا خلال نفس الفترة مع عبد الشرطة آنذاك سعيد طنجي الذي كان مشرفا على البحث في هذه القضية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بالدار البيضاء من أجل إنجاح خطة تلفيق جريمة المراقبة الموصوفة للمسماء جميلة البطوي حتى يعمل على إيقافها ووضعها تحت الحراسة النظرية و تقديمها في حالة اعتقال تمهيدا للزوج بها في السجن، قصد استخدامها كورقة ضغط على ابنتها مسلمة موسى من أجل التنازل على شكايتها ضد عبد النبي يعوي من أجل التزوير، وهو ما أثبتته التحريات التقنية بخصوص تواصل سعيد الناصري هاتفيا مع موظف الشرطة سعيد طنجي حيث تم رصد حوالي (31) اتصال هاتفيا ما بين رقمه الهاتفي +212661135757 ورقم النداء المغربيين +212629130930 و +212674746283 لمستعملها موظف الشرطة سعيد طنجي في الفترة ما بين 08 و 2013.06.27 تزامنا مع تنسيق موظف الشرطة المذكور هاتفيا أيضا في نفس الفترة مع المسمى عبد النبي يعوي، وهو ما لم يجد له سعيد الناصري عذرا مواجهته به أي تفسير مقنع.

ي- النصب والاحتيل على أجنبي بإيهامه بمساعدته على التجنيس بالجنسية المغربية دون وجه حق

أخبر المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم المسمى سعيد الناصري بحاجته إلى الجنسية المغربية وبأنه يريد الاستقرار نهائيا بالمغرب، فأوممه هذا الأخير بقدرته على تحقيق ذلك واقترح عليه السفر معه إلى مسقط رأسه بمنطقة زاكورة من أجل الحصول على شهادة من شيخ الزاوية الناصرية، وهي الشهادة التي زعم له بأنها ستساعده في الحصول على الجنسية المغربية، وأن الأمر لن يستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، ثم قام باصطحابه فعلا إلى مقر الزاوية الناصرية والحصول من شيخ هذه الزاوية على وثيقة تثبت أن المواطن المالي المذكور ينتمي لرابطة الشرفاء الناصريين، وقام بالنصب عليه واستغلاله في تمويل حملته الانتخابية السابقة لموعدها بعدما أوضح له أنه عليه الظهور بالإقليم وإلقاء ساكنته قبل موعد الانتخابات البرلمانية، كما تحمل المواطن المالي جميع مصاريف هذه الزيارة إلى مدينة زاكورة، كما قام بتمويل مهرجان زاكورة بقيمة 150 مليون سنتيم، وسلم المسمى سعيد الناصري مبلغ مالي قدره 150 مليون سنتيم بعدما نصب عليه وادعى أنه من أجل بناء مسجد لفائدة الزاوية الناصرية، كما

نصب عليه أيضا في مبلغ 2 مليون درهم سلمها له كتمهيق بعدما اقترح عليه إنشاء مصنع لتلفيف وتصدير التمور وأطلعه على مصنع مخصص لهذا الغرض وعرض على شراءه بمبلغ 16 مليون درهم قبل أن يكتشف المواطن المالي بأن المصنع المذكور لا يساوي سوى 6 ملايين درهم. كما قام هذا المواطن المالي بإعداد سيارة من نوع هونداي 10-11 كانت مسجلة باسم شركته كهدية لشيخ الطريقة الناصرية السالف الذكر، كل ذلك دون أن يفهم المسمى سعيد الناصري بوعده له فيما بعد بحصوله على الجنسية المغربية التي قام بالنصب عليه في كل هذه الأموال وأرومه بإمكانية تحقيقها.

تصريحات المسمى رضوان الناصري نقيب الزاوية الناصرية بزاكورة أكد من خلالها أن المسمى سعيد الناصري كان خلال هذه الفترة من سنة 2013 نائبا برلمانيا عن منطقة زاكورة، وبأنه قام فعلا بزيارة هذه المنطقة بمناسبة المهرجان ورافقته المواطن المالي المذكور الذي قام باستطاعته لتناول وجبة الغذاء بمنزل نقيب الزاوية المذكورة بمركز تمكروت، مضيفا أنه خلال هذه الجلسة فإن سعيد الناصري شخصا من طلب من نقيب الزاوية رضوان الناصري القيام بتحرير شهادة بخط اليد للفائدة المواطن المالي بعدما أكد له سعيد الناصري بأن والده هذا المواطن المالي مغربية ويتحدث من أصول ناصرية، وبناء عليه قام نقيب الزاوية المذكور بتحرير شهادة شرفية بخط يده مؤداها انتساب والده هذا المواطن المالي للزاوية الناصرية، وهي التصريحات التي تؤكد بكون المعنى بالأمر هو من توسط وبادر شخصيا إلى مطالبة نقيب الزاوية الناصرية بإجازة شهادة في هذا الصدد للمواطن المالي المذكور بعدما ادعى له أن والدته مغربية تتحدث من نفس المنطقة، وهو ما يتماشى مع تصريحات المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بأنه قام بهذا الإجراء بعدما أخبر المسمى سعيد الناصري بحاجته للجنسية المغربية، وبأن هذا الأخير قام بالنصب عليه وإيهامه بأن هذه الشهادة ستساعده في تحقيق هدفه المذكور.

لـ بخصوص الوعود والمساعدات المالية التي ظل يتلقاها المواطن المالي وهو بالسجن من هذه الشبكة الإجرامية عن طريق المسمى سعيد الناصري:

طيلة فترة ثمان سنوات سجننا التي قضاهما مهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بسجن نوادييو بموريتانيا من أجل الاتجار في المخدرات منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، ثم بسجن الجديدة بالمغرب منذ سنة 2019 إلى غاية اليوم، لم ينقطع أبدا تواصله هاتفيا مع عناصر شبكة الاتجار الدولي في المخدرات موضوع البحث التي كان سلقمي إليها، وخاصة المسميين سعيد الناصري وعبد النبي بعوي، كما كان يكلف بشكل منتظم المسمى توفيق الزنطار بالتنقل إلى مدينة تلونات ولقاء مسير مقهى بهذه المدينة تعود لمهرب المخدرات المسمى عبد الواحد لغزوي لإبلاغه بأرقام الهواتف الموريتانية التي يستخدمها كلما قامت السلطات الموريتانية بحجز هواتفه النقالة إثر عمليات التفتيش الروتينية التي تقوم بها هذه السلطات داخل سجن نوادييو. هذا التواصل الدائم للشخصيتين المرموقتين المذكورين مع السجين المذكور رغم علمهما بأنه معتقل لسنوات من أجل الاتجار والتهرب الدولي في المخدرات يدعم مما لا يدع مجالا للشك تصريحات المعني بالأمر بأنهما شريكاه في هذا النشاط الإجرامي، وبأن لديهما الكثير مما يتخرفان على كشفه من طرف المعني بالأمر في شأنهما في حالة ما إذا انقطعا عن التواصل معه بانتظام.

وطبعا في محاضر أقواله الأولى، حاول المسمى سعيد الناصري إنكار هذا الوفاء غير المشروط لزميله في هذه الشبكة الإجرامية المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، فادعى أنه تلقى من هذا الأخير طيلة فترة أربع سنوات سجننا التي قضاهما بسجن نوادييو بموريتانيا من أجل الاتجار في المخدرات، حوالي ثلاث أو أربع مكالمات فقط، وأنه بعدما علم بأنه سجين من أجل الاتجار في المخدرات قطع الاتصال به. في حين أن عملية الاستغلال التقني للرقم الهاتفي

وأرسل إلى هنا الأخير مبلغ 800 مليون سنتيم من أجل تغطية جزء منه الإصلاحات التي زعم هذا الأخير بأنه أنجزها بداخل الفيلا، ومن أجل التخلص من المواطن المالي المذكور وإتمام خطة الاستيلاء على ممتلكاته، أخبره سعيد الناصري بأنه غير مهووس عنه في قضية حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة بمدينة الجديدة، وبأنه غير مذكور أصلاً بهذا الملف، وأنه يمكن له السفر والقدوم إلى المغرب في أي وقت، كما أخبره أنه قام بتوقيظه وبأنه لم يجد أية تدابير أمنية في مواجهته، فانتقلت هذه الحيلة على مهرب المخدرات المالي المذكور الذي انتقل إلى مدينة بلمكو بدولة مالي ومنها إلى مطار محمد الخامس بالدار البيضاء حيث تم إلقاء القبض عليه بمجرد وصوله إلى التراب المغربي، وتم إلقاءه وتسليمه إلى المصلحة الأمنية التي قامت بالبحث معه وتقديمه أمام العدالة ليتم إيداعه بسجن سيدي موسى بمدينة الجديدة رهن إجراءات التحقيق والمحاكمة إلى أن تمت إدالته بعشر سنوات سجناً نافذاً.

ولم ينقض أجل ثلاثة أشهر على عودة المعني بالأمر إلى المغرب وإلقاءه واعتقاله في غضون شهر أبريل 2019، ليتم المسمى سعيد الناصري خطته بالاستيلاء رسمياً على هذه الفيلا التي كانت بحوزته منذ سنة 2017 وظل يحتفظ بها دون نقل ملكيتها في اسمه، حيث قام بنقلها في ملكيته مباشرة بتسجيل عقد بيعها بتاريخ 17 يوليو 2019، بعدما اطمأن إلى جانب باقي عناصر هذه الشبكة الإجرامية المذكورين بأن المواطن المالي المذكور سيتقاضى عقوبة سبالة للحرية طويلة الأمد من أجل الاتجار الدولي في المخدرات تحول دون إثارتها أية مشاكل في المطالبة بممتلكاته التي بين أيديهم، فقاموا على إثرها بالتنسيق بينهم لنقل ملكيتها في اسم المسمى سعيد الناصري.

وساهم في نجاح عملية الاستيلاء على هذه الفيلا أن المواطن المالي المذكور لم يبرم أي عقد بيع رسمي مع المسمى عبد النبي يعوي الذي فوّتها له أول الأمر، وكل ما تسلمه من هذا الأخير ورقة عرقية قام بالإبصار عليها يصرح من خلالها أنه قد باعه الفيلا المذكورة بمبلغ 33 مليون درهم، ولكون هذه الورقة ظل محتفظاً بها بإحدى الخزانات الحديدية المتواجدة بنفس الفيلا، فإنها كانت بيد المسمى سعيد الناصري منذ وضع يده على الفيلا ككل سنة 2017 وظل يتحين فقط فرصة الاستيلاء عليها رسمياً، ولا أدل على ذلك من كون المسمى سعيد الناصري ظل ينكر بمحاضر أقواله بأنه تسلم هذه الفيلا مجهزة بالكامل بما في ذلك الخزانات التي كانت فيها، رغم تواجد شهود أكدوا عكس ذلك وعلى رأسهم المسمى وسام نادر الذي سلمه هذه الفيلا وبها هذه الخزانات مقللة وقتها، والمسمى عبد الواحد شوقي صديق سعيد الناصري الذي حضر عملية التسليم وشاهد هذه الخزانات المقللة، ثم أجرى بعدها إصلاحات بهذه الفيلا عبر شركته بما في ذلك إنجاز أبواب لخزنة تتواجد بغرفة النوم بهذه الفيلا.

و- حول جريمة النصب المرتبطة باستيلائه على شقق بمدينة السعودية في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم:

بعد حلول المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بالمغرب سنة 2013، باعه المسمى عبد النبي يعوي ما يزيد عن 17 شقة سياحية "شاليه" اقتناها بمنتهج سياحي بالسعودية تقدر قيمتها بحوالي مليار ومائة مليون سنتيم توصل بها مالك العقارات المذكورة من أحد تجار المخدرات يسمى أمومن AMOMEN ينحدر من دولة النيجر، إضافة إلى تسوية دين للمواطن المالي في ذمة تاجر المخدرات النيجري المذكور، فقام المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم ببيع 05 شقق من هذه الشقق لفائدة المسمى سعيد الناصري مقابل مبلغ مالي يزيد عن 400 مليون سنتيم، ويتعلق الأمر بـ 04 شقق بمدينة السعودية تابعة لشركة Bijoux Immobilier، إضافة إلى شقة واحدة بإقامة فاديسا Fadesa بالحي الإسباني بنفس المدينة على شكل فيلا تصل مساحتها إلى 180 متر مربع.

هذه التصريحات الكاذبة والانتقامية تتناقض أصلاً مع التصريحات السابقة للمعني بالأمر التي سبق نفسه أن ادعى فيها بأن مفاتيح شقة المحمدية لم تكن أبداً رهن إشارة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم أو مساعده اللبنتي المسمى وسام أو خليلته فدوى الزيرار، و بأن مفاتيح هذه الشقة أصلاً كانت بحوزته وبأنه هو من كان يستغلها، والتي لم يذكر فيها وقتها صديقه عبد الواحد شوقي ويقصمه في هذا الموضوع إلا بعدما شهد ضده في هذه الواقعة، وبعد مواجهته بهذا التناقض ادعى أن الدافع من وراء تصريحاته السابقة يكون هذه الشقة ومفاتيحها لم تكن أبداً رهن إشارة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم أو مساعده اللبنتي المسمى وسام مفاتيح شقة المحمدية أو المسماة فدوى الزيرار، هو كونه لم يكن يربح في إحام صديقه عبد الواحد شوقي في هذه القضية من أجل تفادي الإساءة إلى سمعته بدعوى أنه كان يستغل معه شقته المذكورة بمدينة المحمدية للهرج والمرج والمتعة رفقة الفتيات رغم كونه متزوجاً، بل ولم يكلف المسمى سعيد الناصري عند هذا القدر من التصريحات الانتقامية حيث بمجرد إجراء مواجهة بينه وبين صديقه المذكور والتي تثبت فيها هذا الأخير بتصريحاته ضده، يبادر إلى تغيير تصريحاته مجدداً للإشارة بأن صديقه المذكور كان على علاقة حتى مع المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم قبل دخوله السجن وأنهم كانوا يخرجون معاً لقضاء سهرات ليلية بالحانات وملهى للتحري بمدينة الدار البيضاء، علماً أن هذا الأمر الذي لم يرد بتصريحات المواطن المالي المذكور خلال البحث معه والذي أنكر أية علاقة له أو لمساعدته اللبنتي المسمى وسام نادر بالمسمى عبد الواحد شوقي أو أن يكون قد سبق أن قابله من قبل.

هذه التناقضات والتصريحات الكاذبة للمسمى سعيد الناصري حسمت عدم صحتها فحوى المكالمات الهاتفية التي تم عرضها على مسامعه، والتي تم التقاطها بتاريخ: 2023/05/05 على الساعة 12 و 08 دقيقة، بينه شخصياً مستخدماً رقمه الهاتفي 212661135757 وبين المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم مستخدماً الرقم الهاتفي 212523371955 الخاص بالمؤسسة السجنية، حيث أنه في المقطع الذي يبتدىء من الدقيقة 03 و 53 ثنية إلى غاية الدقيقة 04 و 02 ثنية، استفسر المعني بالأمر السجين المالي الحاج أحمد بن إبراهيم إن كان مدينا له بأي مبلغ مالي فرد عليه هذا الأخير بالإيجاب وأشهد بصيغة استفسارية مستكراً استفهامه له برده أنه سبق بأن أعطاه مفاتيح الدار وتركها لفائدته وبأنه أخذ منه فعلاً مبلغ 100 مليون سنتيم إضافة إلى أشياء أخرى، وهو ما يؤكد تصريحات المواطن المالي المذكور بمحاضر أقواله التي أكدها كل من الشاهدين "وسام نادر" و "عبد الواحد شوقي" بخصوص ظروف تحوز المسمى سعيد الناصري للفلا الكائنة بطريق مكة بحي كالفورنيا وتسلمه مفاتيحها من المواطن اللبنتي المذكور من أجل الإقامة بها مؤقتاً مقابل مبلغ 100 مليون سنتيم سلمه لهذا الأخير مقابل إخلائها، بدليل أن المسمى سعيد الناصري نفسه لم يعترض إطلاقاً على ما قاله له المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم في هذا الشأن بالمكالمة الهاتفية المشار إليها.

كما أنه استناداً إلى ما ادعاه المسمى سعيد الناصري في محضر المواجهة بينه وبين صديقه المسمى عبد الواحد شوقي، بأنه لم يتحوز الفلا المتواجدة بطريق مكة بحي كالفورنيا بالدار البيضاء ولم يتسلمها سوى أواخر سنة 2019 من صاحب الفلا مير بلقاسم، وبأنه لم يبدأ سوى بعد هذا التاريخ في عملية الإصلاح بجميع مرافق هذه الفلا التي استعان فيها بخدمات شركة صديقه عبد الواحد شوقي "بيبانكوم" وذلك حوالي سنة 2019 أو 2020، فقد تقدم مجدداً صديقه المذكور أمام هذه الفرقة لتأكيد تصريحاته السابقة بأن المسمى سعيد الناصري تسلم هذه الفلا سنة 2017 من المسمى وسام نادر، واستدل على ذلك بمجموعة من وصولات خروج وتسليم سلع bons de sortie/bons de livraison تخص الإصلاحات التي أنجزتها شركته BIBANKOM بهذه الفلا لفائدة الزبون Said Nassiri بعد تحوز هذا الأخير بها، والتي قام المسمى عبد الواحد شوقي باستخراجها من نظام قاعدة البيانات الخاصة بشركته BIBANCOM، والتي تمت معاينة أنها انطلقت بتاريخ 2017.11.28 كما يدل على ذلك أول



به النيابة العامة، وحمل الغر على الإدلاء بتصريحات وتقديم القرارات كاذبة أثناء مرحلة البحث التمهدي باستعمال الضغط والتهديد، والتعريض على التبليغ عن جريمة يعطون بعدم وقوعها والوشاية الكاذبة وشهادة الزور، عن طريق استغلاله ضعف هؤلاء الشهود وهشاشتهم وحاجتهم إلى العمل الذي يشارونه تحت مظلته، وخاصة أنهم كما ورد بتصريحاتهم ليس لديهم أي مصدر رزق آخر باستثناء أجرهم التي يتقاضونها من نادي الوداد الرياضي الذي يرأسه المعني بالأمر.

في المقابل، نهج المسمى سعيد الناصري استراتيجية مغايرة فيما يخص الشاهدين الآخرين الذين لا تتوفر على أي سلطة إزاءهما، وينطلق الأمر بكل من حارصى الأمن الخاص بشركة "KARA" المعطي الراجي وسعيد شتيوي، اللذان كانا يشرفان في الفترة المتعلقة بالبحث على حراسة مركب بنجلون الخاص بنادي الوداد الرياضي، حيث قام المعني بالأمر بصفته رئيساً لنادي الوداد الرياضي بمراسلة المدير العام لشركة KARA للحراسة والتأمين واستصدر لائحة من هذا الأخير بأسماء وبيانات العاملين بهذه الشركة المكلفين بحراسة مرافق مركب الحاج أحمد بن بنجلون خلال الفترة الممتدة بين شهر يوليو 2014 إلى غاية نهاية شهر جينر 2019 والتي لا تضم من بينهم إسمي الشاهدين المذكورين، في محاولة يائسة منه للضرب في مصداقيتهما كشاهدي عيان على الوقائع المتعلقة بظروف تواجد السيارات المصينة الخاصة بمهرب المخدرات المالي بالمركب الرياضي المذكور بتعليمات من المعني بالأمر في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016. إلا أن هذه الفرقة من أجل فائدة البحث قامت باستدعاء المسمى عبد اللطيف كرا المدير العام لشركة KARA للحراسة والتأمين واستفساره حول وضعية الشاهدين المذكورين خلال الفترة التي تهم البحث، فأكد المعني بالأمر أن الشاهدين المعطي الراجي وسعيد شتيوي، عكس ما ورد باللائحة التي قدمها المسمى سعيد الناصري لهذه الفرقة، كانا يعملان فعلاً بشركته كما كانا أيضاً مكلفين بحراسة مرافق مركب الحاج أحمد بن بنجلون الخاص بنادي الوداد الرياضي خلال الفترة التي تهم البحث إلا أنه أغفل الإشارة إليهما باللائحة التي طلبها المسمى سعيد الناصري، وهو ما طابق نص التصريحات التي أكدها أيضاً المسمى العربي بوطوازت المكلف بتأدية أجور الشاهدين السالف ذكرهما خلال الفترة المذكورة.

هـ - بخصوص تورطه في النصب على المواطن المالي والاستيلاء على الفيلا الكائنة بحي كالفورينا بالدار البيضاء التي كان يقيم بها المواطن المذكور.

بخصوص هذه الفيلا الكائنة برقم 216 طريق مكة كالفورينا الدار البيضاء موضوع الرسم العقاري عدد: 33/8296، فقد صرح المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بأن المسمى عبد النبي بهوي هو من منحه إياها بعدما سلمه مقابلها مبلغ 33 مليون درهم عن طريق الصراف المدعو هشام، فأقام فيها المواطن المالي المذكور لعدة سنوات، وذلك شخصياً بشكل فعلي منذ سنة 2013 إلى حدود سنة 2015، ثم فيما بعد من خلال خدمه وحراسه الشخصيين الذين كانوا يشتغلون لحسابه بالفيلا المذكورة. وبعد إلقاء القبض عليه على خلفية قضية حجز 40 طن من مخدر الشيرة، ظلت مفاتيح هذه الفيلا بحوزة المسمى وسام نادر الذي استمر بالإقامة بها، وهو مواطن لبناني كان يعمل مديراً لأعماله، فقام هذا الأخير سنة 2017 بتسليم مفاتيح الفيلا للمسمى سعيد الناصري من أجل الإقامة بها مؤقتاً إلى حين خروج المواطن المالي المذكور من السجن، وذلك بهدف توفير مصاريفها ومصاريف الخدم والحراس الذين استمر صاحبها المالي في دفع نفقاتهم وهو في السجن، كما شمل الاتفاق مع سعيد الناصري على الإقامة بها مؤقتاً تسليم المواطن المالي مبلغ 100 مليون سنتيم للمواطن اللبناني المذكور من أجل إخلاء هذه الفيلا وتمكينه أيضاً من مفاتيح شقة بمدينة المحمدية كان المواطن المالي قد اقتناها من المسمى سعيد الناصري دون أن يتمكن من استغلالها بعد اعتقاله بموريتانيا، (علماً أن مبلغ 100 مليون سنتيم هو جزء من دين للمواطن المالي في ذمة المسمى سعيد الناصري بقيمة

لشركة المواطن المالي المذكور EL FASSI BROTHERS AL KABIDA، إلا أن المسمى "سعيد الناصري" كعادته أنكر في البداية هذا الموضوع، ونفى أن يكون قد سبق له أن تعلم من المواطن المالي المذكور الخمس سيارات المملوكة من الصين موضوع تصريحاته بآلية طريقة كانت، أو أية سيارات أخرى، بل حتى أنه ادعى في محضره الثاني عدم وجود أي علم له باستيراد المواطن المالي لهذه السيارات والشاحنات من دولة الصين.

غير أن الأبحاث والتحريات المنجزة من طرف هذه الفرقة ترصلت إلى إثبات كون المسمى سعيد الناصري سبق له فعلاً أن توصل بامت سيارات صينية ترجع ملكيتها للمواطن المالي المذكور، ثم قام باستغلال منصبه كرئيس للمكتب المديرى لفريق الوداد البيضاوي وعمل على نقل هذه السيارات عبر المطابقة للقوانين من حدد تاجر المخدرات المالي المذكور والاحتفاظ بها وركنها لمدة طويلة بالمركب الرياضي بنجلون بالدار البيضاء الخاص بتدريب فريق كرة القدم للنادي المذكور، قبل أن يقوم بالتخلص منها بعد نقلها فيما بعد إلى وجهة مجهولة.

هذا الأمر أكده أيضاً مجموعة من مستخدمي المركب الرياضي بنجلون، ويتعلق الأمر بكل من المسمى عبد الإله أراكا صهر "سعيد الناصري" الذي يعمل مشرفاً على إدارة مركب بنجلون، والمسمى نريس سوهل سائق مدرب الوداد سابقاً، والمسمى سعيد شجار الذي كان مكلفاً بصيانة حطب الملاعب الرياضية بمركب بنجلون قبل تقاعده سنة 2022، والمسمى المعطي الراحي وسعيد شتوي اللذان يشتغلان حارسان للأمن الخاص بشركة "KARA" وكنا يشرفان على حراسة مركب بنجلون الخاص بنادي الوداد الرياضي، والمسمى الزكراكي بلخو الذي اشتغل في مهمة مكلف بالأمتعة بنادي الوداد الرياضي منذ سنة 1993 إلى غاية تاريخ 2019.09.29، والمصممة فاطمة أريم الذي اشتغلت ككاتبة إدارية بنادي الوداد الرياضي منذ سنة 1994، كما تم عرض صورة مقتطعة من إحدى حصص التدريب المجراة بمركب نادي الوداد الرياضي، والتي تظهر فيها سيارات نفعية بيضاء اللون مستوقفة خلف الملعب وبالصيغ بمحاذاة مركز التكوين، والتي أفاد جميع المصطحين أنها نفس السيارات التي قام المسمى سعيد الناصري بجلبها إلى هذا المقر، ويتعلق الأمر بامت سيارات نفعية صينية من نوع GONOW بعضها ذات قمرة للسباق فقط مع مساحة مكشوفة مخصصة للبضائع وأخرى مغطاة بالكامل، جلبها المعنى بالأمر في بداية فترته الرئاسية للنادي المذكور، ثم ظلت مستوقفة بهذا المركب الرياضي لمدة ناهزت السنة إلى أن أعطى تعليماته بإبعادها عن محيطه ونقلها إلى وجهة مجهولة، وخاصة أنه كما سلفت الإشارة إلى ذلك تم حجز كمية 40 طن من مخدر الشيرة داخل شاحنة من نفس مصدر السيارات الستة المذكورة التي هي في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم.

ونجد الإشارة إلى أن المسمى عبد الإله أراكا -صهر سعيد الناصري الذي يعمل مشرفاً على إدارة مركب بنجلون- أفاد بأنه بعد مدة طويلة من نقل هذه السيارات النفعية المذكورة وركنها بداخل مقر نادي الوداد، لبثت مركونة حوالي سنة مما تسبب في فراغ بطارياتها، فوجه إليه صهره سعيد الناصري تعليماته الهاتفية باستقبال ثلاثة ميكانيكيين أرسلهم إلى عين المكان من أجل صيانتها وجعلها صالحة للاستخدام، ثم قاموا بإخراجها ونقلها عبر مرحلتين إلى وجهة مجهولة بناء على تعليمات صهره المذكور.

بعد مواجهة المسمى سعيد الناصري بجميع هذه الحجج وشهادة الشهود، تراجع عن أقواله السابقة واعترف بأن السيارات الصيلية المذكورة المتحصلة من أموال المخدرات الخاصة بمهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم كانت مركونة فعلاً لمدة بمقر نادي الوداد الرياضي الذي يرأسه رغم كونها لا صلة لها بالنادي المذكور، إلا أنه ألصق مسؤولية وضعها

للمعنى بالأمر أثبتت أنه ظل يتواصل دون انقطاع مع المسجون المذكور خلال فترتي اعتقاله بموريتانيا والمغرب، كما شكل المحاور الرئيسي للمسجون المذكور لياقة عن المسمى عبد النبي بعوي زعيم هذه الشبكة الإجرامية كما تدل على ذلك فعوى المكالمات الهاتفية بينهما التي تم التقاطها بناء على الأوامر القضائية في الموضوع، ودأب على استقبال مكالماته في كل مرة، والاستماع إلى شكاويه وعقابه لهما، وإرسال مبالغ مالية لفائدته وهو بالسجن، وكان يعرض دائما التوسط له لدى عبد النبي بعوي من أجل إرسال مزيد من المال إليه، بل ووعده أيضا بتسهيل عملية ترحيله إلى مالي بدعوى الاستفادة من علاقته بالسيد عبد اللطيف وهي.

#### 1- بخصوص تدخل المسمى سعيد الناصري من أجل ترحيل المسجون المالي المذكور إلى مالي:

في محضر أقواله الأول، ادعى المسمى سعيد الناصري أنه أواخر سنة 2020 أو أوائل سنة 2021، تواصل معه المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من داخل السجن بالمغرب وطلب منه مساعدته في تسهيل إجراءات ترحيله إلى دولة مالي بدعوى علاقته بالسيد عبد اللطيف وهي، فقطع تواصله معه هاتفيا منذ ذلك الحين ولم يعودا يتبادلان أية اتصالات فيما بينهما زاعما بأنه لم يسبق أن وعده قط بإيجاد هذا المخرج لمشكله. كما ادعى أيضا بمحضر استماعه الثاني أن سبب استهدافه من طرف المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم يرجع إلى كونه قطع الاتصال بهذا الأخير منذ أوائل سنة 2021 وبأنه طلب منه عدم الاتصال به مجددا حيث كان وقتها سجينا بالمغرب من أجل الاتجار في المخدرات. وهي التصريحات الكاذبة التي أثبتت البحث عدم صحتها لكونه استمر في التواصل مع المسجون المالي المذكور بعد ذلك دون انقطاع إلى غاية 09 من شهر ماي 2023، كما يستدل على ذلك بالرجوع إلى لائحة المكالمات الصادرة والواردة على رقمه الهاتفي 0661135757، وهو ما يؤكد طبقا لما جاء فعلا بتصريحات المواطن المالي المذكور حول المسميين عبد النبي بعوي وسعيد الناصري بأن هذا الأخير استمر في التفاوض معه بعدما سطوا على ممتلكاته وإيهامه بإيجاد حل لمشكلته حتى لا يكشف تورطهما معه في ميدان الاتجار الدولي في المخدرات ويطالب باسترجاع حقوقه منهما، وأنه لهذا السبب لم تنقطع الاتصالات الهاتفية بينهما منذ سنة 2015 إلى غاية شهر ماي من السنة الجارية 2023 رغم كونه كان يتواجد طيلة هذه السنوات معتقلا بين سجون موريتانيا والمغرب.

ورغم جميع هذه القرائن والتحريات التقنية التي تمت مواجهته بها، إلا أن المسمى سعيد الناصري ظل وفيما لعادته في الإنكار والمراوغة في محاولة يائسة منه لتضليل البحث، مصرا على أنه قام فعلا بالانقطاع عن الرد على مكالمات المسجون المالي المذكور أوائل سنة 2021، مدعيا أن المكالمات الهاتفية لهذا المسجون التي قامت هذه الفرقة برصدها بعد سنة 2021 قد يكون تم توجيهها إلى الطلبة الصوتية لرقمه الهاتفي -أي الخاص بسعيد الناصري- بعد عدم الرد عليها من طرفه. وهي المزاعم التي وضعت الباحثون بهذه الفرقة حدا لها بعرض تسجيل مكالمات المعني بالأمر مع المسجون المذكور التي ظلت دون انقطاع إلى غاية شهر ماي من السنة الجارية 2023.

وعكس مزاعمه السابقة بمحاضر أقواله التي أنكر خلالها أن يكون قد سبق له أن وعد مهرب المخدرات المالي المذكور بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله من السجن (كما هو الحال مثلا بمحضر أقواله المؤرخ في 18 من شهر أكتوبر لسنة 2023 على الساعة الواحدة و15 دقيقة بعد الزوال)، فقد تم استغلال مجموعة من المكالمات الهاتفية التي تم التقاطها وعرضها على مسامع المعني بالأمر والتي تؤكد تقديمه فعلا وعودا للمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله من السجن، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، مكالمات هاتفية تم التقاطها بتاريخ 2021/03/10 على الساعة 12 و33 دقيقة، تبين مناقشتها

للسجين المذكور وطمانته إياه بأن مسطرة إجراءات ترحيله قائمة وقتها وبأنه سيتم ترحيله في شهر يونيو من تلك السنة أي سنة 2021 على أبعد تقدير مع تأكيد له بأن ذلك ليس رسمياً بعد، بتأكيد بصيغة الجمع "راء احنا لخدامين ليك فهاد الشئ". ثم في مكالمات هاتفية أخرى تم التقاطها بتاريخ: 2022/02/08 على الساعة 12 و 20 دقيقة، كان المظني بالأمر يجد فيها المواطن المالي المذكور يتسرع إجراءات ترحيله من المغرب، فاستفسر هذا الأخير إن كان قد تفاهم مع المسمى عبد النبي بعوي وهو ما قصد به التتبع مع هذا الأخير في هذا الأمر، فطمأنه المسمى سعيد الناصري بأن مسطرة إجراءات ترحيله قائمة وقتها بقوله "راء احنا لخدامين ليك فهاد الشئ" ثم أضاف بقوله "احنا راه لما كانظلو عليك ماصطينا لفاشي حد شي ريزال ولا شي حاجة"، وهو ما شرحه المسجون المذكور عند عرض تسجيل هذه المكالمات على معاصمه بأنه سبق أن أرسل إلى المسمى سعيد الناصري مبلغ ثمانية ملايين درهم عندما كان يتواجد بدولة السنغال مباشرة بعد خروجه من السجن بموريتانيا، جزء من هذا المبلغ كان مخصصاً لخطية المصاريف التي ادعى له بأنه أحدثها بالفلا المتواجدة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء التي كان يعتقد بأنه تستغلها في الإقامة فقط، في حين أن شطراً من هذا المبلغ كان من المفترض أنه سيسترجعه منه متى حل بالمغرب، وأنه نظراً لكونه تم إيقاله واعتقاله بمجرد دخوله التراب المغربي فإنه طلب منه استخدام الشطر المتبقي لديه من المبلغ المذكور في تسهيل إجراءات عملية ترحيله إلى مالي بآلية طريق ممكنة، لذلك عندما كان المسمى سعيد الناصري يحده في هذه المكالمات بأنه سوف يتم ترحيله خلال شهر يونيو من تلك السنة أي سنة 2021 كان يلح في سؤاله إن كانت الأمور قد قضيت بشكل رسمي، فحاول المسمى سعيد الناصري عدم البوح بالحقيقة عبر الهاتف والادعاء بأنه سوف يطلب من بعض معارفه تسوية ملف ترحيل المسجون المالي المذكور بدون أي مقابل.

ومواصلة من المسمى سعيد الناصري، الذي يعد المتحدث باسم هذه الشبكة الإجرامية، في وعد المواطن المالي المذكور بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله إلى مالي، دعا المعني بالأمر هذا الأخير إلى إرسال المسممة فدوي أزيار إليه من أجل ترتيب هذا الأمر معها، وبالفعل عندما التقت به هذه الأخيرة أمام الفلا التي يقطن بها بحي كاليفورنيا ذكرت له بأن المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم يطلب منه أن يساعده في قبول طلب ترحيله إلى دولة مالي بما أنه على صلة بوزير العدل، وبأنها فرصة بالنسبة له للتخلص من طلبات المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم وكذا اتصالاته الهاتفية المتكررة، فوافق المسمى سعيد الناصري على ذلك وهو ما دفعه إلى حثها على وضع طلب الترحيل وأعدا إياها بأنه سيسهر على تتبع مساره والموافقة عليه. وهو ما أكدته فحوى مكالمات هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2021/07/14 على الساعة 16 و 35 دقيقة، بينه وبين هذه الأخيرة، حيث طلب منها خلالها المسمى سعيد الناصري تحضير طلب لترحيل المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم إلى بلده الأصلي بعدما وعدها بأنه سيتدخل فعلاً لفائدة المسجون المالي المذكور من أجل الحسم في أمر ترحيله بعبارة "سيوري غير كتنبي داكشي وديه لقما حعليه من غدا، السممانه الجاية غيكون الخير، أنا دابا كنواعذك دابا كنواعذك" وهو ما قامت به فعلاً المعنية بالأمر حيث وضع المحامي هشام بنسعود بمندوبية إدارة السجون بمدينة الرباط طلباً بهذا الخصوص، ثم تواصلت مجدداً مع المسمى سعيد الناصري كما يدل على ذلك فحوى مكالمات هاتفية بينهما تم التقاطها بتاريخ: 2021/11/13 على الساعة 16 و 36 دقيقة، استفسرها من خلالها إن كانت قد وضعت طلب ترحيل المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم فأخبرته كونها قد وضعت فعلاً وبأنها أرسلته له أي للمسمى سعيد الناصري - عبر تطبيق الواتساب طلب منها هذا الأخير طمأنه المسجون المذكور بأن الطلب سوف يتم النظر فيه وسيكون ذلك رد إيجابياً. وجدد المظني بالأمر تأكيداً على السالف ذكرها بسهره على تسهيل إجراءات ترحيل هرب المخدرات المالي من السجن من خلال ما تضمنته المكالمات الهاتفية بينهما التي تم التقاطها بتاريخ: 2022/01/20 على الساعة 11 و 51 دقيقة، عندما اتصلت به بعدما طلب منها ك المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم، فأخبرها المسمى سعيد الناصري أن إجراءات الترحيل



الخاصة بمهرب المخدرات المذكور في طور الإنجاز وذلك بحارة "راه صافي خدامين فداكشي  
راه غادي وكابوه"، الذي يتبين منه أنه قد تدخل فعلا لدى شخص أو أشخاص أو جهة ما من  
أجل قبول طلب ترحيل المواطن المالي المذكور.

## 2- بخصوص التمويل المستمر لاحتياجات مهرب المخدرات المالي وهو بداخل السجن:

أفاد المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم أنه طيلة فترة اعتقاله بالسجن بمدينة  
الجنودة، كلما احتاج مبالغ مالية كان يرسل من يجلب له المبلغ المطلوب من المسمى سعيد  
الناصرى شخصيا، حيث أرسل له في هذا الإطار كلا من خليلته لدوى أزيار، وسجينا مفرجا  
عنه يسمى سهيل قنديل كان محتقلا معه بسجن المدير بمدينة الجديدة، كما استعلن أيضا بالمسمى  
أسامة باهي من أجل جلب هذه المبالغ المالية من المعنى بالأمر وضخها بحسابه في السجن.

ورغم إنكار المسمى سعيد الناصري تارة، وإدعائه تارة أخرى أنه لم يعد يتذكر  
تواصله مع أي شخص مبعوث له من طرف السجن المذكور، إلا أن الأبحاث وشهادات الشهود  
والتحريرات التقنية الهاتفية وفحوى المكالمات الهاتفية الملتقطة أكدت تواصل المعنى بالأمر مع  
مبعوثي مهرب المخدرات المالي المذكور وبمئة مبالغ مالية متفاوتة لفائدته وهو بداخل السجن،  
من بينها تسليم سعيد الناصري للمصممة لدوى أزيار مبلغا ماليا قدره 80.000 درهم نقدا من  
أجل إيداعه بحساب المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بداخل السجن، وإرساله مبلغ  
20.000 درهم عن طريق المسمى سهيل قنديل، وتسليمه عن طريق المسمى أسامة باهي مبلغ  
15.000 درهم، وهي المبالغ التي قاموا بدورهم بإيداعها على دفعات بحساب المواطن المالي  
بالسجن المحلي بالجديدة حيث كان هذا الأخير يستخدم هذه المبالغ المالية لشراء مستلزماته  
الشخصية داخل محل مخصص لهذا الغرض بالسجن.

وقد تبين بالاطلاع على فحوى مختلف المكالمات الهاتفية التي تم التقاطها، والمنجزة  
بين المسمى سعيد الناصري ومهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم وهو بالسجن،  
بأن هذا الأخير كان يطالب بتوفير المبالغ المالية التي يطلبها لتأمين احتياجاته المادية بداخل  
السجن بمنزل عما يدين به لفائدته شريكاه في الاتجار الدولي في المخدرات عبد النبي بعوي  
وسعيد الناصري، ومن بين ذلك مثلا ما ورد بمكالمة هاتفية بينهما تم التقاطها بتاريخ:  
2023/05/09 على الساعة 13 و26 دقيقة، أخبر من خلالها المسمى سعيد الناصري السجن  
المالي المذكور بأنه اتصل بالشخص الذي أرسله إليه السجن المذكور وعرض عليه مبلغ 20  
الف درهم لرفض وطلب تسليمه مبلغ 50 مليون سنتيم، مما دفع هذا السجن إلى مطالبته على  
الأقل بإرسال مبلغ 20 مليون سنتيم، فاقترح عليه المسمى سعيد الناصري إتمام هذا المبلغ من  
المسمى عبد النبي بعوي وهو ما وافقه عليه هذا السجن، الذي ذكره بأنه في حاجة ماسة إلى  
هذا المبلغ من المال، وبأنهما لو كانا ولقاهما عليه هذا السجن، الذي ذكره بأنه في حاجة ماسة إلى  
سعيد الناصري وعبد النبي بعوي، ولانظر إلى غاية خروجه من السجن من أجل التفاهم على  
مستحققاته المادية لأن العلاقة بينه وبينهما أكبر من المال، وذلك بقوله عبارة: "واش دابا أنا كون  
اعطى هاديك الأمانة أنا غادي نعوي؟ ولحقها معاه المشاكل ونقول ليه على و... خليني حتى  
نخرج ونفاهمو، أش بيني وبينك، واش بيني وبينو للفوس؟"

3- بخصوص مكافحة السجين المالي المسمى سعيد الناصري بمكالمات هاتفية حول تفاصيل تفصّل نشاطهما رفقة عبد النبي بعوي في ميدان الاتجار الدولي في المخدرات والاستفادة من الأموال المتحصلة منه:

رغم المبالغ المالية التي ظل السجين المالي الحاج أحمد بن إبراهيم يتوصل بها من شبكة تهريب المخدرات المذكورة عن طريق المسمى سعيد الناصري، وتلقب دعما نفسها وتجلبوا مستمرا من هذا الأخير عبر مكالماتهما الهاتفية والأشخاص الذين يبحثون لهم لتسلم المال أو قضاء الحاجيات أو في إطار وعده له بالتدخل لفائدته من أجل ترحيله من السجن إلى مالي، فإن كل ذلك يكن كافيًا بالنسبة لمهرب المخدرات المالي المذكور الذي ظل يطلب بالمزيد لكونه يعلم بأن ما له في ذمة عناصر الشبكة المذكورين، وخاصة زعيمها المسمى عبد النبي بعوي إضافة إلى سعيد الناصري، يقدر بملايين الدراهم نتاج نشاطهم معا في الاتجار الدولي في المخدرات وممتلكاته التي قاموا بالاستيلاء عليها، مما يفوق أضعافا مضاعفة ما يطلب به من مبالغ مالية وهو في السجن، والتي تظل في اعتباره مبالغ زهيدة حتى ولو تعلق الأمر بمطابقته مثلا بمبلغ 200.000 درهم أو 500.000 درهم.

كل هذه الاعتبارات أشعرت مهرب المخدرات المذكور بأنه تم التخلي عنه من طرف عناصر الشبكة المذكورة، وخاصة زعيمها السالف ذكره، لكونه كان ينتظر منهم دعاه ماديا بشكل غير مشروط إلى حين مغادرته السجن وتسوية خلافاته المالية معهم مباشرة، وهو ما يُستشف من فعوى عدة مكالمات هاتفية أنجزها السجين المذكور مع ممثل هذه الشبكة المسمى سعيد الناصري، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكالمات هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2022/07/26 على الساعة 12 و 21 دقيقة، بين لزيل بالسجن زميل للسجين المالي المذكور وبين المسمى سعيد الناصري، أخبره من خلالها بكونه مكلف بالتواصل معه بتكليف من طرف المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم الذي لقبه بـ "الحاج Ben" لعدم قدرة هذا الأخير الصحية على ذلك، وبأنه يبلغه أنه لم يعد يستطيع صبرا بعد مرور أربع سنوات، ويطلبه بالتحدث مع المسمى عبد النبي بعوي من أجل إرسال مبلغ 50 مليون سنتيم إليه وهو ما وعده المسمى سعيد الناصري بتحقيقه.

ولم يلبث السجين المالي المذكور أن اتصل بنفسه هاتفيا بعد ذلك بأيام بالمسمى سعيد الناصري حسب ما ورد في مكالمات هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2022/08/09 على الساعة 12 و 58 دقيقة، طلبه من خلالها بإرسال 50 مليون سنتيم لفائدته عن طريق المسمى "أسامة باهي"، وقام بتذكيره بعملية تخص تهريب كمية 80 طن من مخدر الشيرة متورط فيها المسمى عبد النبي بعوي وبأنه صبر أربع سنوات وهو يقبل فيه دون الرغبة في كشف الأمور إرضاء لمخاطبه سعيد الناصري، إلا أنه بدأ يفقد صبره لاعتباره أن المسمى عبد النبي بعوي استنقص منه عندما رفض أن يرسل إليه مبلغ 50 مليون سنتيم من أجل إيصالها إليه بالسجن والذي يعد مبلغا ماليا غير ذي أهمية بالنظر إلى الموقف الرجولي الذي اتخذ السجين المذكور طيلة هذه المدة مع المسمى عبد النبي بعوي والذي ذكره بأنه يشط في الاتجار في المخدرات.

ما ورد في هذه المكالمات من عبارات قوية وتهديدية أفصح عبرها السجين المالي المذكور أنه يلتزم الصمت ويمتنع عن الكلام وعن الإفصاح عن أمور خطيرة، كان جلّها من سياقها بأن المسمى سعيد الناصري على علم مسبق بهذه الأمور التي ظل السجين المذكور صامتا عن كشفها ويعلم أيضا مدى خطورتها بدليل أنه لم يستفسره في هذه المكالمات عن المقصود بقوله أنه "شاد لمو" وملتزم الصمت منذ أربع سنوات، وأيضا عندما أضاف المواطن المالي المذكور بأنه بإمكانه التوقف عن الصمت والبدء في الكلام بالتصريح لدى الاقتراب من تورط عبد النبي بعوي في قضية 80 طن كذيلة بسجن هذا الأخير، وبأن الموقف الرجولي الذي

قام به معه يفوق مبلغ 50 مليون الذي يطلبه في هذه المكالمات، واكتفى المسمى سعيد الناصري بعدم مقاطعته وبخلق الأعداء للمسمى عبد النبي بعوي بدعوى أنه مريض حالياً، في الوقت الذي كان يفترض فيه في هذه الحالة وهو شخصية صوملية مرموقة أن يبدى استغرابه ويقطع المكالمات والتواصل نهائياً مع مهرب المخدرات المذكور على الفور بعدما يستفسره عن قصده، إلا أنه اكتفى عرضاً عن ذلك بأن طلب من هذا السجين الاتصال به مجدداً في اليوم الموالي ليفصح له المجال بالتحدث إلى عبد النبي بعوي بقوله "صاود صيطلنا خدا، غادي تدوي معاه في القوليفون دابا"، بل وثقت الأبحاث والتحريات التقنية والمكالمات الهاتفية التي تم التقاطها بأنه رغم التصريحات الخطيرة التي أطلقها هذا السجين في هذه المكالمات فإن المسمى سعيد الناصري واصل بعدها التواصل هاتفاً مع يارون المخدرات المذكور وتقديم الوعود إليه بمساعدته وهو في السجن، مما يبين بأن نشاط هذا الأخير في ميدان تهريب المخدرات مع المعنى بالأمر إلى جانب المسمى عبد النبي بعوي هو أمر حقيقي ومعروف لديه مسبقاً، ولم يمنعه حديثه معه بشكل صريح في هذا المجال من استمرار تواصله معه بعد ذلك، حيث توالى المكالمات الهاتفية بينهما كما ستبينه الأمثلة اللاحقة، واستمر المسمى سعيد الناصري في طمأنته وتقديم المساعدات المالية له ووعده بترحيله من السجن بالمغرب إلى دولة مالي مما يبين العلاقة المشبوهة التي تجمعها والمسمى عبد النبي بعوي مع يارون المخدرات المالي المذكور.

وفي إحدى هذه المكالمات الهاتفية، ويتعلق الأمر بمكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ: 2023/02/14 على الساعة 13 و45 دقيقة، عاتب المسمى سعيد الناصري السجين المذكور الذي يلقب نفسه بـ "Ben" على المعلومات الواردة بمقال صحفي تم نشره بمجلة JEUNE AFRIQUE ببيان طبيعة العلاقة المشبوهة التي تجمعها به وبالمسمى عبد النبي بعوي، وأخبره بأن هذا الأخير لن يجيبه مجدداً بعدما قام السجين المذكور بنشر اسمه في هذا المقال الصحفي، وبأن ما قام به يعرقل الوساطة والمجهودات التي يبذلها مع المسمى عبد النبي بعوي من أجل الاستجابة لمطالبه المالية.

وبالنظر إلى كون طبيعة هذه العلاقة المشبوهة بدأت تخرج إلى العلن بعدما جرى تداولها بمجموعة من الوسائل الإعلامية، فإن المسمى سعيد الناصري حاول في هذه المكالمات الهاتفية توفير دليل كتابي مختلف قد يلجأ إليه لاحقاً للرد على المعلومات المنشورة، وذلك عبر النصب مجدداً على السجين المالي المذكور بدفعه إلى الإشهاد عن نفسه كتابياً بكونه دائن بمبلغ محدد للمسمى عبد النبي بعوي حتى لا يستطيع فيما بعد المطالبة بأية حقوق مالية أو عقارية أخرى في المستقبل.

ولتحقيق هذا المبتغى، طلب المسمى سعيد الناصري من السجين المالي الحاج أحمد بن إبراهيم إرسال رسالة مكتوبة من داخل السجن للمسمى عبد النبي بعوي يطلبه فيها بإعطائه مبلغ 50 مليون سنتيم على أن يقوم سعيد الناصري ببناء عليها بالتوسط لدى عبد النبي بعوي عندما تصله الرسالة والضبط على هذا الأخير حسب زعمه لدفع هذا المبلغ بدل 70 مليون سنتيم التي في ذمته لفائدة السجين المذكور على اعتبار أن هذا الأخير سيسمح بذلك للمسمى عبد النبي بعوي في بقية مبلغ الدين المقدر في 20 مليون سنتيم كما جاء بأقواله في هذه المكالمات، فظن هذا السجين أمقصده على الفور ورد عليه بحدثة بأنه ليس مديناً له بمبلغ 70 مليون كما جاء بأقواله، وإنما بمبلغ ثلاثة مليارات و325 مليون سنتيم وهاجم المسمى سعيد الناصري متهماً إياه بأنه يغطي الحقيقة ويضحك عليه عندما ذكر له بأن مبلغ الدين الإجمالي هو 70 مليون فقط، وهو ما يتبين معه بأن المعنى بالأمر حاول مجدداً أن يوقع السجين المذكور بخداعه والإضرار بمصلحته عبر الإشهاد على نفسه كتابياً بكون مجموع مبلغ الدين الذي له في ذمة بعوي هو 70 مليون سنتيم في حين أن الدين الذي يطالب به هو ثلاثة مليارات و325 مليون سنتيم، وأن مبلغ 50 مليون سنتيم الذي يطلبه ليس سوى جزء من هذا الدين وهو ما أكده هذا السجين بفحوى المكالمات

المذكورة، مما دفع المسمى سعيد الناصري بعد كشف حيلته إلى مطالبة السجين المذكور بالاتصال به هاتفياً عندما يكون برفقة عبد النبي بعوي في اليوم الموالي أو الذي بعده من أجل تمرير الهاتف إلى هذا الأخير للتحدث بينهما مباشرة.

هذا المستوى الإجرامي الذي وصل إليه المسمى سعيد الناصري بسبب إحباطه من إصرار السجين المالي المذكور على التمسك بحقوقه كاملة من هذه الشبكة الإجرامية التي كان ينتمي إليها وخصوصاً من زعيمها عبد النبي بعوي، كان يبدو جلياً بعدة مقاطع للمكالمات الهاتفية التي تم التقاطها في هذه القضية، ومن ذلك على سبيل المثال مكالمة هاتفية تم التقاطها بتاريخ 2023/02/28 على الساعة 15 و30 دقيقة، أخبره من خلالها السجين المالي المذكور بأنه سيرسل إليه شخصاً ما من أجل مده بمبلغ مالي، ثم استفسره حول مصير توسعته لدى عبد النبي بعوي من أجل استيفاء حقوقه المادية من هذا الأخير، وعندما رد عليه المسمى سعيد الناصري بأن هذا المشكل يخصهما معا وبأنه لا دخل له به، استفسره السجين المذكور مباشرة إن كان بذلك لم يعد يحول بينه وبين عبد النبي بعوي من أجل الكشف والنيل منه بقوله "واش نوك لو باباه؟" فأجابته المسمى سعيد الناصري أن هذا لا يهمه إن كان يرغب في النيل منه أم لا بقوله "نوك باباه نوك أمو نوك اللي بغيتي".

ولم يلبس المسمى سعيد الناصري من محاولة الإيقاع بالسجين المالي المذكور، حيث أضاف الكزة مجدداً بالمكالمة الهاتفية بينهما التي تم التقاطها بتاريخ 2023/05/05 على الساعة 12 و08 دقيقة، والتي اقترح فيها مرة أخرى على السجين المالي كتابة "ورقة" يشهد فيها أن له بزمة المسمى عبد النبي بعوي مبلغ 50 مليون وبأنه لن يذكر بعدها موضوع أية شاحنات أو غيرها (في إشارة إلى الشاحنات الصينية المتورطة في تهريب المخدرات). فرد عليه السجين المالي الحاج أحمد بن إبراهيم بأنه متمسك بمبلغ الدين الإجمالي الذي له في ذمة المسمى عبد النبي بعوي الذي يقدر بأزيد من 3 مليار وبأنه غير مستعد للتنازل عن حقه هذا، وهو ما أحبط المسمى سعيد الناصري مجدداً ودفعه إلى تحريض السجين المالي المذكور على قتل المسمى عبد النبي بعوي لحل مشكلته، وهو ما رفضه السجين المذكور وأبدى له بأنه لا يرغب في قتل هذا الأخير وإنما يطمح لاسترجاع حقه منه بالقانون، كما طالبه أيضاً في مقطع لاحق بنفس المكالمة بالتوقف عن استفساره عن موضوع ما يدين به كل منهما للآخر وتأجيل ذلك إلى غاية خروجه من السجن والحديث عن ذلك مباشرة.

#### 4 - بالنسبة للمسمى بلقاسم مير:

يعتبر المسمى بلقاسم مير صهر المسمى عبد النبي بعوي وأحد عناصر شبكته المتخصصة في ميدان تهريب المخدرات على الصعيد الدولي، حيث شاركه إلى جانب المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم في عدة عمليات في هذا الميدان خلال فترة ما قبل بناء الخندق الأمني قبل سنة 2013، والتي تم خلالها تهريب كميات من المخدرات تقدر بحوالي 3 أطنان إلى 6 أطنان من مخدر الشيرة في كل مرة يتم تهريبها عبر منطقة الراشدية والريش ورأس الخنفرة. كما يعد أيضاً من مشاركيه في عملية تهريب 40 طن لمخدر الشيرة التي تم إحباطها وحجزها بمدينة الجديدة سنة 2015.

إضافة إلى ذلك، صرح المسمى علال حجي المقدم بموجب المسطرة عدد: 342/ ف و ش ق بتاريخ: 2023/10/23 أن بدايته في مجال تهريب المخدرات كانت خلال تعرفه على المسمى بلقاسم مير وهو صهر البرلمانلي المسمى عبد النبي بعوي الملقب بـ "مالطي"، والذي



بين عناصر هذه الشبكة الإجرامية وبين المواطن المالي المذكور، وظروف تمكنه من الفيلد المذكورة التي أثبت البحث أنهم يتداولونها فيما بينهم بطرق مشبوهة أيضا.

المسمى بلقاسم مير إدعى أيضا أنه في أواخر سنة 2014 أو أوائل سنة 2015 ونظرا لكون المواطن المالي لم يعد يجيب على مكالماته الهاتفية، فقد انتقل إلى مدينة الدار البيضاء إلى الفيلد المذكورة، عندها وجد أبوابها مفتوحة بالإضافة إلى المرآب وبعض الأثاث القديم والذي سبق أن اقتناه بها عندها بدأ أعمال الصيانة بها عن طريق شركة بناء لا يتذكر اسمها، علما أن البحث كما سبقت الإشارة إلى ذلك أثبت بكون مفتاح الفيلد رقتها كانت بحوزة المواطن اللبناني وسام نادر مساعد المواطن المالي (وكان بها الخدم وحراس المواطن المالي المذكور) وظلت بحوزته إلى غاية سنة 2017 حيث استرجعها المسمى سعيد الناصري منه للإقامة بها مؤقتا حسب تأكيدات المواطن المالي والمسمى وسام نادر والمسمى عهد الواحد شوقي "بيباتكوم"، كما أن المسمى سعيد الناصري هو من قام بإصلاحات بالفيلد المذكورة بعد سنة 2017.

وعن الظروف المشبوهة لكيفية اقتنائه لفيلد بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة والفيلد المذكورة بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء اللتان كانتا في ملكية المسماة سامية موسى الزوجة الثانية لصهره عهد النبي بعوي وكذا كيفية تفويتها، فقد ادعى المعطي بالأمر بأنه ونظرا لكونه يمتلك وصهره المسمى عهد النبي بعوي مناصفة المركب السياحي "شركة أفراح تاويرت"، فله على إثر ضائقة مالية كان يمر بها فقد فوت له صهره المذكور سنة 2013 الفيلد بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة مساحتها 1000 متر مربع وفيلد بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء مساحتها 1200 متر بعدما اتفقا على أن يفوت له حصته من المشروع السياحي المذكور، مشيرا إلى أنه قد عمل على الجاز عقد البيع باسمه للفيلدين المذكورتين عن طريق الموثق ودون أداء المبلغ المالي في إطار صفقة تبادلية وتنازل عن حصته المقدرة في 50 % في المشروع المذكور "شركة أفراح تاويرت"، إلا أن المسمى عهد النبي بعوي ومنذ سنة 2013 لم يعمل على تسجيل حصته بالمركب السياحي المذكور باسمه رغم مرور 10 سنوات تقريبا، دون أن يقدم أي تبرير لذلك، كما أن المسمى بلقاسم مير رغم الضائقة المالية المزعومة لم يعمل على بيع العقارين المذكورين إلا بعد سنة 2018، علما بأن هذين العقارين كما سلفت الإشارة إلى ذلك كانا مسجلين باسم المسماة سامية موسى زوجة المسمى عهد النبي بعوي وتم تفويتها بموجب وكاليتين مزورتين باسم السالف الذكر إلى المسمى بلقاسم مير في ظروف مشبوهة ووفق عملية بيع صورية.

وما يؤكد صورية عملية البيع المذكورة هو أن المسمى بلقاسم مير وخلال الاستماع إليه حول الموضوع لم يستطع إعطاء إجابات عن كيفية تفويت العقارين المذكورين، حيث أفاد بأن الفيلد التي فوتها له المسمى عهد النبي بعوي سنة 2013 والكائنة بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة مساحتها 1000 متر مربع تمت عن طريق الموثق بمدينة وجدة وقد حدد مبلغ البيع في ثمن لم يتذكره ودون أن يعرف إن كان العقار المذكور مسجل ساعتها باسمه أم لا، وإن كان البيع بموجب وكالة أم لا، مؤكدا بأن الموثق رفقة المسمى عهد النبي بعوي هما من تكلفا بالأمر. في حين أن الفيلد الكائنة بحي كاليفورنيا بمدينة الدار البيضاء مساحتها 1200 متر اقتناها من المسمى عهد النبي بعوي عن طريق موثق بمدينة الدار البيضاء، ودون أداء ثمن البيع عن

طريقه، مشيراً إلى أن عمليتي البيع تمتا عن طريق الموثق ودون المرور بمحاسبته أو تلبية ثمن البيع، وهو ما يؤكد الشكوك حول هذه العملية. بل أكثر من ذلك لم يستطع المعنى بالأمر تحديد إن كان العقارين المذكورين كانا مسجلين باسم المسمى عبد النبي بعوي أو أي شخص آخر، وإن كان البيع قد تم مباشرة بينهما أو عن طريق وكالة، وهو ما يؤكد الشبهات التي تم حلها بخصوص هذه العملية كونها تمت باستعمال وكاليتين مزورتين في عملية هي في الأصل تبقى في إطار تعامل له علاقة بالاتجار في المخدرات وتبييض الأموال.

وقد أكد المسمى بالقاسم مير معرفته بالمسمى سعيد الناصري منذ سنة 2011 أو 2012 وذلك عن طريق صهره المسمى عبد النبي بعوي، أما بخصوص عملية تفويته الفيلا الكائنة بتجزئة الوحدة بمدينة وجدة والتي مساحتها 1000 متر مربع والتي سبق أن اقتناها بموجب الوكالة المزورة من المسمى عبد النبي بعوي فقد أكد بأنها تمت عن طريق موثق بمدينة وجدة لفائدة فلاح المسمى الطيرش خالد، وقد حدد مبلغ البيع في ثمن لا يتذكره بما مقابله بقيمة فلاحية تقدر بحوالي 3500000 درهم أو 4500000 درهم غرب مدينة وجدة وقد تمت العملية مرة أخرى عن طريق موثق ودون المرور عبر محاسبته.

أما بخصوص عملية تفويت الفيلا الكائنة بحي كاليفورنيا بالدار البيضاء مساحتها 1200 متر مربع والتي سبق أن اقتناها من المسمى عبد النبي بعوي بموجب الوكالة المزورة فقد ادعى أنه عمل على تفويتها سنة 2018 للمسمى سعيد الناصري مقابل مبلغ 16.500.000 درهم عن طريق موثق بمدينة الدار البيضاء، وقد تم أداء الثمن على الشكل التالي:

- ✓ سلمه نقدا مبلغ 6500000 درهم .
- ✓ سلمه 5 شيكات بقيمة 2000000 درهم للواحد أي ما مجموعه مليار سنتيم حيث سلمه في بادئ الأمر بمبالغ مالية على الشكل التالي:
- ✓ مبلغ 2000000 درهم نقدا.
- ✓ مبلغ 3000000 درهم نقدا.
- ✓ مبلغ 1000000 درهم نقدا.

أما المبلغ الباقي أي 4000000 درهم فقد سلمه جزء منه عبر دفعات نقدا، فيما بقي له في ذمته 500000 درهم من قيمة الفيلا بالإضافة إلى مبلغ المراجعة الضريبية المحدد في 650000 درهم أي ما مجموعه 1150000 درهم ، وقد عمل بالموازاة مع ذلك في على إنجاز التزام دون المصادقة عليه بمصلحة تصحيح الإمضاءات، ليعمل فيما بعد على تفويت العقار باسمه.

وحول سبب تسلمه هذه المبالغ من المسمى سعيد الناصري بهذا الشكل والطريقة، فقد ادعى المعنى بالأمر بأن ما جعله يتسلم منه هذه المبالغ المالية عبر دفعات هو حاجته لمبالغ مالية بالإضافة إلى الصداقة التي بينهما و صداقته مع صهره المسمى عبد النبي بعوي، وهي المبالغ المالية التي كان يعمل على ايداعها بحساب بنكي يسدد بموجبه أقساط قرض بنكي بالشركة العامة للابنك بقيمة تزيد عن 2 مليار سنتيم، مضيفا إلى أنه كلما أكمل له المسمى سعيد الناصري مبلغ 2000000 درهم يسلمه شيكا بنفس القيمة المالية، مدعيا أنه أرجع له أربع

شركات بنكية باسمه بنفس المبلغ في حين بقي يحتفظ بشيك بنكي واحد بنفس القيمة المالية وبقي لديه مبلغ 1150000 درهم لم يسدده بعد، وفي حال تمديد كان سيملأه الشيك البنكي بقيمة 2000000 درهم ، حيث أبدى استعداده للإدلاء به عند الحاجة.

مع الإشارة إلى أنه وخلال سحريات البحث، فقد ادعى من جهته المسمى سعيد الناصري بأنه دفع للمسمى بلقاسم مير نظير هذه الفيللا المذكور مبلغ 650 مليون سنتيم نقداً و 05 شركات بنكية بقيمة 200 مليون سنتيم لكل شيك ادعى بأنه كان قد سلمها وقتها على سبيل الضمان للمسمى بلقاسم مير وبأنه استرجعها منه بأكملها عكس ادعاءات هذا الأخير الذي أفاد بأنه لا يزال يحتفظ بأحد هذه الشركات في انتظار استكمال تلبية قيمته من طرف سعيد الناصري، كما تبين أيضاً كما سلفت الإشارة إليه بأن هذه الشركات تخص شركة تسمّى AKAB كان المسمى سعيد الناصري مميراً لها وقدم استقالته منها منذ سنة 2007، أي قبل عملية تفويت هذه الفيللا في اسمه بحوالي 12 سنة، وهو ما يؤكد تضارب المزاعم بين الطرفين من أجل التغطية على الوجه الحقيقي لهذه المعاملات التي تؤكد مرة أخرى ما سبق أن صرح به في حقهم المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم وأنها ليست سوى غطاء للعائدات المالية لعمليات الاتجار في المخدرات لإضفاء الشرعية عليها في إطار حصيل الأموال بعدما نجحت مخططاتهم بالتنسيق مع المسمى عبد النبي بعوي في الاستيلاء على هذه الفيللا بالتزوير وعلى وجه الإكراه من صاحبها سامية موسى ثم فيما بعد من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم.

إن التخبّط في التصريحات بخصوص المبالغ المالية الضخمة وتفويت العقارات بين الأطراف المذكورة أعلاه باستعمال التزوير وطرق تنليسية ما هو إلا دليل واضح على كون المسمى مير بلقاسم ومن معه يحاولون التغطية على نشاطهم الإجرامي الأصلي ألا وهو الاتجار الدولي في المخدرات، إذ أن المعنى بالأمر حاول في عدة مرات التملص من المنسوب إليه من طرف المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم كونه يبقى النزاع الأيمن ومساعداً للمسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدني) في إطار تهريبه كميات من المخدرات ومن بينها عملية انصبت على كمية 10 أطنان من مخدر الشيرة قام بمناقشة تفاصيل تنفيذ هذه العملية مع المسمى عبد النبي بعوي (الملقب بـ المالطي والوجدني) بورش لتكسیر الأحجار بطريق وجدة في إتجاه مدينة السعودية وذلك بحضور المواطن المالي المذكور والمسمى سعيد الناصري، حيث تم تحميل كمية المخدرات المذكورة على متن باخرة تعود ملكيتها للمسمى كريم باتريك بلمهدي تحمل اسم الصفصاف قبل أن يتم إجهاضها من قبل الحرس الملكي الإسباني في عرض البحر.

أكثر من ذلك، فقد ظل التنسيق مستمرا بين المسمى مير بلقاسم وصهره عبد النبي بعوي والمسمى سعيد الناصري في إطار عمليات الاتجار الدولي في المخدرات مع المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم ، إذ أنه وفي غضون سنة 2015 ومباشرة عقب حجز كمية 40 طن من المخدرات التي كان يشارك في تهريبها وينظم سيرها المواطن المالي المذكور خلال تواجده بدولة موريتانيا رهن الاعتقال من أجل قضية تتعلق بالاتجار في المخدرات رفقة سائقه المسمى نبيل الضيفي ، حيث كان يعمل على التنسيق لعملية تهريب كمية 121 طن من مخدر الشيرة على مراحل والتي حجزت منها كمية 40 طن بالمغرب سنة 2015، اتصل

ثلاثتهم بالمواطن المالي المذكور ليخبروه خلال نفس المكالمة أن الشحنة المذكورة قد تم حجزها من قبل السلطات المغربية حيث عمل بناء على تحذيرهم بالاتصال بمواطن تركي يدعى "مختار بلمز" الذي كان يقود الباكسة التي كانت ستقوم بنقل كمية المخدرات المحجوزة وطلب منه مغادرة المياه الإقليمية المغربية.

المسمى بلقاسم مير لم يقتصر نشاطه الإجرامي على الاتجار الدولي في المخدرات بل امتد إلى شبكات التهريب الدولي للذهب انطلاقاً من مالي والنيجر حيث يعتبر كبار مهربي الذهب انطلاقاً من مالي والنيجر حسب تصريحات المواطن المالي المذكور .

وما يؤكد تورط المسمى بلقاسم مير وصهره المسمى عبد النبي بعوي هو تسليمها لعدد من العربات المتحصلة من أموال المخدرات وغير متوفرة على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب، والتي سبق أن قام باستيرادها المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من الصين، حيث قام بإرسال سبع (07) شاحنات منها للمسمى عبد النبي بعوي ثم قام بزيارة المستودع الذي كانت تتواجد به الشاحنات التي أعطاها لهذا الأخير والمتواجد بوسط مدينة وجدة بحضور المسمى مير بلقاسم والمسمى عبد النبي بعوي، وهي شاحنات تم استئصال واحدة منها في عملية نقل للمخدرات همت كمية 40 طن وتم اكتشاف أمرها بعد حجز مجموعة منها بمدينة وجدة بصدد تفتيشها وطمس معالمها للتغطية على النشاط الإجرامي الأصلي لهذه العملية الإجرامية ألا وهو الاتجار الدولي في المخدرات، بالإضافة إلى ذلك فقد عمل المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم على توزيع سبع سيارات قام باستيرادها تم نقلها إلى مدينة وجدة إلى المسمى بلقاسم مير تكلفت شركة TERSO بنقلها إلى مدينة وجدة حيث كان بصدد تحضير معرض للمبارات.

وقد اتضح من خلال البحث المالي المجري و استقراء وتحليل كشوفات الحساب المتعلقة بالحسابات البنكية للمسمى بلقاسم مير المفتوحة من لدنه بالشركة العامة للأبنك مالي:

عرف حسابه البنكي الأول المفتوح بالشركة العامة عمليات إيداع لمبالغ مالية نقدية لما مجموعه 40.071.069,00 درهم ما بين سنة 2001 و سنة 2016.  
عرف حسابه الثاني بنفس المؤسسة البنكية عمليات إيداع لمبالغ مالية نقدية لما مجموعه 59.707.659,00 درهم ما بين سنة 2004 الى غاية سنة 2019.

وقد ادعى المعني بالأمر في نفس السياق بكون المبالغ النقدية التي تم ضخها بحسابه البنكي سنة 2018 تمثل عائدات بيعه فيلا كائنة بشارع مكة بمدينة الدار البيضاء لفائدة المسمى سعيد الناصري، حيث كان يمد هذا الأخير بمبالغ مالية نقدية على رأس كل شهر أو 03 أشهر بعدما سلمه شركات بمبالغ مالية تتراوح ما بين 2.000.000,00 درهم و 2.500.000,00 درهم كضمانة، والتي كان يرجعها إليه بعد تسليمه قيمتها نقداً، دون الإدلاء بنسخ هذه الشيكات، وهي التصريحات التي تبقى مجانية للصواب وتخالف الإجراءات القانونية الجاري بها العمل بشأن تلويت العقارات والذي دفع بها المعني لإخفاء المصدر المشبوه لتلك الإيداعات النقدية .



إذا إن المسمى مير بلقاسم أعطى تبريرات واهية لهذه المعاملات زاعما بان مصدرها هو مداخيل نشاطه في مجال الائتمانش العقاري والمجال الفلاحي وأيضاً تسلمه من والده فهد حياته لمبالغ مالية نقدية، دون أن يدلي بأية وثيقة تأكد مزاعمه، طمأن هذه الإبداعات النقدية استمر نسخها بحسابه البنكي حتى بعد وفاة والده، وهو ما يؤكد تورطه ضمن صصابة للتجار في المخدرات والخرائط في عمليات لتبييض أموال متحصلة من هذا النشاط المحظور تحت غطاء نشاط عقاري وفلاحي خصوصاً وأن اعتماد المبالغ المالية النقدية في المعاملات يدل الشبكات البنكية والتمويلات البنكية ولم على إخفاء أصل محظورة.

أكثر من ذلك فإن الأبحاث التقنية بيئت على أن المسمى بلقاسم مير له عدة مكالمات هاتفية مع المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم منذ سنة 2013 عكس ما صرح به سابقاً بالإضافة إلى مكالمات هاتفية سنة 2017 كما أنه كان يتواجد بمدينة الرباط بالإضافة إلى المسمى عبد النبي بعوي وبغض المنطقة التي كان يتواجد بها المسمى سعيد الناصري إثر الاستماع إلى المواطن المالي من طرف هذه الفرقة بتاريخ 2023/08/15 .

بالأبحاث الميدانية والتقنية الداعمة:

\* تم رصد (07) اتصالات هاتفية ما بين رقم النداء المغربي 212661136299+ لمستعمله مير بلقاسم ( عبر التطبيقات المفتوحة للصوم : kacem el Mir ) ورقم النداء 212674608459+ لمستعمله المسمى الحاج أحمد بنبراهيم خلال الفترة الممتدة من 2013/11/15 إلى 2013/12/13.

\* بتاريخ 2023/08/15 ، رصد مكالمتين هاتفيتين على الساعة 21 و 45 دقيقة و39 ثانية ، و على الساعة 22 و 58 دقيقة و 25 ثانية، حيث تم رصد الرقم الهاتفي 212661135757 لمستعمله سعيد الناصري عبر هاتين المكالمتين بحي الرياض بالرباط و بالضبط على مستوى شارع النخيل .

\* بتاريخ 2023/08/15 ، رصد مكالمتين هاتفيتين على الساعة 22 و 57 دقيقة و14 ثانية ، و على الساعة 22 و 58 دقيقة و 53 ثانية، حيث تم رصد الرقم الهاتفي 212661136299 لمستعمله بلقاسم مير عبر هاتين المكالمتين بحي الرياض بالرباط و بالضبط على مستوى شارع النخيل.

\* بتاريخ 2023/08/15 ، رصد آخر مكالمات هاتفية في يومه على الساعة 16 و 37 دقيقة و08 ثانية حيث تم رصد الرقم الهاتفي 212661542154 لمستعمله بعوي عبد النبي عبر هاتفه على مستوى طريق دار السلام بالرباط .

## 5 - بالنسبة للمسمى فؤاد اليزيدي:

المعني بالأمر الذي بعد محل ثقة المسمى عبد النبي بعوي وشقيقه المسمى عبد الرحيم بعوي، كما يعمل على تهريب الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات من طرف عناصر هذه الشبكة.

بعد مواجهته بنتائج الأبحاث والتحريات الميدانية اعترف المعني بالأمر بصحة تصريحات المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بخصوص السيارة من نوع مرسيديس S-500

مؤكداً أنه قام فعلاً باستيراد سيارة من نوع مرسيدس S-500 من ألمانيا خلال نهاية شهر أكتوبر من سنة 2013 بناء على طلب المسمى عبد النبي بعوي الذي سلمه في هذا الإطار نقداً جميع المستحقات المالية الخاصة بشراء وتجهيز ونقل هذه السيارة والمقدرة في 110 مليون سنتيم حيث تم تسليم هذه السيارة لمهرب المخدرات المسمى عبد الواحد الخزاوي بواسطة المواطن المالي بن ابراهيم الحاج أحمد.

المسمى فؤاد الزبيدي صرح أنه خلال اليوم الموالي لـ 2013/10/30 وصلت شاحنة نقل السيارات وطبها السيارة من نوع S-500 في وقت باكراً من الصباح (بتوجيه منه) إلى الشقة التي كان يقطن بها المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم حيث كان المسمى فؤاد الزبيدي حاضراً بعين المكان وأشرف على تسليم هذه السيارة للمواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم ثم غادر إلى حال سبيله، وهي السيارة التي تم إهداها لمهرب المخدرات المسمى عبد الواحد الخزاوي خلال صباح نفس اليوم من قبل المواطن المالي المذكور وبصندوقها الخلفي مبلغ مليون أورو من أجل اقتناء كمية من مخدر الشيرة قصد تهريبها خارج المغرب.

المسمى فؤاد الزبيدي سبق له كذلك أن قام باقتناء سيارة من نوع رونغ روفر والتفاوض بشأن ثمنها بدولة ألمانيا وبذلك بطلب من المسمى عبد النبي بعوي حيث قام صهر هذا الأخير المدعو ميريلقاسم باداء ثمنها بنفسه، في حين قام المصروح باداء مستحقات التجهيز الخاص بهذه السيارة قبل أن يعمل على تسليمها للمسمى ميريلقاسم باداء على طلب صهره المسمى عبد النبي بعوي.

المعني بالأمر قام خلال نفس عملية الإستيراد بطلب سيارة من نوع مرسيدس S-350 لفائدة عبد النبي بعوي حيث خضعت لجميع الإجراءات الخاصة بالتجهيز وقام المسمى عبد النبي بعوي بالتكفل بكافة مصاريف نقلها وشرائها وتجهيزها وشحنها إلى المغرب.

إضافة إلى ذلك أثبتت التحريات التقنية أن المسمى فؤاد الزبيدي قد أجرى عدة مكالمات هاتفية مع المسممة دليلة بزوي خلال شهر غشت من سنة 2017، حيث صرح في شأنها كونه لا يعرفها شخصياً ويأن المكالمات الهاتفية التي جمعتها بها قد تكون راجعة إلى كون المسمى عبد النبي بعوي هو من طلب منها الإتصال به هاتفياً من أجل أن يحجز لها غرفة بفندق BE-LIVE بمدينة السعيدية دون أن يلتقيها مباشرة.

وكما سلفت الإشارة إلى ذلك فإن المسمى فؤاد الزبيدي استفاد بدوره من إحدى شقق السعيدية التي كانت في ملكية المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم دون أي وجه حق، وقام بتعريضه للنصب. وفي هذا الإطار صرح المسمى فؤاد الزبيدي بأن المسمى سعيد الناصري هو من كلفه ببيع شقتين من هذه الشقق وطلب منه إيجاد مشتر لهما، فلبى طلبه وقام بتوجيه المشترين إلى مكتب الموقفة قصد استكمال إجراءات البيع، وأضاف المسمى فؤاد الزبيدي أنه بمجرد تسلمه لثمن بيع هاتين الشقتين من كل من المشترين عبد الصمد عشوري وعبد المولي عتيقي، حيث كانت إحداها بقيمة 960000 درهم والثانية بقيمة 740000 درهم، قام بالاحتفاظ بممولته من بيع هذه الشقة الأخيرة الذي يقارب مبلغ 90.000 درهم وقام بإيداع باقي المبلغ وهو 650.000 درهم عن طريق تحويل بنكي لفائدة المسمى سعيد الناصري.

أما بخصوص الشقة الثانية بقيمة 960000 درهم فقد ادعى المسمى فؤاد الزبيدي أنه سلم شيكا بنكي بقيمة 200.000 درهم للمسمى توفيق زنتار مرائق المواطن المالي الحاج أحمد بن ابراهيم وأكمل لهما بقية المبلغ نقداً على دفعات حسب زعمه، إلا أنه لم يدل بأية وثائق تؤكد

عرض عليه فكرة تهريب المخدرات إلى دولة الجزائر عبر الشريط الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر، وبالفعل قبل المسمى علال حجي بهذه الفكرة بعدما أخبره المسمى بلقاسم مير أن دوره سيتجلى في التنسيق واستقبال الشحنات من مخدر الشيرا القادمة من منطقة كتامة وكذا توفير الوسائل اللوجيستكية والبشرية من أجل تهريب الكميات من مخدر الشيرا إلى دولة الجزائر، وخلالها بدأ المسمى علال حجي في استقطاب مجموعة من الأشخاص من أجل مساعدته في هذا النشاط المتعلق بتهريب المخدرات ومن بينهم المسمين: سليمان حاجي، أحمد حاجي، عبد القادر بلعودة، عبد القادر هذلاوي ومجموعة من الأشخاص الآخرين، حيث كانت أول عملية لتهريب المخدرات نفاها المسمى علال حجي بالتنسيق مع المدعو بلقاسم مير قدمت من مناطق زراعة القنب الهندي في اتجاه الحدود الجزائرية.

المسمى علال حجي أكد أنه قام بالتنسيق مع المسمى سليمان حاجي وأحمد حاجي من أجل استقبال شحنة المخدرات المراد تهريبها وتجهيز الوسائل اللوجيستكية وكذا البشرية من أجل تهريبها إلى دولة الجزائر عبر الشريط الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر، وبالفعل قام المذكورين أخيرا باستقطاب بعض الأشخاص لمساعدتهم في ذلك، حيث تم تهريب تلك الكمية إلى دولة الجزائر باستعمال دراجات نارية وكذا سيارات رباعية الدفع عبر عدة مخرج بالجدار العازل بالحدود المغربية الجزائرية، حيث يتم تقسيم الكمية المطلوب تهريبها إلى عشرة أجزاء ثم تفريقها على عدة مخرج وعلى دفعات. وعلى نفس المنوال، توالى عمليات تهريب كميات من مخدر الشيرا التي قام بها المسمى علال حجي عبر الجدار الفاصل بين المغرب والجزائر وذلك لفائدة المدعو بلقاسم مير وصهره المسمى عبد النبي بعوي الملقب ب"مالطي".

المعني بالأمر وخلافا لما أثبتته مجريات البحث، ادعى تعرفه على المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم، في غضون صيف سنة 2014 عن طريق أحد السماسرة الذي لا يعرفه وذلك اثر عرضه ضيعة فلاحية مساحتها 12 هكتار والتي كان يقطن بها بمدينة وجدة بها سكن اقتناها سنوات التسعينات بمبلغ مالي لم يتمكن من تحديده، حيث حدد له ثمن البيع في 3 مليار سنتيم، غير انه وبعد اطلاعه عليها أعجب بها دون أن يقدم أدنى عرض وغادر إلى حال سبيله. مضيفا في ادعاءاته بأن المواطن المالي المذكور حل بعدها لزيارته بوجدة رفقة زوجته المسماة لطيفة رافة وأخبره بكونه على علم من طرف المسمى سعيد الناصيري بتوفره على فيلا بمدينة الدار البيضاء، وطلب منه رفقة زوجته لطيفة رافة وضعها رهن إشارتهما لمدة خمسة أشهر من أجل الإقامة بها وهو ما مكّنه منهما دون مقابل حسب زعمه، علما ان الأبحاث المجراة أكدت وقائع مخالفة لذلك إذ أن المواطن المالي المذكور لم يكن بحاجة إلى سمسار مجهول من أجل التعرف على المسمى مير بلقاسم في صيف سنة 2014، لكونه كان وقتها يعرف هذا الأخير ويتواصل معه هاتفيا منذ سنة 2013 حسب ما أسفرت عنه التحريات التقنية الهاتفية، كما كان على علاقة مع صهره وشريكه عبد النبي بعوي أيضا منذ سنة 2013 وربطته بهذا الأخير علاقات تجارية من بينها اقتناؤه منه شقق بمدينة السعيدية، بل أكثر من ذلك وما يفند التصريحات للكتابة للمعني بالأمر هو أن المواطن المالي الفصل عن زوجته المذكورة في شهر ماي 2014، وكانت إقامتهما بهذه الفيلا منذ أوائل سنة 2014، كما أن المواطن المالي تم إيقافه فيما بعد في إطار قضية تتعلق بالاتجار الدولي بالمخدرات بموريتانيا سنة 2015 وبقي مجموعة من مساعديه واتباعه يستغلون الفيلا المذكورة إلى غاية سنة 2017، مما يبين بأن هذه التصريحات مجانبية للصواب الهدف منها تضليل البحث بخصوص العلاقة المشبوهة التي تجمع

3. محمد الناصري، مغربي، مزداد بتاريخ 1969.08.13 بزاكورة، من والديه محمد بن عبد السلام وطارمة بنت أمبارك، مطلق وأب لابن وابنة، مسير شركة، يقطن 216 شارع مكة كاليغورلها بالدار البيضاء، يحمل بطاقة التعريف الوطنية عدد: BH77848.

4. ميرالطاسم، مغربي، مزداد بتاريخ 1967/09/27 بوجدة، من والديه يحيى بن ربيع وعاتشة بنت محمد، متزوج من ثلاثة زوجات وله حشر أبناء، ملحق حطاري ومسير شركة GMC وشركة MIR LOGEMENT، يقطن شارع الأمير مولاي الحسن رياض اسلي رقم 349 وجدة، يحمل بطاقة التعريف الوطنية عدد: F323301.

5. فزاد الهلدي، مغربي وحامل للجنسية الألمانية، مزداد بتاريخ: 1979/12/21 بوجدة، من والديه محمد بن محمد وطارمة بنت عمرو، متزوج أب لطلين، تاجر ومسير مطاعم، يقطن بحي الكندي الزقة 88 الرقم 19 الناظور، حامل لبطاقة التعريف الوطنية عدد: S409216.

6. سعيد الطنجي، مغربي، مزداد بتاريخ: 1978/05/30 بالصخيرات، من والديه محمد بن مبارك وطارمة بنت محمد، متزوج وأب لثلاثة أبناء، صعد الشرطة ممتاز رئيس فرقة محاربة المصالح بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بولاية أمن البيضاء، رقمه المهني 59324، رقم تاجيره 1150442، يقطن بجسمان 02 المطابق الثاني الشقة 06 بشكو الدار البيضاء، رقم بطاقته للتعريف الوطنية عدد: AD80272.

7. نواف أحمامي، مغربي مزداد بتاريخ: 1969/08/29 بوجدة، من والديه محمد بن أحمد وحمورية بنت أحمد، متزوج وأب لابن، موظف بالمدرسة العامة للأمن الوطني برتبة صعد شرطة ممتاز، رقمه المهني 54534 يقطن بتجزئة النجد 01 ساحة اللؤلؤ الرقم 14 سيدي يحيى وجدة بطاقة تعريفه الوطنية عدد: F258472.

8. حمود أمية، مغربي، مزداد بتاريخ 1976/10/11 لميزل ميدلت، من والديه صو بن موحى وموح وعاتشة بنت سعيد، متزوج وأب لثلاثة أبناء، دركي برتبة مساعد أول وحاليا قائد المركز الترابي للدرك الملكي أنكاد، رقمه المهني 24624/C رقم بطاقته المهنية 1567141910 عنوانه السكن الوظيفي للدرك الملكي أنكاد، بطاقة تعريفه الوطنية عدد: UB22113.

9. محمد مغروزي، مغربي، مزداد بتاريخ: 1988/02/16 بخنيفرة، من والديه الحسين بن حماد وطارمة بنت سيدي محمد، متزوج وأب لطفل واحد، دركي برتبة رقيب أول (ضابط للشرطة القضائية) يعمل بالمركز الترابي أنكاد، رقمه المهني: 43035، رقم تاجيره: 1618042612 يقطن بمركز الدرك الملكي أنكاد وجدة، بطاقة تعريفه الوطنية عدد: V263195.

10. سلمة بلهاسمي، مغربية، مزادة بتاريخ 1959/02/06 بوجدة، من والديها يحيى بن هاني وطارمة بنت الشاذلي، مطلقة أم لابن واحد، موقفة بمدينة وجدة، تقطن شارع مولاي الحسن تجزئة كولف اسلي الرقم 07 وجدة، بطاقة تعريفها الوطنية عدد: F207682.

11. أمين جديد، مغربي، مزداد بتاريخ: 1974/11/08 بالدار البيضاء، من والديه عبد الكبير بن محمد وأمنية بنت محمد، موثق، متزوج، يقطن بكولف سيدي فيلا 23 المدينة الخضراء بوسكورة الدار البيضاء، بطاقة تعريفه الوطنية عدد: BJ153021.



ادعاءاته هناك، مما يؤكد بأن هذه الشقة الرابعة أيضا تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق من طرف المسمين سعيد الناصري وفؤاد اليزيدي، علما أن هذا الأخير أكد بأنه كان يعلم بأن هاتين الشقتين الأخيرتين مسجلتين باسم المواطن المالي المذكور مما يحلّيه أنه ليس المسمى سعيد الناصري أي حق في تكليفه بالبحث عن مشتريين لها أو استغلاله من ثمن بيعهما.

من خلال التحريات المالية التي تم القيام بها تبين أن المسمى فؤاد اليزيدي يتوفر على حساب بنكي المرقية، ومن خلال تحليل هذا الحساب التضح ما يلي:

- أنه قام بإيداع سنة 2022 لمبالغ مالية نقدا لما مجموعه 3.768.359,50 درهم.
- أنه قام بإيداع سنة 2023 لمبالغ مالية نقدا لما مجموعه 662.593,00 درهم.
- أنه تلقى سنة 2022 تحويل مالي من المسمى بعوي عبد الرحيم ( أخ بعوي عبد النبي) بقيمة 712.620,00 درهم.
- أنه تلقى سنة 2023 من السالف الذكر لما مجموعه مبلغ 7.380.000,00 درهم.

بالنسبة للإدعاءات النقدية، بررها المعني بالأمر بأن مصدرها هو عائدات المطاعم التي يملكها بمدينة السعيدية، كما برر بعض المعاملات بينه وبين المسمى عبد الرحيم بعوي المتمثلة في اقتناء قارب بمحركين ودراجة مثلية "jet sky"، في حين لم يبرر المعاملة بينه وبين هذا الأخير وقيمتها 5.000.000,00 درهم موضوع تحويل مالي من نفس الشخص، وادعى أنها تدخل في إطار مخالصة تمت بينهما حيث قامت شركة " BIOUI TRAVAUX " بتفويت حق استغلال قطعة أرضية تابعة للملك البحري بالسعيدية سنة 2013 بموجب عقد في الموضوع لفائدته، في حين التزم هو بتوريد رمال الشاطئ لفائدة الشركة. وفي سنة 2023 قامت الشركة باسترداد هذه القطعة الأرضية موضوع الاستغلال مقابل أداء المسمى عبد الرحيم بعوي لمبلغ 5.000.000,00 درهم لفائدة المسمى فؤاد اليزيدي تمثل قيمة كمية الرمال التي تم توريدها للشركة المذكورة، وأن عملية الاسترداد تمت أيضا بموجب عقد مكتوب.

ما يفقد تصريحات المسمى فؤاد اليزيدي، هو أن عقد استغلال القطعة الأرضية التابعة للملك البحري لا يتضمن مبلغ التفويت، كما أنه لا يشير إلى التزام السالف الذكر بتوريد رمال الشاطئ للشركة كمخالصة أو اتفاق بينهما، هذا إضافة الى كونه لا يملك أي مقلع خاص بالرمال، ولم يدل بأي فواتير ذات صلة باستثناء وصولات التسليم للرمال في اسم شركة " BIOUI TRAVAUX"، مع العلم أن التحويل المالي بالمبلغ المذكور تم انطلاقا من الحساب البنكي الشخصي للمسمى عبد الرحيم بعوي وليس الحساب البنكي الخاص بتلك الشركة، فضلا عن كون صلية اقتناء الرمال تدخل ضمن مصاريف الشركة وفي غياب الفواتير والوثائق المحاسبية يتعذر تبريرها ضمن الحصيلة السنوية على مستوى مديرية الضرائب.

## 6- بالنسبة للمسميين عربي طيبي و اسماعيل المعظم:

كما سلفت الإشارة إليه، فإنه إلى جانب مشاركة عناصر شبكة عبد النبي بعوي وسعيد الناصري في كمية 40 طن من مخدر الشيرة التي تم حجزها بمدينة الجديدة سنة 2015، فإن جزء من هذه الحمولة يقدر بحوالي 08 أطنان ترجع ملكته إلى كل من المسمى العربي طيبي (بطاقة تعريفه الوطنية عدد: FD20360) وشريكه المسمى اسماعيل المعظم الملقب بـ "ولد الريفيّة" اللذان ينشطان بدورهما في هذا المجال.

وقد سبق للمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم أن شارك المعطيان بالأمر في عدة عمليات تهريب المخدرات، حيث كان يتكلف بنقل كميات المخدرات الخاصة بهما انطلاقا من الحدود الجزائرية المغربية (بعد أن يقوم بإرسالها إلى منطقة التسليم بعض معاوينهم من عائلة المسمى الطيبي العربي) إلى غاية مدينة طبرق الليبية، حيث بلغت الكمية الإجمالية لمخدر الشيرة التي قام بتهريبها لفائدة المعطين بالأمر حوالي 50 طن مقسمة أساسا تهريب 03 أطنان في كل عملية.

ومقابل دوره في عمليات التهريب الدولي للمخدرات التي أنجزها لفائدة المسميين عربي طيبي واسماعيل المعظم، فقد كان المعطيان بالأمر يسلمانه مبالغ مالية نقدا بالمغرب ومن بينها مبلغ مالي يزيد من 500 مليون سنتيم تم إيداعه في البنك في غضون سنة 2013 باسم زوجة المواطن المالي وقتها الأوكرانية المسماة ARTYBA SHEVA YULIANNA عن طريق BON DE CAISSE، حيث جاء صديقه عربي طيبي برفقة المسمى اسماعيل المعظم المدعو ولد الريفيّة إضافة إلى مدير الوكالة البنكية للتجاري وفا بنك بمنطقة بركم والتقوا بالمواطن المالي المذكور وزوجته الأوكرانية بالمقر الجهوي لمؤسسة التجاري وفا بنك بوجدة، وهناك قام المسمى عربي طيبي ومرافقيه بإيداع المبلغ المذكور نقدا بالمؤسسة البنكية المذكورة وفتح حساب بعملة الأورو باسم المواطنة الأوكرانية وبه رصيد 10 آلاف أورو، وقامت هذه الأخير لاحقا بسحب هذا المبلغ بواسطة بطاقةها البنكية بعدما قامت بمغادرة التراب المغربي والسفر إلى دولتها أوكرانيا.

ونظرا لعلاقة الصداقة التي تجمع بين عربي طيبي ومدير الوكالة البنكية التجاري وفا بنك بمنطقة عين في مطهر فإن هذا الأخير سلمه BON DE CAISSE الخاص بالمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، فحضر المسمى عربي طيبي موعدا للمواطن المالي المذكور وحل رفقة المسمى عبد الواحد الغيلاوي للقاء هذا الأخير وتسليمه هذا الوصل بإحدى محطات الوقود بباحة للإستراحة على الطريق السيار بمكناس.

هذه المعطيات أنكرها جملة وتفصيلا المسمى العربي طيبي عند البحث معه في شأنها، كما هو الحال لإنكاره أية علاقة مع المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، غير أن هذه الادعاءات تم تفنيدها بنتائج الأبحاث والتحريات المالية المنجزة على مستوى مؤسسة التجاري وفا بنك، حيث ثبت فعلا بأن المواطنة الأوكرانية ARTYBA SHEVA YULIANNA (جواز سفرها عدد AK838233) الزوجة السابقة للمواطن المالي المذكور سبق أن تم اكتتاب في اسمها عدة سندات الصندوق غير المسماة Bons de Caisse Anonymes على مستوى وكالة بني مطهر التابع للمؤسسة البنكية المذكورة، كما تبين في نفس السياق أن المسمى "العربي طيبي"، الذي يتولّى على حساب بنكي بنفس الوكالة البنكية، سبق له فعلا أن استفاد من تحصيل مبلغ 2.082.758,62 درهم بتاريخ 2015.01.15 والذي سبق اكتتابه بتاريخ 2014.01.15 في اسم المواطنة الأوكرانية المذكورة في إطار سندات الصندوق غير المسماة Bons de Caisse Anonymes. وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة التي تجمع المضي

بالامر مع مهرب المخرات المالى المذكورة وبقيمة عناصر هذه الشبكة الإجرامية عكس ادعاءاته التى أنكر فيها هذه المعطيات. (انظروا طوله بتفصيل المحضر النقلى المنجز فى هذا الإطار المورخ بتاريخ 2023.12.20)

### البحث المالى بخصوص المسائل الأكر:

#### 1- بالنسبة للمسمى العربى طبرى:

يملك المعنى عدة حسابات بنكية ببقى أهمها الحسابات البنكية المفتوحة بالبنك الشعبى وبنك التجارى وفا بنك، وهما بلى نورد أهم المعطيات البنكية التى طالت الحسابات البنكية النشطة التالية:

#### 1- بالنسبة للحسابات البنكية المفتوحة بالبنك الشعبى:

يملك المعنى حسابا بنكيا مفتوحا بالبنك الشعبى تحت رقم 2111125324740007 وقد عرف أهم المعطيات البنكية التالية:

- بتاريخ 2012/02/07، توصل بتحويل مالى من طرف المسمى اسماعيل المعظم قيمته 700.000,00 درهما.
- بتاريخ 2012/03/05، توصل بتحويل مالى من طرف المسمى اسماعيل المعظم قيمته 12.000,00 درهما.
- بتاريخ 2012/04/10، توصل بتحويل مالى من طرف المسمى اسماعيل المعظم قيمته 40.000,00 درهما.
- بتاريخ 2012/06/21، توصل بتحويل مالى من طرف المسمى اسماعيل المعظم قيمته 195.000,00 درهما.
- وقد توصل بحسابه البنكى خلال سنة 2012، بإيداعات نقدية وصلت فى مجموعها ما يناهز 5.700.000,00 درهما.
- وفى سنة 2013 توصل بحسابه بإيداعات نقدية بلغت فى مجموعها ما يناهز 6.080.000,00 درهما.
- وفى سنة 2017 توصل بحسابه بإيداعات نقدية لمبلغ 160.000,00 درهما.

توصل مجموع الإيداعات النقدية التى توصل بها هذا الحساب ما يناهز 12.940.000,00 درهما معظمها كان بين سنتي 2012 و2013.

## B- الحساب الثاني:

المفتوح تحت رقم: 2121173747550015 وقد سجل هذا الحساب ايداعات نقدية خلال سنة 2014 بلغت ما يناهز 1.000.000,00 درهما وخلال سنة 2015 بلغت مجموع الايداعات النقدية لما يناهز 4.130.000,00 درهما.

## C- الحساب الثالث:

المفتوح تحت رقم 2111173747550033 حرف هو الآخر عدة صليات ايداعات نقدية بلغت سنة 2016 ما يناهز 19.300.000,00 درهما.

## 2- بالنسبة للحسابات البنكية المفتوحة ببلك التجاري ولها بلك:

يملك المعني عدة حسابات بنكية مفتوحة بهذه المؤسسة ويبقى أهمها هو الحساب البنكي المفتوح تحت عدد: 00060B00031711921110 حيث قام:

- بتاريخ 2020/09/01 قام بإيداع مبلغ مالي نقدي قيمته 15.900.000,00 درهما.

- كما بلغ مجموع الايداعات النقدية لمبالغ مختلفة بهذا الحساب ما يناهز 15.960.000,00 درهما.



عقب مواجهته بمصدر هذه الايداعات النقدية التي طالت حساباته البنكية الشخصية والتي بلغت ما يناهز 100.016.120,00 درهم، صرح المسمى اسماعيل المعظم أنها من عائدات تجارته في الملابس الجاهزة خاصة "سراويل دجين" التي كان يفتكها من سوق القريعة بالدار البيضاء ويعيد بيعها بوجدة، وكذا التعامل بما يعرف بـ noire في بيع الشقق والبقع الأرضية التابعة لشركته، لكنه أكد أنه لا يملك أي إثبات بخصوص ما يدعيه، مما يؤكد أن هذه الايداعات النقدية تبقى من عائدات تجارته في المخدرات نظرا لعلاقته مع المسمى عربي طيبي وتأسيسهما لشركات تنشط في مجال العقار للتمويه عن نشاطهما الحقيقي المتمثل في تجارة المخدرات في ظل وجود تحويلات مالية قام بها المعني لفائدة المسمى عربي طيبي، وما يثبت ذلك أيضا هو علاقة المسمى عربي طيبي ببارون المخدرات المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم من جهة، إضافة إلى ما أثبتته التحريات التقنية من وجود علاقة مشبوهة بين المسمى اسماعيل المعظم وبين المسمى عبد النبي بعوي عن طريق تبادلها لمجموعة من المكالمات الهاتفية، رغم أنه عند استفساره عن علاقته بهذا الأخير نفى وجود أي اتصال أو علاقة تربط بينهما.

وقد حاولت هذه الفرقة استدعاء المسمى اسماعيل المعظم من أجل تقديمه أمامكم إلا أنه تعذر ذلك لتواجده في حالة فرار واختفائه عن الأنظار حيث يجهل مكان تواجده حاليا، وبناء عليه تم تنفيذًا لتعليماتكم الشفوية نشر مذكرة بحث في حقه على الصعيد الوطني،



ومتى تم إيقاله سوف يتم إشعاركم بذلك في حينه وتقديمه أمامكم بموجب إجراء مسطري في الموضوع.

#### 7- بخصوص المسميين خالد سدادس وأمبارك البارودي

من خلال تحليل كشوفات الحساب الخاصة بالمسمى عبد الرحيم بعوي المفتوح بالقرض الفلاحي، تبين أن هناك العديد من العمليات البنكية بينه وبين المسمى خالد سدادس هذا الأخير توصل بما يناهز 69.000.000,00 درهما من المسمى عبد الرحيم بعوي في شكل تحويلات مالية وتسوية شيكات بنكية، كما توصل هو من المسمى خالد سدادس بمبلغ 12.000.000,00 درهما، وجرى بالذكر أن هذا الأخير هو المدير العام لمجموعة شركة "BIOUI TRAVAUX" ويضطلع بمهام التسيير المالي والإداري لهذه المجموعة، ومن خلال البحث المالي المنجز بخصوص هذا الأخير تبين أنه يتوفر على 05 حسابات بنكية مفتوحة بالتجاري وفابنك وحسابات بنكية أخرى مفتوحة ببنك افريقيا، القرض الفلاحي، الشركة العامة، والتي عرفت إيداعات نقدية بمبالغ مهمة أبرزها:

- إحدى الحسابات المفتوحة بالتجاري وفابنك عرف إيداعات نقدية بلغت ما يناهز 17.252.100,00 درهم خلال السنوات الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018.
- حساب آخر مفتوح بنفس المؤسسة البنكية عرف إيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز مبلغ 148.652.500,00 درهم ما بين سنتي 2009 و 2012.
- حساب مفتوح بالشركة العامة عرف خلال سنة 2012 إيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 27.000.000 درهم من طرف المسمى مبارك البارودي.
- باقي الحسابات الأخرى عرفت تحويلات مالية وتسوية شيكات بنكية بمبالغ مالية مهمة.

وفي معرض تصريحاته بخصوص هذه الحسابات البنكية أفاد المسمى خالد سدادس أن جميع الحسابات البنكية المفتوحة ببنك التجاري وفابنك والشركة العامة على الرغم من أنها مفتوحة باسمه، إلا أنها تخص شركة "BIOUI TRAVAUX" وكان هو مسير هذه الحسابات البنكية باعتباره المدير المالي للمجموعة، في حين أشار أنه لا يملك شخصيا إلا ثلاث حسابات بنكية مفتوحة بكل من بنك: التجاري وفابنك، بنك افريقيا والقرض الفلاحي.

ولهما يتعلق بالإيداعات النقدية بالتجاري وفابنك والشركة العامة المشار إليها أعلاه، صرح أن مصدرها عبارة عن قروض شخصية من المسمى مبارك البارودي وهو أحد تجار مواد البناء بمدينة مكناس، قام بإقراضها للشركة من أجل تدبير نفقات أداء أجور العمال ومصاريف الأوراش.

فيما يخص العمليات البنكية التي طالت حساباته البنكية التي ادعى أنها شخصية، هي في أغلبها عبارة عن تحويلات مالية أو تسوية شيكات بنكية فهي تخص أجره الشهري نصيبه من الأرباح عن كل سنة في شركة "BIOUI TRAVAUX" المحددة في 5 في

المائة، فضلا عن تفويته لمجموعة من العقارات لفائدة عبد الرحيم بعوي بموجب عقود توثيقية أدلى بلمصغ منها.

ومواصلة للأبحاث بخصوص مصدر الادعاءات النقدية المذكورة، أكد المسمى امبارك البارودي تصريحات طالد مفاص وأضاف أن جميع الادعاءات المالية النقدية التي طالت تلك الحسابات البنكية المفتوحة بالفرض الفلاحي والشركة العامة تدخل في إطار قروض منحها للشركة المذكورة بتفائق مع المسمى عبد النبي بعوي، مشيرا أن مجموع المبالغ المالية التي كان يقرضها سلوبا للشركة وصلت الى 35.000.000,00 درهم، وذلك خلال الفترة ما بين سنة 2008 الى غاية سنة 2012، في مقابل حصوله على نسبة 2 في المائة من الارباح السنوية للشركة.

وباستفسار المسمى امبارك البارودي عن مصدر هذه المبالغ المالية الضخمة، افاد انها متحصلة من مخزائنه من تجارة بيع مواد البناء، حلاوة من قروض بلكية حصل عليها، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول المصدر المشبوه لهذه المبالغ المالية خاصة ان شركة "BIOUI TRAVAUX" في غلي عن الاستدانة من أشخاص طبيعيين أمثال المطي بالنظر إلى رقم المعاملات السلوي الذي كانت تحققه مجموعة شركات بعوي.

المعنيان بالأمر تبقى تعاملاتهما مشبوهة ونفس الامر بالنسبة للمبالغ المالية النقدية التي كان يتم إيداعها بالحسابات البنكية في اسم خالد سدام من طرف امبارك البارودي، وبالتالي شبهة غسل الاموال تبقى قائمة بخصوصهما.

#### 8- بخصوص المسمى هشام الوافي:

يتوفر المواطن المالي المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم على أكثر من ستين لقب يستعملهم لتلقي أمواله أو إرسالها عن طريق "الصرافة" بالمغرب وبالقرب من شمال و غرب إفريقيا. وفي هذا الإطار كان يتعامل مع عدد كبير من "الصرافة" المكلفين بنقل مبالغ مالية بطرق غير شرعية وهي أموال متحصلة من تجارة المخدرات ومن بينهم المسمى هشام الوافي هذا الأخير يعمل لفائدة مشغله حسن أجبلي والذي يتعامل مباشرة مع صراف من جنسية مصرية يدعى أبو نورة والذي يتعامل بدوره مباشرة مع المسمى عبد النبي بعوي حيث يطلب منه هذا الأخير تحويل مبالغ مالية مهمة عائدة من تجارة المخدرات لفائدة المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم أو لفائدة باقي المتعاملين معه في مجال الإتجار في المخدرات، وبخصوص المسمى هشام الوافي فقد سبق للمسمى الحاج أحمد بن ابراهيم ان تعامل معه كصراف في عدة عمليات منها:

\* العملية الأولى: في غضون سنة 2013، كان المسمى عبد النبي بعوي في حاجة لتمويل شراء فيلا لنفسه بحي كالفورنيا بالقرب من المحل التجاري أمود حيث قام المدعو أبو نورة بناء على طلب المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم بإرسال مبلغ مليون ومائة وخمسين ألف أورو (أي ما يعادل وقتها 11 مليون وخمسمائة ألف درهم مغربي) الى الصراف المسمى هشام الوافي حيث تسلمه المسمى الحاج أحمد بن ابراهيم شخصيا بمعبة المسمى سعيد الناصري والمسمى عبد النبي بعوي بالقرب من مقهى PAUL بالمعاريف وهو المقهى المقابل لمقهى كانت تسمى CARGO وهو المبلغ الذي تم إيداعه بسيارة المسمى عبد النبي بعوي من نوع رونج روفر زرقاء اللون وقام بنقلها شخصيا لإتمام عملية شراء الفيلا المذكورة.

## 2- بالنسبة للحسابات البنكية المفتوحة ببنك التجارى وفا بنك:

بملك المعنى بالأمر عدة حسابات بنكية مفتوحة بهذه المؤسسة البنكية وهي كالتالى:

### **A- الحساب البنكي الأول:**

المفتوح تحت عدد: 000894N00043012421140 وقد عرف هذا الحساب البنكي ما بين سنتي 2013 و 2019 ايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 24.093.143,00 درهما. نورد من أهمها ما يلي:

- خلال سنة 2013 قام بمئتي ايداع نقدي بلغت في مجموعها مبلغ 300.000,00 درهما، كانت بتاريخ 2013/08/10.
- خلال سنة 2014 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 4.805.000,00 درهما.
- خلال سنة 2015 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 7.395.443,00 درهما.
- خلال سنة 2016 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 8.652.200,00 درهما.
- خلال سنة 2017 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 1.811.700,00 درهما.
- خلال سنة 2018 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 1.108.800,00 درهما.
- خلال سنة 2019 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 20.000,00 درهما.

### **B- الحساب البنكي الثاني:**

المفتوح تحت عدد: 000988S00043002421140، وقد عرف هذا الحساب البنكي ما بين سنة 2012 وسنة 2015 ايداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 13.717.937,00 درهما. وفيما يلي أهم الايداعات النقدية التي تناولت مبالغ مهمة:

- خلال سنة 2012 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 6.570.000,00 درهما.
- خلال سنة 2013 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 6.640.000,00 درهما.
- خلال سنة 2014 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 310.000,00 درهما.
- خلال سنة 2015 قام بإيداعات نقدية بلغت في مجموعها ما يناهز 197.937,00 درهما.

\* بخصوص العملية الثانية، فقد تمت تحويل مبلغ مليون أورو تمت بناء على أوامر المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم لصراف مصري يدعى محمد السويسي والذي أرسلها له تحت اسم الحاج بوقطة الموريتاني (الوقتة تطلق الساعة باللهجة الموريتانية)، حيث تسلم المسمى بالأمير المبلغ المذكور من المسمى هشام الوافي بنفس المكان السابق بحضور المسمى سعيد الناصري و عبد النبي بعوي حيث قام هذا الأخير بأخذ هذا المبلغ لتكملة ثمن شراء الفيل بحى كاليفورنيا المقابلة للمحل التجاري مورد.

\* العملية الثالثة، تمت أيضا مبلغ مليون أورو، تسلمها المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من الصراف المصري المدعو أبو نورة بناء على أوامر من المسمى عبد النبي بعوي وقد تمت هذه العملية لفائدة المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم باسم محمد الكتني الأزوادي حيث تسلم شخصيا المبلغ المذكور من الصراف المسمى هشام الوافي بفيلاد زوجته السابقة المسماة لطيفة رافا (لطيفة رافت) بحى السويسي بالرباط حيث ساهمت هذه الأخيرة شخصيا رفقة خدماها بالمنزل فى وضع المبلغ المذكور بخزانة حديدية بالطابق التحت أرضي بنفس الفيلاد، وقام المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم بصرفه لاحقا رفقة باقي المبالغ المالية -التي كان يتلقاها نظير نشاطه المتمثل فى الإتجار الدولى فى المخدرات - سواء لتغطية مصاريفه الشخصية أو تمويل نشاط تهريب المخدرات.

\* العملية الرابعة: تمت مبلغ مليون وستمائة ألف أورو تسلمه المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم من المسمى هشام الوافي بمدارة بالقرب من مقهى PAUL بالمعاريف المقابلة لمقهى CARGO بالدار البيضاء وقد صادف هذا اليوم وصول المسمى فؤاد اليزيدي الى الدار البيضاء ومعه سيارة من نوع مرسيدس من صنف S500 حيث تم إستيراد هذه السيارة من طرف شركة مسجلة فى اسم المسمى فؤاد اليزيدي عن طريق ميناء الناظور البحري، وتم إنزال السيارة من نوع مرسيدس من صنف S 500 الى المراب تحت أرضي تابع للعمارة التي بها الشقة التي اشتراها من المسمى عبد النبي بعوي وهناك قام المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم شخصيا بوضع مبلغ مليون أورو بالحقيبة الخلفية للسيارة من نوع ميرسيدس S500 والتي قام بقيادتها المسمى عبد الواحد لغزاوي وسافر بها الى خارج مدينة الدار البيضاء حيث كانت هذه السيارة عبارة عن هدية تلقاها من المسمى عبد النبي بعوي أما مبلغ مليون أورو فقد قام المسمى عبد الواحد لغزاوي بصرفه فى اقتناء كمية من مخدر الشيرة تمهيدا لتنفيذ عملية لاحقة للتهريب الدولي للمخدرات، أما بقية المبلغ فقد تم صرفه كما يلي: 400 ألف أورو سلمه المسمى الحاج أحمد بن إبراهيم للمسمى سعيد الناصري من أجل تأمين الطرق لتعمير كميات المخدرات بخصوص عمليات التهريب القادمة فى حين احتفظ لنفسه بمبلغ 200 ألف أورو لتغطية مصاريفه الشخصية.

وقد تم إجراء مواجهة بين المسمى هشام الوافي والمواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم، فأكد هذا الأخير أقواله بشأن المعنى بالأمر والتي أثبتتها أيضا التحريات التقنية الهاتفية وشهادة الشهود، إضافة إلى إفادة المواطن المالي المذكور بأنه سبق أن منح المعنى بالأمر الفيلاد التي كان يقطن بها بشارع مكة بحى كاليفورنيا سنة 2016 أو 2017، وذلك بناء على طلب المسمى هشام الوافي الذي اتصل به هاتفيا عبر تطبيق الواتساب عندما كان المواطن المالي المذكور سجيناً بموريتانيا، فأعطى هذا الأخير تعليماته لمدير أعماله وسام نادر المقيم بهذه الفيلاد حيث وضعها رهن إشارة المسمى هشام الوافي الذي استغلها فى إقامة حفل زفاف إحدى قريباته.

فى المقابل، أكدت التحريات التقنية وشهادة الشهود استخدام المسمى هشام الوافي لأرقام هاتفية أسفرت نفس التحريات بخصوص لائحة مكالماته الهاتفية بأنه كان يتواصل عبرها



مع مجموعة من أطراف هذه القضية من قبول سعيد الناصري، عبد النبي بعوي، سميرة شريف مسعودي، عبد العالي الغوماري، ومساعدتي المواطن المالي المسميان توفيق زنتار ونيل ضيفي.

### بالنسبة للبحث المالي الخاص بالمسمى هشام الوافي:

بتفحص الجواب الصادر عن بنك التجاري وفا بنك، تبين أن المسمى هشام الوافي يملك حسابين بنكيين تناولوا عمليات ايداع نقدية مهمة وهي كالآتي:

**\*\* بخصوص الحساب البنكي عدد: 00350H30492521110 تناول الایداعات النقدية كالآتي:**

- خلال سنة 2009 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 579.050,00 درهما.
- خلال سنة 2010 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 394.500,00 درهما.
- خلال سنة 2013 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 1.600.000,00 درهما.
- خلال سنة 2014 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 3.847.800 درهما، منها إيداع نقدي بتاريخ 2014/01/02 لمبلغ 1.115.000,00 درهما.
- خلال سنة 2015 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 2.669.000,00 درهما.
- خلال سنة 2016 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 2.804.000,00 درهما.
- خلال سنة 2017 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 867.500,00 درهما.
- خلال سنة 2018 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 755.200,00 درهما.
- خلال سنة 2019 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 1.334.200,00 درهما.
- خلال سنة 2020 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 397.590,00 درهما.
- خلال سنة 2021 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 835.600,00 درهما.
- خلال سنة 2022 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 4.171.000,00 درهما.
- خلال سنة 2023 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 2.272.800,00 درهما.

**\*\* بخصوص الحساب البنكي عدد: 00350H000304925 تناول الایداعات النقدية كالآتي:**

- خلال سنة 2020 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 222.400,00 درهما.
- خلال سنة 2021 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 869.400,00 درهما.
- خلال سنة 2022 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 3.206.600,00 درهما.
- خلال سنة 2023 بلغت مجموع الایداعات النقدية ما يناهز 2.033.700,00 درهما.

**المجموع الكلي للإيداعات النقدية التي توصل إليها هذا الحساب 28.860.340,00 درهما.**

في الختام، تبين من خلال البحث المتواصل مع المعنيين بالأمر محاولتهم التنسيق فيما بينهم في شأن التصريحات التي يدلون بها أمام هذه الفرقة حول الأفعال الإجرامية المرتكبة من طرفهم، ورغم ذلك لم ينجحوا في تضليل البحث بخصوص مجموعة من التفاصيل التي أدلوا

بعدة تناقضات في شأنها كما سلفت الإشارة إلى ذلك بهذا التقرير والتي تمت مواجهتهم بها بمحاضر أوالهم المرفقة طيه.

كما أسفرت التحريات التقنية المنجزة على لائحة المكالمات الهاتفية عن رصد لقاء جمع بين كل من المسميين سعيد الناصري وبلقاسم مير بتاريخ 2023.08.15 بحي الرياض بالرباط وبالضبط على مستوى شارع النخيل ابتداء من الساعة 21 و 45 دقيقة و39 ثانية، وذلك إلى جانب تواجد المسمى عبد النبي بعوي بدوره في نفس اليوم في هذه المدينة، وذلك تزامناً مع بداية البحث المنجز من طرف هذه الفرقة بخصوص الأفعال الإجرامية المنسوبة إلى المعطين بالأمر استناداً إلى ما صدر في حقهم وقتها بمجموعة من مواقع الأنترنت والجرائد الالكترونية، وهو اللقاء الذي لم ينكره المسمى سعيد الناصري عند مواجهته به مدعياً بأنه التقى فقط بالمسمى مير بلقاسم من أجل إقناعه حسب ادعائه بإرجاع الشيك الخامس الذي ظل يحتفظ به نظير تأديته له حوزة السيارة التي اقتضاهم منه رغم كونه أدى له كامل ثمنها، لكون بلقاسم مير حسب رصده رفض الأمر بدعوى أنه يطلب منه مقاسمته في مبلغ الضريبة على الأرباح TPI، وهي مزاعم كاذبة تفضح سوء التنسيق بين عناصر هذه الشبكة بخصوص تصريحاتهم أمام هذه الفرقة، لكون التقرير الذي قدمه المسمى بلقاسم مير في شأن احتفاظه بهذا الشيك الخامس هي أن سعيد الناصري لم يؤد له قيمته، وما فضح هذه الأكاذيب بخصوص مغزى وموضوع هذا اللقاء التسميقي بين المعطين بالأمر أن بلقاسم مير أنكر حتى حضوره هذا اللقاء ومقابلته عبد النبي بعوي أو سعيد الناصري بمدينة الرباط يومها بتاريخ 2023.08.15.

### تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- \* أنه قد تمت مواجهة المائلين امامكم بنتائج عمليات التقاط المكالمات الهاتفية التي قاموا بإجرائها إنطلاقاً من هواتفهم النقالة والتي تم التقاطها تنفيذاً للأوامر الرئاسية المرجعية.
- \* أنه لفائدة البحث فقد تم تفعيل إجراء إغلاق الحدود في حق غالبية الأشخاص المقدمين امامكم وذلك تنفيذاً لتعليماتكم الشفوية في الموضوع.
- \* أن نسخة من هذه المسطرة ستتم إحالتها على إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بمدينة الدار البيضاء قصد الإدلاء بمطالبها النهائية في الموضوع.
- \* أن نسخة من هذه المسطرة ستتم إحالتها على مكتب الصرف بمدينة الرباط قصد الإدلاء بمطالبه في الموضوع.
- \* أن المحجوزات التي حجزها على ذمة هذه القضية ستتم إحالتها على كتابة ضبط نيابتمكم.
- \* أنه قد تم حجز السيارة من نوع I-10 التي كانت في حوزة المسمى سعيد الناصري وذلك رهن إشارة العدالة.
- \* أن المسمى اسماعيل المعلم (بطاقة تعريفه الوطنية عدد: F314734)، يوجد حالياً في حالة فرار، وقد تم بناء على تعليماتكم الشفوية نشر مذكرة بحث في حقه.
- \* أن الأبحاث والتحريات لا زالت جارية بخصوص مجموعة من الوقائع التي توصل إليها البحث في هذه القضية، بما في ذلك بخصوص جميع الأشخاص الآخرين المشتبه تورطهم مع المقدمين امامكم في ارتكاب الأفعال الإجرامية المشار إليها بالموضوع أعلاه، ومتى تم القيام بالمتعين سيتم إحالة نتائج هذه الأبحاث على أنظاركم بموجب إجراء مسطري في الموضوع.



## الخلاصة

يتضح من خلال مجريات الأبحاث والتحريات المنجزة في هذه القضية، ووسائل الإثبات التي تم تجميعها، أن المائلين أمامكم يشبه في ارتكابهم للجنايات والجنح المصطرة أعلاه والتي لم يطلها أمد التقادم وخاصة:

1- جنابة التزوير في محرر رسمي واستعماله والمشاركة، التي تأكدت من خلال:

- تضمين سجل تصحيح الإمضاءات لتوقيع مزور بشكل عمدي من قبل موظفين عموميين قصد إضفاء شرعية على وكالة استعمالها المسمى عبد النبي بعوي في تسهيل الاستيلاء على عقارين بمشاركة المسمى مير بلقاسم.

- تضمين ضابط الشرطة القضائية سعيد الطنجي لبيانات غير صحيحة بمحضر استماع أضفى عليه المشرع طابع الرسمية ولخص بالذكر "سوف تدلي بها لاحقاً" أي الصور الفوتوغرافية، في حين أن هذه الصور كانت وقتها بين يديه، وقد تعدد عدم إدراجها لأن من شأن إدراجها أن يغير مجريات البحث لصالح المسماة جميلة بطويوي ويفسد مخطط عبد النبي بعوي من أجل الحصول على وسيلة ضغط تجبر زوجته وقتها سامية موسى على التنازل عن شكايتهما ضده من أجل التزوير.

- عدم تضمين ضابط الشرطة القضائية نوفل احمامي بمحضر معاينة الذي أضفى عليه المشرع طابع الرسمية مشاهدته لوجود تكرار الرقم الترتيبي 126 الأول بتاريخ 2013.01.02 والثاني بتاريخ 2013.01.14 واكتفائه بتضمين معاينة هذا الأخير فقط الذي يتوافق مع المعطيات المضمنة بالوكالة، وهو ما يؤكد سوء نيته بعدم إثارة شبهة ارتكاب عبد النبي بعوي والموظفين العموميين بجماعة وجدة لجنابة التزوير في محرر رسمي.

2- جنحة الاتجار الدولي في المخدرات ونقل وحيازة وتصدير المخدرات خارج الدوائر الجمركية بالمغرب باستعمال ناقلات ذات محرك، التي تأكدت من خلال:

- حجز شاحنة محملة بكمية من مخدر الشيرة من خلال المكتب المركزي للأبحاث القضائية سنة 2015 وهي شاحنة كان قد تسلمها عبد النبي بعوي من المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم كما تم تفصيله أعلاه، وشحنة المخدرات هاته كانت تخص بالإضافة إلى المالفي الذكر كلا من المسمين سعيد الناصري ومير بلقاسم والعربي الطيبي واسماعيل بلعظم.

- حجز كمية 77 كيلوغرام من مخدر الشيرة في شهر أكتوبر 2023 لدى شبكة متخصصة في تهريب المخدرات عبر الشريط الحدودي الشرقي وخاصة انطلاقاً من منطقة عين بني مطهر، والتي أكد الأشخاص الموقوفون المتورطون في هذه العملية أنهم يعملون لفائدة عدة تجار مخدرات ومن بينهم المسمين عبد النبي بعوي ومير بلقاسم.

- اقتناء المواطن المالي المذكور لمجموعة من الشقق بمدينة السعيدية حيث تم الأداء بعائدات متحصلة من الاتجار في المخدرات، جزء منها تسوية لحساب بين عبد النبي بعوي وتاجر المخدرات المدعو أمومن بالنيجر، والجزء الآخر تسلمه عبد النبي بعوي نقداً بالتقرب من فندق شيراتون بالدار البيضاء عند توقيعه عقود البيع، وهو ما ثبت بشهادة الشهود.

- وجود ارتباط وثيق بين عبد الواحد الغزاوي وسعيد الغزاوي وهم من ذوي السوابق القضائية في ميدان الاتجار في المخدرات من جهة وبين المسممين سعيد الناصري وعبد النبي بعوي إضافة إلى المواطن المالي الحاج أحمد بن إبراهيم من جهة أخرى، ويتضح ذلك من خلال:

• تسلم كل من الشقيقين عبد الواحد وسعيد الغزاوي والمسمى سعيد الناصري من المواطن المالي المذكور مبلغ 1 مليون و150 ألف أورو بمنزل زوجة هذا الأخير وقتها لطيفة رافة في إطار التنسيق لعملية تهريب مخدرات، وقد ثبت ذلك من خلال شهادة الشهود ونتائج الأبحاث التقنية.

• اقتناء المسمى عبد النبي بعوي لسيارة من نوع مرسيدس S500 لفائدة عبد الواحد الغزاوي والتي تسلمها عن طريق المواطن المالي المذكور.

• تسليم المواطن المالي للمسمى عبد النبي بعوي لمبلغ مالي قدره 1 مليار و150 مليون سنتيم من أجل تمويل اقتناء فيلا بحي كاليفورنيا، وهو ما ثبت من خلال تصريحات البائع محمد لحلو الذي أكد أنه تسلم مبلغ مليار و100 مليون سنتيم تقريبا من عبد النبي بعوي وقام بإيداعه مباشرة بحسابه البنكي، وتؤكد أيضا من الكشوفات البنكية التي أثبتت هذه العملية.

• استمرار الاتصالات الهاتفية بين سعيد الناصري والمواطن المالي المذكور طيلة فترة تواجده بالسجن سواء بموريتانيا أو بالمغرب انطلاقا من سنة 2015 إلى غاية شهر ماي من السنة الجارية 2023.

### 3- جنحة غسل الأموال وتهريب العملة الصعبة دون تصريح من أجل تمويل الاتجار الدولي في المخدرات، والتي تأكدت من خلال:

- وجود عشرات المعاملات المالية بمبالغ مالية كبيرة جدا بين المائلين أمامكم وخاصة من العملة الصعبة، مما يبين الارتباط الوثيق بين نشاط التهريب الدولي للمخدرات ونشاط تبييض الأموال الذي يمارسه كل من عبد النبي بعوي، عبد الرحيم بعوي، مير بلقاسم، سعيد الناصري، فؤاد اليزيدي، خالد سداس وامبارك البارودي والعربي الطيبي، واسماعيل بلعظم وهشام الوافي وعبد العالي الغماري، حيث لم يستطع أي واحد من هؤلاء خلال البحث المالي الذي أخضعوا له تبرير مصادر الأموال التي قاموا بتداولها فيما بينهم أو إيداعها لدى المؤسسات البنكية.

### 4- حيازة واستعمال وتداول عربات متحصلة من أموال المخدرات وغير حاصلة على شهادة المطابقة للتداول بالمغرب، والتي تأكدت من خلال:

- قام مهرب المخدرات المالي الحاج أحمد بن إبراهيم باستيراد 11 شاحنة و61 سيارة من دولة الصين سنة 2014 متحصلة من عائدات المخدرات، ثم حاول مرارا الحصول على شهادة المطابقة الخاصة بتداولها بالمغرب لكنه لم يفلح، مما دفعه إلى توزيعها على عناصر الشبكة الإجرامية للاتجار الدولي في المخدرات التي ينتمي إليها من أجل إنجاح تصريف هذه السيارات في إطار غسل الأموال، بمن فيهم المسمون عبد النبي بعوي، وبلقاسم مير، عبد الواحد لغزاوي، وفؤاد اليزيدي، وصرافين مغاربة وأجانب وغيرهم، وهي الشاحنات التي ثبت تورط إحداها في نقل كمية 40 طن من مخدر الشيرة التي تم حجزها بمدينة الجديدة سنة 2015.



- إثبات كون المسمى سعيد الناصري سبق له فعلا أن توصل بست سيارات صينية متحصلة من عائدات المخدرات ترجع ملكيتها للمواطن المالي المذكور، ثم قام باستغلال منصبه كرئيس للمكتب الإداري لفريق الوداد البيضاوي وعمل على نقل هذه السيارات غير المطابقة للقوانين من عند تاجر المخدرات المالي المذكور والاحتفاظ بها وركنها لمدة طويلة بالمركب الرياضي بنجلون بالدار البيضاء الخاص بتدريب فريق كرة القدم للنادي المذكور، قبل أن يقوم بالتخلص منها بعد نقلها فيما بعد إلى وجهة مجهولة، وهو ما تم إثباته بشهادة مستخدمي المركب الرياضي المذكور.

#### 5- جنحة الإدلاء والتصریح ببيانات ووقائع كاذبة يعلم بعدم صحتها، وذلك من

خلال:

- الاتفاق والتنسيق والتخطيط بين كل من عبد النبي بعوي وخالد سداد، وعصام الدين عراض (الضحية المزعوم)، رشيد حموا، بوفلجة بلقاسم، وحسن ماني على فكرة قضية الضرب والجرح والسرقه التي تم تلقيها للمسمى عبد اللطيف موسى شقيق المسماء سامية موسى زوجة عبد النبي بعوي وقتها، من أجل الضغط عليها من طرف هذا الأخير للتنازل على شكايتها ضده من أجل التزوير، حيث تم اعتقاله على ذمة هذه القضية ولم يفرج عليه إلا بعد الإدلاء بتنازل منها على هذه الشكاية.

- إدلاء المسماء دليلة بزوي بشهادة تعلم بعدم صحتها جنواطر مع عبد النبي بعوي الذي أثبت البحث أنها تربطها به علاقة غير شرعية من أجل إنشاء وسيلة إثبات لتوريط المسماء جميلة البطوي.

#### 6- حمل الغير على الإدلاء بوشاية كاذبة وعلى التصريح وتقديم إقرارات كاذبة باستعمال الضغط والتهديد، والتحريض على التبليغ عن جريمة يعلم بعدم قوعها، وذلك من خلال:

استخدام الضغط والتهديد من طرف سعيد الناصري لحمل مستخدمي مركب بنجلون التابع لنادي الوداد الرياضي الذي يرأسه، من أجل تغيير تصريحاتهم بمحاضر أقوالهم وتحريف الوقائع الصحيحة التي سبق أن أدلوا بها، وتحريضهم على الإدلاء ببيانات كاذبة وغير صحيحة عن طريق تحرير إشهاد ينفون من خلاله ما جاء في تصريحاتهما السابقة التي أدليا بها أمام هذه الفرقة وتسليمه وثيقة تؤكد ذلك، وقام بطردهم بعد رفضهم الانصياع إليه وهدد الشاهدة فاطمة أريم بتلقيق قضية التزوير ضدها من أجل الزج بها في السجن، كما حرض الشاهد عبد الحق عنيقي على توجيه شكاية أمام النيابة العامة ضد عناصر الفرقة الوطنية بمزاعم تغييرهم لأقواله التي سبق أن أدلى بها أمامهم.

#### 7- الامتناع عن القيام بأعمال تدخل في مهام الشرطة القضائية، وذلك من خلال:

- احتفاظ ضابط الشرطة القضائية نوفل احمامي بملف يتضمن تعليمات واضحة للنيابة العامة بخصوص شكاية عبد الرحيم موسى نيابة عن ابنته سامية موسى من أجل التزوير، دون إنجاز المطلوب إلى حين توصله بتنازل المشتكية عن شكايتها والإقرار بأن التوقيع المضمن بالوكالتين يخصها، وذلك بعد اعتقال كل من والدتها جميلة البطوي بالدار البيضاء من أجل السرقة وشقيقها عبد اللطيف موسى بوجدة من أجل الضرب والجرح باستعمال السلاح الأبيض والسرقة. وهو ما كان يتمشى مع مخططات عبد النبي بعوي ودفاعه لبلوغ مبتغاهم.